

إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة

دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

تقدم بها الطالب

عبد الحسين جاسم محمد الاسدي

إشراف

الأستاذ الدكتور

حاکم محسن محمد

2005 م

كربلاء

1425 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَقُلْ رَبِّ ادْخِلْنِي مُدْخَلَ
صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ
صِدْقٍ وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ
سُلْطَانًا نَصِيرًا .

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء / 80

الإهداء

إلى من دنى فتدلى ... نبي الرحمة محمد ﷺ .

إلى أئمة الهدى ومصايح الدجى ... الذين أذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا (فاطمة وأبوها وبعلمها وبنوها) ... عليهم السلام .

إلى من كانوا سبباً في سر وجودي ... أمي وأبي أطال الله أعمارهم .

إلى الشمعة التي تنير دربي والتي شاطرتني هذه الحياة بجلوها ومرها
وشدت أزري وتحملت معي العناء صابرة ... زوجتي .

إلى اخوتي الأعزاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله الذي باسمه بدأت وعليه توكلت والصلاة والسلام على من قدمه في الاصطفاء محمد خاتم الأنبياء وعلى آله الطاهرين .
فأن واجب الوفاء يلزمني أن أتقدم بجزيل شكري وفائق احترامي لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حاكم محسن مُجَد لتفضله بالأشراف على الرسالة وتحملة عناء المتابعة المستمرة ، ولما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في إغناء البحث فجزاه الله عني خير الجزاء .
كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة .

كما أن واجب العرفان بالجميل يدعوني أن اقدم شكري وتقديري إلى الدكتور محسن عبد الله الراجحي عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء لمساعدته الكبيرة لابنائهم طلبة الدراسات العليا .
وشكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية واذكر منهم الأستاذ الدكتور عباس حسين جواد الحميري الذي كان اباً واستاذاً ، والأستاذ المساعد الدكتور هاشم مرزوك الشمري والأستاذ المساعد الدكتور عبد الحسين حسن حبيب والأستاذ المساعد الدكتور علاء فرحان طالب فجزاهم الله خير الجزاء .

واقدم شكري وتقديري إلى قسم الشؤون العلمية في الكلية أخص بالذكر منهم الدكتور احمد الحسيني لما أبداه من مساعده لطلبة الدراسات العليا .
واتوجه بشكري وتقديري إلى كل من بذل جهداً في سبيل انجاز البحث واخص منهم الدكتور أحمد ابراهيم العلي المستشار في البنك المركزي العراقي لمساعدته في تذليل بعض المعوقات التي واجهت البحث ، والى السيد مدير قسم الائتمان والى السيد مدير عام الدراسات المصرفية والتدريب في البنك الأستاذ علي حسن أبو نايله والدكتور محسن السعدي .

كما أتقدم بشكر خاص لشعبة البحوث في مصرف الرافدين لما أبدوه من مساعدة كبيرة في توفير المصادر واخص منهم الست سميرة العطار ، وكذلك أتقدم بشكري إلى شعبة الإحصاء والبحوث في مصرف الرشيد لما أبدوه من مساعدة كبيرة واخص منهم السيد إبراهيم مُجَد نعمان وكذلك أتقدم بشكري إلى شعبة الميزانية في مصرف الرشيد لما أبدوه من تقديم البيانات واخص منهم الست حنان .

كما أقدم بشكري وامتناني لجميع منتسبي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية وجامعة بغداد . كما أقدم بشكري وتقديري إلى منتسبي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء واطح منهم الست ضمباء والأستاذ عامر .

كذلك أخص بالشكر الزملاء في الدراسات العليا عبد الفتاح ، محمود ، عبد السلام ، علي كاظم ، حسن ، علي عبد الحسن ، عصام ، ميثاق ، بلال ، والأخت سحر .
واسجل شكري وتقديري إلى الأخ عدي مُجد ثابت الذي ساهم في انجاز طباعة البحث واقدم شكري إلى مكتب (Fast Copy) لجهودهم المبذولة في اخراج الرسالة بالمظهر الجيد واطح منهم الأخوان سامر وعادل وميثم .

كما اقدم شكري إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين ساهموا ولو بجزء يسير من المساعدة .
فجزاهم الله خير الجزاء

الباحث

المستخلص

يعد موضوع إدارة السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية ، فعندما يكون هناك استخداماً اقتصادياً لموارد المصارف فإن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان ، وهكذا فإن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموازنة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة .

لذا جاءت الدراسة متناولة هذا الموضوع وهو إدارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة مركزة على مشكلة متمثلة في (هل تؤثر إدارة السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة ؟) ساعية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر ، عالية العوائد أو التي تحقق العائد الأفضل لمخاطرة اقل .

2- توفر السيولة عند مواجهة المصرف لطلبات سحبوات الودائع أو الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة .

3- تلبية طلبات رجال الأعمال والمستثمرين عند ازدياد الطلب على القروض في وقت الرواج الاقتصادي .

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت فرضيتين أساسيتين تنفرع من كل منهما فرضيتين فرعيتين وكالاتي :

1- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة .

وتنفرع منها الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان :

أ. ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والعائد .

ب. ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والمخاطرة .

2- ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة .

وتنفرع منها الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان :

أ. ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والعائد .

ب. ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والمخاطرة .

وباستخدام التقارير السنوية للمصرفين (الرافدين والرشد) للمدة من سنة (1995 - 2001) تم استخراج نسب

مئوية تمثل مؤشرات لمصادر السيولة والعائد والمخاطرة ، وباستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد ومعامله (

معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار (F) تم اختبار الفرضيات المذكورة الذي تم فيه قبولها ، وبالاستناد إلى نتائج

التحليل تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات منها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من

العائد والمخاطرة ، وكذلك أظهرت الدراسة أن الودائع من أهم مصادر التمويل للمصرفين للترؤد بالسيولة فضلاً عن جملة

من التويات لتحسين واقع الحال في المصارف قيد الدراسة منها ضرورة قيام المصرفين بتدعيم رأس مالهما من خلال

الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلائم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنوا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات

الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل وذلك بقيام البنك المركزي العراقي والجهات المعنية بتكثيف

الجهود بصدد تفعيل دور المصارف العراقية والتهيؤ لما بعد الحصار الاقتصادي برؤية مستقبلية واعية في بيئة مصرفية جديدة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المستخلص
ب	قائمة المحتويات
ج - و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال والملاحق
1	المقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري للبحث
13-3	المبحث الأول : إدارة السيولة
25-14	المبحث الثاني : مصادر الأموال
45-26	المبحث الثالث : العائد والمخاطرة
	الفصل الثاني : الدراسات السابقة ومنهجية البحث
50-47	المبحث الأول : الدراسات السابقة
57-51	المبحث الثاني : منهجية البحث
	الفصل الثالث : تحليل مصادر السيولة
91-59	المبحث الأول : تحليل مؤشرات السيولة
111-92	المبحث الثاني : تحليل رأس المال الممتلك
129-112	المبحث الثالث : تحليل الودائع
	الفصل الرابع : تحليل العائد والمخاطرة
135-131	المبحث الأول : تحليل العائد
147-136	المبحث الثاني : تحليل المخاطرة
157-148	المبحث الثالث : التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات
160-159	المبحث الأول : الاستنتاجات
161	المبحث الثاني : التوصيات
170-163	المصادر
175-172	الملاحق
	مستخلص الرسالة باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 3)	نسبة الرصيد النقدي ومكوناتها لمصرف الرافدين	62
(2 - 3)	الاهمية النسبية للرصيد النقدي لمصرف الرافدين	63
(3 - 3)	نسبة الرصيد النقدي ومكوناتها لمصرف الرشيد	66
(4 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة الرصيد النقدي ومكوناتها لمصرف الرشيد	67
(5 - 3)	نسبة الاحتياطي القانوني ومكوناتها لمصرف الرافدين	70
(6 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الرافدين	71
(7 - 3)	نسبة الأحتياطي القانوني ومكوناتها لمصرف الرشيد	74
(8 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الرشيد	75
(9 - 3)	نسبة السيولة القانونية ومكوناتها لمصرف الرافدين	79
(10 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة السيولة القانونية لمصرف الرافدين	80
(11 - 3)	نسبة السيولة القانونية ومكوناتها لمصرف الرشيد	83
(12 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة السيولة القانونية لمصرف الرشيد	84
(13 - 3)	نسبة التوظيف ومكوناتها لمصرف الرافدين	87
(14 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة التوظيف لمصرف الرافدين	88
(15 - 3)	نسبة التوظيف ومكوناتها لمصرف الرشيد	90
(16 - 3)	الاهمية النسبية لنسبة التوظيف لمصرف الرشيد	91
(17 - 3)	راس المال الممتلك / مجموع الودائع	92
(18 - 3)	نسب نمو الودائع وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	93
(19 - 3)	نسب نمو الودائع وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	94
(20 - 3)	راس المال الممتلك / مجموع الموجودات	95
(21 - 3)	نسب نمو الموجودات الكلية وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	95
(22 - 3)	نسب نمو الموجودات الكلية وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	96
(23 - 3)	راس المال الممتلك / القروض	97

98	نسب نمو القروض وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	(24 - 3)
99	نسب نمو القروض وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	(25 - 3)
99	راس المال الممتلك / الموجودات الخطرة	(26 - 3)
100	نسب نمو الموجودات الخطرة وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	(27 - 3)
101	نسب نمو الموجودات الخطرة وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	(28 - 3)
102	راس المال الحر / الموجودات الخطرة	(29 - 3)
102	نسب نمو راس المال الحر والموجودات الخطرة لمصرف الرافدين	(30 - 3)
103	نسب نمو راس المال الحر والموجودات الخطرة لمصرف الرشيد	(31 - 3)
104	راس المال الحر / الموجودات العاملة	(32 - 3)
105	نسب نمو راس المال الحر والموجودات العاملة لمصرف الرافدين	(33 - 3)
106	نسب نمو راس المال الحر والموجودات العاملة لمصرف الرشيد	(34 - 3)
107	راس المال الممتلك / الاوراق المالية والاستثمارات	(35 - 3)
107	نسب نمو الاوراق المالية والاستثمارات وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	(36 - 3)
108	نسب نمو الاوراق المالية والاستثمارات وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	(37 - 3)
109	راس المال الممتلك / الالتزامات العرضية	(38 - 3)
110	نسب نمو الالتزامات العرضية وراس المال الممتلك لمصرف الرافدين	(39 - 3)
111	نسب نمو الالتزامات العرضية وراس المال الممتلك لمصرف الرشيد	(40 - 3)
124	التوزيع النسبي لمكونات ودائع مصرف الرافدين	(41 - 3)
125	التوزيع النسبي لمكونات ودائع مصرف الرافدين (بعد اضافة الودائع الاخرى الى الودائع الجارية)	(42 - 3)
125	الاهمية النسبية لودائع مصرف الرافدين الى مجموع مطلوباته	(43 - 3)
126	التوزيع القطاعي النسبي لمكونات ودائع مصرف الرافدين	(44 - 3)
127	التوزيع النسبي لمكونات مصرف الرشيد	(45 - 3)
128	التوزيع النسبي لمكونات ودائع مصرف الرشيد (بعد إضافة الودائع الأخرى إلى الودائع الجارية)	(46 - 3)

128	الأهمية النسبية لودائع مصرف الرشيد إلى مجموع مطلوباته	(3 - 47)
129	التوزيع القطاعي النسبي لمكونات ودائع مصرف الرشيد	(3 - 48)
131	معدل العائد على الاستثمار	(1 - 4)
132	نسب نمو صافي الربح والموجودات الكلية المصرف الرافدين	(2 - 4)
133	نسب نمو صافي الربح والموجودات الكلية المصرف الرشيد	(3 - 4)
134	معدل العائد على حق الملكية	(4 - 4)
136	النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية	(5 - 4)
137	نسب نمو الموجودات الكلية والارصدة النقدية لدى مصرف الرافدين	(6 - 4)
138	نسب نمو الموجودات الكلية والارصدة النقدية لدى مصرف الرشيد	(7 - 4)
139	الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية	(8 - 4)
140	نسب نمو الموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية لمصرف الرافدين	(9 - 4)
141	نسب نمو الموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية لمصرف الرشيد	(10 - 4)
142	القروض / الموجودات الكلية	(11 - 4)
142	نسب نمو القروض والتسليفات والموجودات الكلية لمصرف الرافدين	(12 - 4)
144	نسب نمو القروض والتسليفات والموجودات الكلية لمصرف الرشيد	(13 - 4)
145	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	(14 - 4)
146	نسب نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لمصرف الرافدين	(15 - 4)
147	نسب نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لمصرف الرشيد	(16 - 4)
148	نتائج تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والعائد لمصرف الرافدين	(17 - 4)
150	نتائج تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية لمصرف الرافدين	(18 - 4)
150	نتائج تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة	(19 - 4)

	لمصرف الراجحي	
152	نتائج تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة لمصرف الراجحي	(4 - 20)
153	نتائج تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والعائد لمصرف الرشيد	(4 - 21)
154	نتائج تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية لمصرف الرشيد	(4 - 22)
155	نتائج تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة لمصرف الرشيد	(4 - 23)
156	نتائج تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة لمصرف الرشيد	(4 - 24)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	تصنيف المخاطرة	(1 - 3)
36	محاظ الاستثمار الممكنة ومجموعة المحافظ الكفوءة والمحفظة المثلى	(2 - 3)
38	اثر التنوع البسيط في تخفيض المخاطرة الكلية للمحفظة	(3 - 3)
40	الشكل البياني لخط سوق الأوراق المالية	(4 - 3)
43	علاقة العائد والمخاطرة	(5 - 3)
112	سلوك الودائع المصرفية لمصرف الرافدين	(6 - 3)
114	سلوك الودائع (بعد إضافة الودائع الأخرى إلى الودائع الجارية) لمصرف الرافدين	(7 - 3)
113	سلوك الودائع المصرفية لمصرف الرشيد	(8 - 3)
116	سلوك الودائع (بعد إضافة الودائع الأخرى إلى الودائع الجارية) لمصرف الرشيد	(9 - 3)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
172	جدول يوضح قيم المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل معايير كفاية راس المال الممتلك لمصرف الرافدين	-1
173	جدول يوضح قيم المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل معايير كفاية راس المال الممتلك لمصرف الرشيد	-2
174	جدول يوضح قيم المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية لمصرف الرافدين	-3

175	جدول يوضح قيم المؤشرات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية لمصرف الرشيد	- 4
-----	---	-----

مقدمة

Introduction

ان احدى اهم المهام المناطة لادارة المصرف هي تأمين سيولة مناسبة ويعد المصرف ذي سيولة اذا كان يملك اصولاً للأموال قابلة للإنفاق وبكلف معقولة ، وتحتاج المصارف للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية .

ان جدارة أثر السيولة في المصرف هي قياس مهم لمدى تأثير الادارة الكلي في تحقيق اهداف المصرف على المدى الطويل ، وان العنصر المهم في تجهيز السيولة للمصرف يأتي من الزبائن الذين يقومون بأعادة القروض التي سبق وان حصلوا عليها من المصرف وكذلك من بيع الموجودات وخصوصاً الضمانات التي يمكن تسويقها من سندات المصرف الاستثمارية ، وكذلك تأتي السيولة من الارباح المتولدة من بيع الخدمات ومن الودائع الجديدة .

وتبرز أهمية ادارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال للمفاضلة بين بدائل الاستثمار . وهذا يعني توزيع رؤوس الاموال بين ماهو نقد ، سندات ، استثمار ، قروض أو موجودات . وان أساس هذه المفاضلة يتم على معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمارات قياساً بمستوى المخاطرة التي تتوقعها الادارة المصرفية . ان تأثيرات القوانين التنظيمية والتشريعية على سيولة المصرف يمكن ان تعتبر نظاماً يوضح كيف ان جزءاً من هذه السيولة يجب ان يستثمر ، وكذلك فإن أهمية السيولة تبرز من خلال عملية تسديد المصرف لمطلوباته في الاوقات المتفق عليها .

ومن هنا تعد ادارة السيولة شريان الحياة لأنشطة المصرف ، وفي ضوء ذلك جاء موضوع البحث الموسوم بـ [إدارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة - دراسة تطبيقية في المصارف الكومية العراقية] وقد أشتملت محتويات البحث على خمسة فصول ، تضمن الفصل الاول الاطار النظري للبحث وتضمن الفصل الثاني الدراسات السابقة ومنهجية البحث ذات العلاقة بموضوع البحث ، وتضمن الفصل الثالث تحليل مصادر السيولة وتطرق الفصل الرابع الى تحليل العائد والمخاطرة في حين تضمن الفصل الخامس الى الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها لتحقيق هدف البحث .

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : إدارة السيولة

المبحث الثاني : مصادر الأموال

المبحث الثالث : العائد والمخاطرة

المبحث الأول إدارة السيولة Liquidity Management

يتناول هذا المبحث مفهوم السيولة وأهميتها ، ومصادرها ، والتعرف على نظرياتها ، فضلاً عن انه يتناول قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال .

أولاً :- المفهوم والاهمية (Concept And Importance)

أ- مفهوم السيولة : (Liquidity Concept)
 هناك تعريفات متعددة لتحديد مفهوم السيولة إلا أن معظم هذه التعاريف تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية للسيولة . فيرى الدكتور الشماخ " بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بكلفة الشراء " (الشماخ، 1992 : 64) . ويعرف السيولة آخرون بأنها " السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين النقود التي تكون جذابة بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة " (8 : 2000 , Howells & Bain) .
 أما السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهي عرض النقد (M2) المكون من النقد وودائع تحت اللمب (M1) ، وطبقاً لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل.
 أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر ان يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الاوراق المالية او على شكل أر مدة لدى المصارف أو أر مدة عاطلة لدى البنك المركزي .
 وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بأنها : القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومدة لمبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات ، وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين :

1- المفهوم الكمي Quantity Concept :

يعرف السيولة بأنها : كمية الموجودات الممكن تحويلها الى نقد في الوقت المطلوب .

2- مفهوم التدفق Flow Concept :

يعرف السيولة بأنها : كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع الى نقد مضافاً إليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة (عقل, 2000, 158) .

كذلك يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ، ومن بين محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية وخاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية ليسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر (هندي ، 2000 ، 295 - 296) .

وتعرف السيولة أيضاً بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصريين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع (حنفي و قرياق ، 2000:35) .

أما على عيديد المصارف التجارية فان السيولة المصرفية تتحدد من خلال مؤشرات عديدة من أبرزها نسبة الاحتياجات التي يمتلكها المصرف التجاري (التي هي عبارة عن النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي) الى حجم الودائع المصرفية ، ويمكن الاستعانة بنسبة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الى الناتج القومي الإجمالي لتحديد مدى مساهمة هدف المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي الخاص (العاني ، 2002:104) . أو هي ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها إذ ان الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير (ا سيني والدوري ، 2000 : 93) .

وتعتبر السرعة مؤشر مهم لتحويل الموجود الى اموال نقدية بأقل خسارة في القيمة . ومن ذلك نجد ان

السيولة تتوقف على عاملين هما :

أ- المدة اللازمة لتحويل الموجود الى نقدية .

ب- الخسارة المترتبة على التحويل (المخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الموجود) وأستناداً لذلك تعد النقدية موجوداً تام السيولة ، أما بقية الموجودات الاخرى فهي تختلف من حيث درجة سيولتها ، فالأوراق المالية ا كومية قصيرة الأجل كأذونات الخزانة فهي تمثل موجوداً سائلاً ولكنها أقل سيولة من الاموال النقدية

، أما الموجودات غير السائلة (كالأراضي مثلاً) فتتوقف درجة سيولتها على وجود المشتري المناسب الذي لديه الرغبة في الشراء وقد تلب هذه العملية وقتاً يتوقف على طبيعة ونوع الموجود الذي يتغير سعره من يوم لآخر وفقاً لخصائصه والظرف الذي يتم فيه التخلد من الموجود . أما بالنسبة للأستثمارات المالية القصيرة الأجل (أوراق مالية متداولة) كأذونات الخزانة فأنها تندرج تحت الموجودات شبه السائلة . أما بقية الموجودات الأخرى فهي تندرج تحت الموجودات الأقل سيولة كأوراق القبض مثلاً (النجار ، 1997 : 70) . أما العادلي وآخرون فيعرفون السيولة على إنها مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) عن طريق ما هو متوفر لديه من موجودات متداولة وخاصة الموجودات المتداولة النقدية (العادلي وآخرون ، 1986: 495) .

وإن إدارة السيولة تعني قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصوره أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع . والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصراً هاماً والأمان بالنسبة للمصرف (اللوزي وآخرون ، 1997: 101)

ويرى (Hempel,el ,at .1994:157) بأن احتياجات سيولة المصرف تتألف من الألتزامات المالية (مثل إستردادات الودائع والطلبات القانونية للقروض) لهذا يتوجب على المصرف أن يلبي تلك الأحتياجات كي يصبح وسيماً مالياً ، وأن أحتياجات أو ممتلكات السيولة تكون مبنية القياس لأن أدراك المودعين الفعليين وتميل وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون مبنية التقدير . وللسيولة ثلاثة أبعاد هي :

- 1- الوقت : وهو السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجود الى نقد .
- 2- المخاطرة : هي إحصائية هبوط قيمة ذلك الموجود أو إحصائية تقصير أو إهمال المصدر (Issuer) أو المنتج بريقة ما في هذا المجال .
- 3- التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير

(Howells&Bain , 2000 , 8)

ب- أهمية السيولة (Liquidity Importance) :

تتلخ مهام إدارة السيولة المصرفية في إمكانية تهيئة الأموال السائلة وشبه السائلة سواء منها الموجودة تحت اليد أو تهيئتها عن طريق الاقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الاحتياجات النقدية عند نشوئها وأن الاستخدام الشائع لأموال المصرف السائلة هو لتغطية سحب الإبداعات وتلبية طلبات القروض (Rose ، 1999 : 378) .

وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة الألتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ورجال الأعمال ، وحيث إن مثل هذه الأحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه الملتزمات .

ولهذا الاستعداد بعض الإيجابيات ومنها : (عقل ، 2000 : 159)

- 1- الظهور في السوق المالية ا ساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
- 2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت .
- 3- يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية وا للملين والمودعين والإدارة .
- 4- تأكيد القدرة على الوفاء بالإلتزامات والتعهدات .
- 5- تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد تجلبه من سلبيات .
- 6- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
- 7- تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي .

وللسيولة عدة أدوار (حنفي وقرياف ، 2000 : 55) فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الالتمات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الالتم ، ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة (الودائع تحت الالتم التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الالتم ناقداً ذلك الجزء من الودائع تحت الالتم غير المستقرة) . ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة ، وكذلك مواجهة احتمال السحب من وداائع التوفير والودائع لأجل ، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعي الإدارة فرة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب ، وتمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ، ويتوقف حجم الالتم النقدي الذي يخص مواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه المسحوبات .

وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة .

وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي :

1- طبيعة وتركيبه الموجودات السائلة .

2- مواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزمائنه .

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن ادارة المصرف من طلب مهله إضافيه من المودع عندما يروم سحب ودائعه إذ إن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. في حين إن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مالبته باستحقاقاته وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك الى زعزعة الثقة أو التأثير سلبياً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية . (ا سيني والدوري ، 2000 : 94 - 93) .

وتعني الشركة بالسيولة بهدف مقابلة التزاماتها الجارية (الإلتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق لأن التوقف عن أداء هذه الإلتزامات يؤدي الى الأضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة وبذلك نخذ الى أن نقد السيولة له تأثير على ثروة المساهمين (النجار ، 1997 : 71) .

ولذلك فان واحدة من أهم المهام بالنسبة لادارة المصرف هي قياس وتلبية احتياجاته من السيولة للمصرف ، وان احتياجات سيولة المصرف يجب ان تكون مقاسه بصوره ديناميكية وربما تكون مؤذيه إذا امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الأرباح الواطئة العائدة إلى احتياجاته لمثل هذه السيولة ، ومن ناحية أخرى فان السيولة القليلة جدا ربما تؤدي الى مشاكل مالية كبيرة وربما تؤدي الى فشل المصرف أيضا (Hempel , el . at , 1994 : 158) .

ثانياً : مصادر السيولة (Liquidity Resources) :

وسيتم تناول مصدرين من مصادر السيولة هي :

أ : المصادر الداخلية للسيولة (Liquidity Internal Resources)

وتشمل الاحتياطات الأولية والعاملة :

1- الاحتياطات الأولية (Primary Reserves)

وتتكون هذه الاحتياطات من :

أ : النقد في الصندوق

وهو كمية العملة الورقية أو المعدنية ا فوطة من قبل المصرف في الخزائن (السبتي ، 1990 : 16) .
ولأن هذا النقد يعد جزءاً من الاحتياطي القانوني ، فان إدارة المصرف تحاول ان تبقيه بأقل ما يمكن وذلك لاسباب أمنييه . وبالرغم من ان هناك تكلفه للاحتفاظ بالموجودات السائلة ، إلا إن الشركات تحتفظ بأر مدة نقدية تتجاوز مة لبات الأرة المعوضة الملموبة من المصارف وان سبب الاحتفاظ بالأر مدة النقدية هو تجنب تكاليف نق النقدية والتي تنتج بسبب عدم وجود أر مده تقديه كافيه (العامري ، 2001 : 325) .

ب: النقد لدى البنك المركزي او المصارف الأخرى .

ج: المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى ، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وان المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية .

د : الصكوك تحت التحصيل

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها مد الآن

(Hempel , et . al . , 1994 : 151)

والاحتياطات الأولية على نوعين :

(اولاً) - الاحتياطات القانونية (Legal Reserves)

ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي وحفاظاً على حقوق المودعين تحدد نسبة احتياطي معينة من الودائع . فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في ا صول على الأرباح فإن القانون ين على المصرف أن يقتع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها كأحتياطات قانونية (رمضان ، 1997 : 75-76) وتصبح قيمة

هذه الاحتياطات معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس المال المدفوع) وتشتمل هذه الاحتياطات على النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي (ا سيني والدوري ، 2000 : 95) .

ويتحقق من عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية (جميل ، 2003 : 3)

1- تعد عاملاً واقياً لسيولة المصرف و ا فظة على سلامة المركز التنافسي وذلك من خلال تأدية الألتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفاقمة عليه .

2- تعزيز ثقة السلا مات الرقابية وثقة الزبائن بقدره المصرف في ا فظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة معينة قد ينجم عنها مخاطر معينة ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض .

(ثانياً) - الاحتياطات العاملة (Working Reserves)

وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة ، و يشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة ا لية أو الأجنبية (ا سيني والدوري ، 2000 ، 95) .

2 - الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves)

وهي عبارة عن الأستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصصة (ا سيني والدوري ، 2000 : 96) . والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند ا حاجة . وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة :منها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح المصرف .ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية فضلاً عن ذلك فأن الاحتياطات الثانوية تحقق مايلي :

1- توفير السيولة الموسمية .

2- الزيادة غير المتوقعة في ال لب على القروض .

3- الة ورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط .

وأن الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية ، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة الأجل والويلة ، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات أما اختياريا أو إجباريا ، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها (عقل ، 2000 : 161) .

ب: المصادر الخارجية للسيولة (Liquidity External Resources)

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الإستدانة في سوق المال . وتدعى هذه الإستراتيجية إدارة الديون (Debt Management) ، وتدعو إلى الإستدانة الكافية للأموال . وإن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع ، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء ، عملة اليورو واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي (Rose,1999:354) .

وتعتمد الجراً التي يتبعها المصرف في إدارة م لموباته وكذلك ادارة مخزونه من السيولة على مدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي الى تقليص سياسة الاعتماد على ادارة الم لموبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني ، وإن من أهم إيجابيات ادارة الم لموبات إعاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها (عقل، 2000:162) .

ثالثاً - نظريات إدارة السيولة (Liquidity Management Theories)

أ- نظرية القرض التجاري (Trading Loan Theory)

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما أقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح . وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الأستثمار في الأسهم والسندات وذلك لـ طول فترة الأسترداد المتوقعة في هذه المجالات . وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ، حيث ان الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار بحاجة إلى التمويل لصفقات محددة وفترات قصيرة . ومن عيوب هذه النظرية :

1- لاتأخذ بنظر الاعتبار إحتياجات الأقتصاد القومي اللازمة لتسهيل نموه لتركيز الإقراض للقطاع التجاري.

- 2-حيالها دون المصارف وتقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وإعادة تجهيزها بالآلات وذلك لمدتها هذه القروض وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة .
- 3- لا تأخذ بنظر الاعتبار إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة الا في حالة الأزمة .
- 4-تفترض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح وهو أمر لا يتحقق دائماً خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية .
- 5-تعميمها لنظرية تصالح لمصرف منفرد على الجهاز المصرفي بأكمله حيث غالباً ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي وليس على مستوى مصرف واحد (عقل ، 2000 : 170) .

ب- نظرية التحول (Shiftability Theory)

أن هذه النظرية تشير الى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول الى النقد عند الحاجة وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة (اسيني والدوري ، 2000: 100) .

ج- نظرية الدخل المتوقع (Expected Income Theory)

إن هذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وبذلك فهي تدعم الاوراق المالية الحقيقية، وتبدأ تلك النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (قروض قصيرة الأجل) ، وعليه فان هذه النظرية تقوم على ان منح الائتمان أو القروض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع . وعلى أساس هذه الدراسة تتحدد سياسة البنك نحو منح القرض او رفضه (شبيحه ، 1985 : 198) .

د- نظرية ادارة المطلوبات (Liabilities Management Theory)

تركز هذه النظرية على جانب الملموبات وتؤكد على إن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب الملموبات كما هو الحال في جانب الموجودات ، وذلك من خلال إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول وبيعها للحكومات والشركات ، وبذلك تكون المصارف قد حصلت على موارد مالية ساهمت في زيادة أرباحها وتوفير سيولة لها من خلال جانب الملموبات (ثويني ، 1998 : 37)

رابعاً : قياس السيولة (Liquidity Measurement)

إن من ابرز المؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال هي :

أ. نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio)

وتستخرج وفق المعادلة التالية :

النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أر مدة سائلة أخرى

نسبة الر يد التقدي =
الودائع وما في حكمها

ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال مايلي :

- 1- إيداع نقود جديده من جانب الأفراد ومؤسسات الأعمال والمنظمات .
 - 2- سداد قروض سبق ان اقترضها المصرف للعملاء .
 - 3 - الإقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق الماليه مثلا .
 - 4-زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات .
 - 5- وجود ر يد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى نتيجة لعمليات المقامة .
- وكلما إزدادت هذه النسبة ا يجح بمقدور المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء وخلق مزيد من حسابات الودائع والعكس حيح (العلاق ، 2001 : 120) .

ب. نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio)
 وتمثل قدرة الأرمدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بزمدة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه ، وتمثل هذه الارمدة حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن ان تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

جـ- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)
 وهي من النسب الملموب توفرها لدى المصرف بالقانون ، وهي تتراوح ما بين (30 - 35 %) كحد أدنى في الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وتعرض هذه النسبة للمتابعة والكشف المتوا بل من قبل البنك المركزي (أحياناً أربع مرات في الشهر الواحد) .
 وتستخرج هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{النقد في الصندوق + الر يد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات} + \text{أوراق تجارية محصومة}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} = \text{نسبة السيولة القانونية}$$

(العلاق ، 2001 : 122)

د- نسبة التوظيف (Investment Ratio)

تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات وتستخرج وفقا للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة التوظيف}$$

(الدوري وعداي ، 1991 : 202)

المبحث الثاني مصادر الأموال Money Resources

يهدف هذا المبحث الى استعراض الودائع المصرفية وطبيعتها وانواعها ، والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الاخرى ، ورأس المال الممتلك وأهميته ومكوناته واستعراض المؤشرات الاساسية لقياس كفايته .

أولاً : الودائع المصرفية (Bank Deposits) أ- مفهوم وطبيعة الودائع

تعد الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري وهي شريان النشاط المصرفي لأنها مصدر للأموال فيه ، كما أن المصارف التجارية تؤدي خدمة عامة للأقتصاد القومي بقبولها الودائع نظراً لما يؤدي ذلك في تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع للإدخار وإستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة (الشماخ ، 1979 : 302) .

وتعتبر الودائع ديوناً مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وكأن هذه الديون هي نقود يمكن إستخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه ، وأن هذه الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط ، وإنما تنشأ أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد ، فعند إقراض المصارف لأحد الأفراد مبلغاً معيناً يقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلاً . إن هذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف بفتح حساب للمقترض ، لذلك فإن تعهد الأفراد المقترضين بالدفع (أي القرض) يعد أصحاً من أصول المصرف يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض (الشمري ، 1988 : 124-125) .

وقد جرى العرف المصرفي في إنكلترا على أن الوديعة التي يتسلمها المصرف تصبح ملكاً له ومن حق المصرف أستغها في تمشية شؤونه الجارية لتحقيق الربح طالما تعهد بإعادة مبلغ مساوٍ للوديعة بالإضافة إلى المستحق عليها من فائدة إلى المودع طبقاً للشروط المتفق عليها (سليمان ، 1984 : 35) . لذلك فإن حجم الودائع يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الإقراض فكلما كان حجم الودائع أكبر ، كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر ، فالبنك دائماً يقرض من الودائع التي لديه . أما رأس مال البنك وأحتياطاته فلها وظائف أخرى ولاتستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمله .

(أرشيد وجودة ، 1999 : 204)

ومن الأهمية أن يقوم البنك بتصميم مزيج خدمي لجذب مدخرات وودائع العمء باعتبارها المصدر الدائم للحصول على الأموال وتوظيفها توظيفاً مناسباً ، ويتم ذلك عن طريق دراسة السلوك الاقتصادي العام لربائبن البنك ومعرفة المحددات الأساسية المؤثرة على سلوك كل منهم سواء فيما يتصل بالمستوى العام أو الخاص للدخل وكذلك المستوى العام للأسعار ونمو الدخل في الاقتصاد الوطني وفي الاقتصاديات الخارجية (الخضيرى ، 1999 : 25) . وتمثل الودائع الجزء الأكبر من المصادر غير الذاتية التي يتكون منها جانب المطلوبات في ميزانية المصرف (ثوينى ، 1998 : 31) .

ولقد ذهب الباحثون إلى وصف الوديعة بالعقد نتيجة ترتيب التزامات وحقوق على كل من المصرف والمودع مثل التزام المصرف برد المبلغ المودع مع الفائدة المحتسبة فضءً عن المحافظة على سرية المعلومات مقابل ائق في أستخدام الأموال وفقاً لأهداف المصرف . ورغم الاختف حول الطبيعة القانونية للودائع المصرفية لا تخرج عن كونها عقد حفظ أو عقد قرض (كوين ، 1999 : 8) .

وقد عرفها (شقير وأخرون ، 2000 : 109) : " بأنها عقد يسلم إنسان منقولاً لأنسان آخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط أجره ، كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب وقد تكون الوديعة بعوض إذا ما أئفق على أجره يدفعها المودع إلى الوديع ويشترط الصحة أنعقاد الوديعة تسليمها للمودع " .

ب- أنواع الودائع المصرفية (Bank Deposits Kinds)

هناك عدة أنواع للودائع المصرفية اذ يمكن تقسيمها حسب المعايير الاتية :

1- الودائع وفقاً لمصدر الوديعة وتقسّم الى :

أ- الودائع الأولية :

وهي الزيادة المضافة إلى ودايع المصرف والتي تعمل على زيادة ممسوكاته النقدية أو إحتياطاته . وإن هذا النوع من الودائع لا ينتج من توديع النقد فقط ، ولكنها تنتج أيضاً من توديع الصكوك أو ائوالات أو الكمبيالات على المصارف الأخرى (Binhammer , 1998 : 138) .

ب- الودائع المشتقة :

وهي الودائع التي تتولد من قيام المصرف بعمليات الأقراض والاستثمار إذ أن النظام المصرفي يستطيع خلق الودائع بأستخدام الإحتياطيات الفائضة في القروض والاستثمارات(الشماع، 1979: 306) .

2- الودائع المصرفية حسب طبيعتها وتقسّم الى :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب) (Current Deposits)

وهي عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى المصرف التجاري ويتعهد الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها (الشمري ، 1988 : 125) . ومعنى آخر إنه حساب جاري لصاحب هذه الوديعة ويلتزم المصرف بالدفع عند الطلب قدرًا من المال مساويًا لقدر الوديعة (Binhamer , 1998 : 139) .

وتعد هذه الودائع من أكثر مصادر الأموال تأثيراً واقلها إمكانية بسبب تعرضها للطلب أو السحب من قبل الزبائن في أي ظه وهذا مالا يمكن للمصرف تقديره حول حجم المبالغ التي سوف تسحب من هذه الأرصدة (Rose , 1999 : 388) . وقانونياً تعتبر الودائع تحت الطلب ودائع لا تحمل فوائد وهي تعود لمؤسسات الأعمال التجارية (Hempel & Simonson , 1999 : 3) وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد البنك المركزي على تغير حجم الاحتياطي لإحداث تغيرات في حجم الودائع تحت الطلب ويتم ذلك عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية (ديوليو ، 1982 : 124) . ويحظ بصفة عامة تزايد حجم الودائع تحت الطلب من حيث الحجم من سنة إلى أخرى وان كانت نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الودائع تتناقص في السنوات الأخيرة ، ويرجع هذا إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع لأجل والتوفير . (حنفي وقرياقص ، 2000 : 60)

ب- ودائع الادخار (التوفير) (Saving Deposits)

وهي تجميع للمدخرات بالمعنى التمويلي ، ويودعها الأفراد لآجال طويلة ويتقاضى عنها الزبون أو المودع ثمناً ، أي سعر فائدة يتجدد بتجدد المدة (شريحة ، 1985 : 209) . وهو اتفاق بين البنك والذبون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى البنك مقابل حصوله على فائدة على أن يكون للذبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه (هندي ، 2000 : 149) ويتميز هذا الحساب بأنه غير محدد السحب وان القليل من المصارف تطلب إشعاراً مسبقاً قبل عملية السحب وفيها يقدم المصرف للمودع دفتر خاصاً ويسمى هذا النوع (Pass Book) وتقدم ودائع الادخار للأفراد والمنظمات غير الهادفة للربح (Rose , 1999 : 389) .

وهناك صورة أخرى لتلك الودائع تتمثل في شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية وهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك التجارية لأجل معين أو غير معين وتتشابه هذه الودائع مع الودائع الخاضعة لأشعار

من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة (العصار وحلي ، 2000 : 77)

ج- الودائع الائتمانية (Credit Deposits)

وهي ودائع ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية وإستخدم هذا الأئتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي وإحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة لسداد قيمتها (شيحة ، 1985: 209) .

د- الودائع الثابتة (Fixed Deposits)

وهي الودائع التي يجري الاتفاق بين المصرف والمودع على ايداعها لمدة معينة لذلك تسمى وديعة ثابتة ، وإذا سحب المودع وديعته قبل الموعد المحدد فإنه سيحرم من الفائدة كجزاء للسحب قبل موعد الأستحقاق (Watts , 2003: 2) . وقد ظهرت أنواع أخرى من الودائع الثابتة مثل شهادات الإيداع (CD) وهي شهادات يصدرها المصرف تثبت إيداع مبلغ معين لأجل معين ويسعر فائدة سنوية محددة أو متغيرة وتمتاز هذه الشهادات بالسيولة وأمكانية تحويلها بين مستثمر وأخر (أرناؤط ، 2000 : 60 -61) .

وهناك نوعان من الودائع الثابتة :

1- ودائع ثابتة لأجل (Time Deposits)

وتعد إلتزاماً من المصرف بالدفع لمبلغ الوديعة بعد أنقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والمصرف ويدفع المصرف عنها سعر فائدة للمودع (الشمري 1988 : 126) . وهناك أنواع عديدة من الودائع الثابتة لأجل فهناك شهادات أذخار غير متداولة وبمبالغ صغيرة تقدم للأفراد وبأجال متنوعة ، وشهادات إيداع غير متداولة وليس لها معدل فائدة محدد وتقدم للأفراد وللمنظمات ، وكذلك هناك شهادات إيداع متداولة بمبالغ كبيرة ولها استحقاق محدد وتقدم للمنشآت . (Hempel , et . al . , 1994 : 231)

2- ودائع بأخطار (Notice Deposits)

يقصد بها تلك الأموال التي يودعها الأفراد والمنظمات لدى المصرف على ان لا يتم سحبها إلا بعد أخطار المصرف بفترة تحدد عند الأيداع ، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل (المكصوسي ، 2000 : 28)

3- الودائع المصرفية حسب ملكيتها وتقسّم الى الاقسام الاتية : (الشماع ، 1992 : 76)

أ- ودائع مفرد :

وتعود ملكية هذه الودائع إلى جماهير المودعين الصغار (أفراد ، عا ئ ت ، منشآت صغيرة) وهي تتميز با حجم الصغير والع قات الشخصية والاستعداد الأكبر لدفع الأجر مقابل الخدمات المصرفية .

ب- ودائع الجملة :

وهي أقل عدداً وأكبر حجماً وتعود للمنشآت غير المالية (الشركات) الكبيرة والأجهزة ا كومية والمنشآت المالية الوسيطة . وتتميز خدمات الإيداع والإقراض هنا بالتعقيد والترابط والتكامل والمنافسة والقدرة على المساومة .

4- الودائع المصرفية حسب حركتها وتقسم الى : (رمضان ، 1997 : 88)

أ- الودائع النشيطة (Active)

وهي الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع .

ب- الودائع الخاملة (Idle)

وهي الودائع التي يكون رصيدها ثابتاً نسبياً وغالباً ما تكون هذه الودائع ذات طبيعة أدارية .

ج- الودائع المقيدة (Restricted)

وهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات . فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة و غيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت ا سابات النظامية .

ثانياً :- الاقتراض من البنك المركزي ومن المصارف الأخرى

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي الذي تلجأ إليه المصارف لمدها بالسيولة ال زمة عند ا حاجة أليها في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة أما عن طريق إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر (عقل ، 2000 : 173) . وقد ازدادت أهمية هذه المصادر بمستويات عالية بسبب ازدياد الطلب على القروض . وكذلك يعتبر الاقتراض من البنك المركزي والسوق النقدية وأسواق اليورو دولار مصدراً ذات أهمية كبيرة للمصارف الكبيرة (Hempel , et , al . 1994 : 233) .

ويعد الاقتراض عن طريق إصدار السندات من وسائل التمويل التي تلجأ إليها الشركات المساهمة لتوفير الموارد المالية طويلة الأجل التي تكون في حاجة إليها دون الالتجاء إلى زيادة رأس مال الأسهم (الج لتي ، 2001 : 110) . وهناك مصادر أخرى منها الاقتراض من أسواق اليورو دولار التي تتكون من

عدد من المصارف الكبيرة في بعض الدول الأوروبية التي يقتصر تعاملها على الدولار بمعنى أنها تقبل ودائع وتمنح قروض بالدولار الأمريكي فقط وتتسم هذه القروض بضخامة القيمة وقصر تاريخ استحقاقها (المكصوسي، 2000: 12) .

ثالثاً :- رأس المال الممتلك

أ :- مفهوم رأس المال (Capital's Concept)

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها (ا سيني والدوري، 2000: 8) ويمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأس ماله (الشمري ، 1988 : 124) . ويتمثل أساساً في إجمالي استثمارات المساهمين في الشركة المساهمة نتيجة قيامهم بشراء أسهم الشركة عندما تقوم الشركة بإصدارها لأول مرة بالإضافة إلى التغيرات التي تلحق على هذه الاستثمارات نتيجة تخفيض أو زيادة رأس المال المدفوع (العادي وآخرون : 1986 : 662).

ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل . هذا ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية :

1- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي في أمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار .

2- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للمصرف .

(العصار وحلي ، 2000 : 74)

ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع (الدوري وعداي ، 1991 : 191) .

وأن رأس المال هذا يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله (رمضان ، 1997 : 73) . ويساهم رأس المال بإسناد المصرف في تحمل الخسائر التشغيلية الناجمة عن الأخطار الائتمانية (مثل عجز بعض المقترضين عن التسديد) (الموسوي ، 1978 : 2) . وكذلك يتمثل رأس المال المدفوع بالأسهم العادية والممتازة أن وجدت والأرباح المحتجزة وتتألف من الاحتياطي الإجباري والاختياري والأرباح المحتجزة (رمضان ، 1998 : 389) .

إذاً رأس المال الممتلك هو رأس المال المدفوع من قبل المالكين وهم الدولة في المنشآت العامة إضافة إلى الأرباح المحتجزة والاحتياطات و لمة الأسهم العادية في التمويل قصير الأجل رغم قصر مدة استخدامه التي لا تتعدى سنة واحدة إلا أنه يمثل للمنشأة كلفة لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار لاسيما إذا كان حجم هذا التمويل إلى الهيكل المالي يشكل نسبة كبيرة . وقد ركزت البحوث التي تم إستعراضها على هيكل رأس المال والذي يقصد به التمويل طويل الأجل الذي يمثل حق الملكية والقروض طويلة الأجل (مُجَّد ، 1995:7)

ب- مكونات رأس المال الممتلك

1- رأس المال المدفوع أو (الأسهم العادية)

وهو ما يدفعه المؤسسون والمساهمون الآخرون إذ تكون لكل منهم حصة على شكل أسهم تعبر عن حقوق الملكية . وفي الشركات والمنشآت العائدة للقطاع ا كومي يدفع رأس المال من قبل الدولة لكونها مالكة للمشروع ويجب أن لا يقل رأس المال كنسبة مئوية عن (8 %) في بعض الدول ، وعن (10 %) في دول أخرى من حجم الودائع حسب مقررات لجنة بازل وذلك لضمان حقوق المودعين في الدول ذات الاستقرار الاقتصادي في حين تزداد هذه النسبة في الدول التي تكون ظروفها الاقتصادية غير مستقرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط (مُجَّد ، 2002 : 111) .

وتعتبر الأسهم العادية عن حصص ملكية موجودات الشركة وتتسلم مقسوم أرباح في حالة تحقق صافي دخل عندما تقرر الشركة التوزيع لهذا الدخل الصافي أو لجزء منه (العامري ، 2001 : 74) . ويتم إصدار هذه الأسهم عندما يتم إنشاء مصرف جديد وكذلك عند إصدار أسهم جديدة ل كتاب (Hempel , el , at , 1994: 304) . فحاملو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون ولذلك هم يمتلكون ((حق الشفعة)) وكذلك السيطرة النهائية على شؤون الشركة أي لهم حق التصويت وأن معظم المساهمين في الشركة سوف يخسرون إذا تعرضت شركتهم إلى الإف س (Brealey & Myers , 1996 : 356)

وأن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أعباء لا قبل لها باحتمالها ولا تحمل أي تاريخ ثابت ل ستحقاق (حنفي وقريرا قص ، 2000 : 496) . أن الأسهم المصدرة تقيد في سجات الشركة ويكون لها قيمة اسمية وكل سهم يملك قيمة اسمية مقدارها (1) دينار (Brealey & Myers , 1991 : 315) .

2- الأسهم الممتازة Preferred Stocks

وهي أداة مالية هجينه لأنها تتمتع ببعض صفات حق الملكية وبعض صفات المديونية (الشماع ، 1992 : 19) وأن هذه الأسهم تتمتع بنصيب ثابت من العوائد محدد بشهادة الأسهم وذلك حتى

لو لم تحقق الشركة أية أرباح (جابر ، 1982 : 38) . ويتميز هذا النوع من الأسهم باصول على عائد سنوي ثابت (Rose ، 1999 : 475) . وكذلك يتميز حامل السهم الممتاز في حصوله على نصيبه من الأرباح قبل حامل السهم العادي (Breally & Myers , 1991, 320) . ولهذا فإن الشركات عموماً لا تصدر كميات كبيرة من الأسهم الممتازة ، وأن لمة الأسهم الممتازة يوعدون بعائدات سنوية ثابتة والتي تبقى أما كنسبة مئوية أو كملغ ، وبتعبير آخر ، فإن (5 %) من الأسهم الممتازة أو ما يعادل (5) دينار من هذه الأسهم ممكن أن يتم إصداره (Gitman ، 2000 : 76) .

ويمكن أن نلخص خصائص الأسهم الممتازة بالأتي (الجلي تي ، 2001 : 35 - 36) :

- 1- الأولوية عند إجراء توزيعات في الأرباح .
 - 2- الأولوية في حالة تصفية الشركة .
 - 3- القابلية ل استدعاء من قبل الشركة عندما ترغب في ذلك .
 - 4- القابلية للتحويل إلى أسهم عادية .
 - 5- حق مشاركة الأسهم العادية بالأرباح .
- وهناك خاصية هامة جداً ولكنها أقل شيوعاً وهي أنه قد يسمح بتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية وفقاً لرغبة لمة الأسهم الممتازة .

3 - الاحتياطات (Reserves)

وهي إحدى مكونات حق الملكية وتتكون من :

(أولاً) : فضلة رأس المال

وتتكون عندما تباع الأسهم العادية بأكثر من القيمة الاسمية . وتنتج فضلة رأس المال عندما تزداد القيمة السوقية عن القيمة العادية (Rose ، 1999 : 127) . وهنا تقرر المنشأة توزيع جزء منها ، أي مقسوم الأرباح واحتجاز الباقي لإعادة استثماره فهو أذن مبلغ يتراكم ق الملكية الأصلي(الأسهم العادية) (الشماع ، 1992 : 19 - 20)

(ثانياً) : الأرباح المحتجزة (Return Earnings)

وهي أرباح صافية للمصرف المحتجزة في الأعمال التجارية أكثر من كونها مدفوعة حصص المساهمين (Rose ، 1999 : 475) . ويمكن أن تكون حاصل التراكمات للأرباح الكلية وصافي ا حصص التي تكون محجوزة ومعادة الاستثمار (Gitman , 2000 : 82) .

- ج :- أهمية رأس المال الممتلك
- يكتسب رأس المال الممتلك أهمية متميزة خاصة وان هناك عدة لجان مالية ومصرفية على المستوى الدولي إهتمت برأس المال الممتلك حيث حددت لجنة بازل الع قة بين رأس المال الممتلك والموجودات بحيث لا تقل عن (8 %) وذلك بهدف زيادة كفاءة رأس المال في المصارف على مواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية سواء كانت استثمارية متعددة أم افتراضية ، ولذلك فإنه يمكن تحديد أهم وظائف رأس المال الممتلك في المصارف وهي : (ا سيني والدوري ، 2000 : 82)
- 1- يستخدم رأس المال لشراء الموجودات الثابتة وال زمة لبدء المصرف في تأدية خدماته وتدعيم قدرته على الاستثمار بالعمل .
 - 2- يساعد على كسب ثقة المودعين (رمضان ، 1997 : 78) .
 - 3 - إسناد المصرف في تحمل الخسائر التشغيلية الناجمة عن الأخطار الائتمانية مثل عجز بعض المقترضين عن التسديد (الشماع ، 1979 : 276) .
 - 4- تمثيل المالكيين في إدارة المصرف ، فعندما يتم تأسيس المصرف من قبل مجموعة من المساهمين كما هو ال مال في الدول الرأسمالية فرأس المال هو الذي يحدد كيفية تعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة اما اذا كانت الدولة فإنها هي التي تحدد تعيين مجلس الإدارة (حنفي وقرياقص ، 2000 : 133) .
 - 5- يعتبر العنصر الأساسي في بداية نشاط المصرف إذ يصعب على المصرف ال وصول على الأموال في بداية نشأته لتمويل النشاط الإقراضي والاستثماري (الدوري وعداي ، 1991 : 192) .
- وهذه الوظائف تختلف عن وظائف رأس المال في المنشآت الصناعية ويمكن تحديد أهم الوظائف على صعيد المنشآت الصناعية كالآتي :
- 1- يستخدم لشراء الموجودات الثابتة للمشروع من مكائن وأبنية ومعدات وأراضي .
 - 2- يستخدم لتغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية .
 - 3- حماية الدائنين والمقرضين لآماد قصيرة أو طويلة الأجل وتدعيم ثقتهم بالمنشأة .

د :- قياس كفاية رأس المال الممتلك

من الصعب تحديد مدى متانة رأس المال الممتلك للمصرف التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصرفي التجاري ككل . فرأس المال الممتلك ضروري لصيانة سمعة المصرف وتدعيم الثقة فيه ، ولكنه لا يضمن تلك السمعة لوحده ، لذلك فإنه ينبغي أن يكون كافياً لتغطية كلفة الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف لاستمرار والبقاء فرأس المال الممتلك وثيق الصلة بالمخاطرة التي يتعرض لها المصرف فكلما زادت مخاطرته كلما زادت الحاجة لتدعيم رأسماله لذا ينبغي مواجهة الخطر وذلك من خلال :
أ - زيادة رأس المال الممتلك .

ب- توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة .

ولغرض قياس متانة رأس المال فإن هنالك العديد من المؤشرات الأساسية منها :

1- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع

وهي من أشهر المقاييس وأقدمها استخداماً في الحياة المصرفية وقد تم استخدام هذا المؤشر لأول مرة عام 1942 في الولايات المتحدة وتنص القاعدة المصرفية على عدم زيادة مجموع الودائع عن عشرة أمثال رأس المال الممتلك أي عدم تجاوز نسبة 1:10 كحد أقصى وتقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال في مواجهة الودائع والمسحوبات منها ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة الآتية :

(رأس المال الممتلك / مجموع الودائع)

(الشماع ، 1979 : 287)

2- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات

وقد أستخدمت هذه النسبة لأول مرة في بداية الأربعينات ، ويستدل من هذه النسبة على كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر (الخسائر) في الموجودات ، وتمتاز عن النسبة السابقة بربط رأس المال بالموجودات التي ينبغي أن يمتص رأس المال الممتلك أية خسائر ناجمة عن استخدامها ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالآتي :

(رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات)

(الدوري وعداي ، 1991 : 193)

3- رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطرة

من الممكن تصنيف الموجودات إلى نوعين . يتمثل الأول بالموجودات عديمة المخاطر (سندات حكومية + نقدية لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق) ، والنوع الثاني فهي موجودات ذات مخاطر وتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة . ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطرة ، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية ويمكن التعبير عن هذه النسبة كآلاتي :

(رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة)

(١ سيني والدوري ، 2000 : 86)

4- نسبة رأس المال ا ر إلى الموجودات العاملة

يقصد بالموجودات العاملة الاحتياطات الثانوية + القروض + الاستثمارات . ويطلق عليها بعضهم الموجودات المرعبة بوصفها الموجودات التي تدر عائداً للمصرف ، ويستدل من هذه النسبة على مدى كفاية رأس المال ا . لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بأنواعه (سري ، 1998 : 25) .

5- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الاخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض . ويعاب على هذه النسبة بأنها تتجاهل حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان مثل القروض بضمان عيني ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالشكل الآتي :

قروض بدون ضمان عيني / حقوق الملكية

(هندي ، 1996 : 421)

6- رأس المال الممتلك إلى أوراق مالية واستثمارات .

يمثل مدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل ، ولذلك يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الاستثمارية .

7- نسبة رأس المال الممتلك الى الالتزامات العرضية

لا تظهر الالتزامات العرضية في الميزانية وإنما تظهر للتذكرة تحت عنوان حسابات نظامية . ومن أمثلة الالتزامات العرضية (خطابات الضمان) ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالتالي :

الالتزامات العرضية / رأس المال الممتلك

(الهواري ، 1978 : 81)

المبحث الثالث العائد والمخاطرة Return and Risk

سيتناول هذا المبحث مفهوم العائد ، والتعرف على انواع عوائد الاستثمار ، وسيتم تناول المخاطرة وانواعها والمؤشرات المستخدمة لقياسها والتعرف على نظرية المحفظة واهدافها .

أولاً : العائد (Return)

أ : مفهوم العائد Return Concept :

ويعرف العائد على انه : الأرباح (الخسائر) الكلية المتحققة من استثمار معين خلال مدة محددة من الزمن (199 : 2000 , Gitman) . أو هو مقدار توزيع الأرباح مضافاً إليه الأرباح أو الخسائر الرأسمالية (37 : 1981 , Weston&Brigham) . ويعتبر العائد مؤشراً أساسياً يتم اعتماده في تحليل الاستثمار بالأسهم العادية ويعتبر مقياساً مناسباً يجري في ضوءه ترتيب الأسهم العادية والمفاضلة فيما بينها (العامري , 1995 : 178) .

ويجب على المستثمر توخي الحرص عند تحديد العائد والمخاطرة لانهما العاملان الأساسيان اللذان يحكمان القرار الاستثماري ، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة ، إلا إن هنالك تعارضاً بين العاملين إذ إنه كلما ارتفع معدل العائد المتوقع من الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة (الوطيان ، 1990:16)
وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي :

1 - توزيعات الأرباح (Dividends)

إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية مثل الأسهم ، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين .

2- الفوائد (Interests)

إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقترض مثل السندات فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند ، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات) .

3- الأرباح الرأسمالية (Capital Gains)

تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية ، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع ان يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي (رمضان ، 1998 : 239) .

ب:- أنواع عوائد الاستثمار

ومعدل عائد الاستثمار في الاسهم العادية يكون على ثلاثة أنواع وكالاتي :

1- معدل العائد المتحقق (الفعلي) (Realized Rate Of Return) ويعرف بأنه العائد الذي يحصل عليه المستثمر بـ حرة فعلية والذي يكون عادةً مختلفاً عن العائد المتوقع (Weston , 1996 : 195 , at el)
(Weston ,
ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة الآتية :

التغيرات الفعلية في السعر السوقي للسهم + مقسوم الأرباح الموزع الفعلي

$$\text{معدل العائد الفعلي} = \frac{\text{التغيرات الفعلية في السعر السوقي للسهم} + \text{مقسوم الأرباح الموزع الفعلي}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

(Rao ,1992 : 296)

2- معدل العائد المتوقع (Expected Rate Of Return)

يعرف بأنه العائد المستقبلي الأكثر احتمالاً ، أو هو المعدل الموزون للعوائد الممكنة حيث تكون

الأوزان هي الاحتمالات الخاصة لكل عائد يمكن تحقيقه (Mc Menamin ,1999 : 189)

وباستطاعة المستثمرين تغيير معددهم المتوقع للمحافظة بواسطة تغيير النسب المستثمرة في الأوراق المالية
(Howells & Bain , 2000 : 95) .

ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{التغيرات المتوقعة في سعر السوقي للسهم} + \text{مقسوم الأرباح الموزع المتوقع}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}} = \text{معدل العائد المتوقع}$$

(Rao , 1992 : 296)

أوهو ذلك العائد الذي يتوقعه المستثمرون في السوق وان هذا العائد يعتمد على المعلومات التي يمتلكها المستثمرون (Ross , 1998 : 374) وكذلك يعرف بأنه المتوسط لكل النتائج والذي يتم الحول عليه بضرب كل نتيجة موزونة بأحتمال حدوثها . ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$E(R) = \sum_{i=1}^m Ri Pr i$$

اذ أن :

$E(R)$ = العائد المتوقع

Ri = العائد من الفترة

$Pr i$ = احتمالية حدوث الحدث

m = عدد العائدات الممكنة

(Jones , 2000 : 160)

3- معدل العائد المطلوب (Required Rate Of Return)

يعرف بأنه المعدل الذي يطلبه المستثمرون عن السهم لكي يعوضهم لقاء تحملهم المخاطرة .

ونحو بل عليه باستخدام المعادلة الآتية :

$$R_j = \bar{R}_f + (\bar{R}_m - \bar{R}_f) \beta_i$$

اذ أن :

R_j = معدل العائد المطلوب على السهم العادي .

\bar{R}_f = معدل العائد الخالي من المخاطر .

\bar{R}_m = متوسط معدل عائد محفظة السوق .

β_i = معامل بيتا .

(1, 2, 3, n) = I

(Weston , et . al . , 1996: 207)

عندما يتم تحديد العائد المطلوب فإنه بالامكان استخدامه كمقارنة مرجعية يمكن مقابلها مقارنة العائد المتوقع للاستثمار ، وقد يكون العائد المتوقع للاستثمار مشابها للعائد المطلوب للمستثمر او قد لا يكون . فاذا كان العائد الذي من المتوقع أن يولده الاستثمار أكبر من العائد الذي يطلبه المستثمر فإن الاستثمار يعد ذو قيمة ، وإذا كان العائد المتوقع أقل من العائد المطلوب فإن المستثمر لن يعد ذلك الاستثمار مفيدا (Mc Menamin , 1999 : 189) .

إن متوسط معدل العائد المطلوب للسندات يكون مختلفا عن متوسط معدل العائد المطلوب للاسهم الممتازة وكلاهما يختلفان عن متوسط معدل العائد المطلوب للاسهم العادية . وان من المهم ايضا معرفة مستوى معدلات العائد المطلوب وقد تتغير عبر الزمن فمثلا تتغير هذه المعدلات كلما تغيرت توقعات التضخم لان علاوة التضخم تعتبر جزءاً أو مكوناً من معدل العائد ذات المخاطرة الحرة والذي

يشكل في المقابل معدل العائد المطلوب ، وأن هذا المستوى يتغير أيضاً كلما تغيرت علاوات المخاطرة ، وأن المستثمر غير المتفائل سوف يزيد من علاوة المخاطرة والعائد المتوقع ، بينما المستثمر المتفائل سوف يعمل على تخفيضهما ، وأن معدل العائد المطلوب لأي استثمار ممكن أن نعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد المطلوب} = \text{معدل المخاطرة الحرة} + \text{علاوة المخاطرة}$$

(Jones , 2000 : 290)

والى جانب هذه التقسيمات هناك نوعان من العائد اللذان يهتمان المستثمر والمالك وهما :

1- العائد على الاستثمار (Return On Investment (ROI)

يعرف العائد على الاستثمار بأنه (المكافئة على الاستثمار) ، وتعني كلمة الاستثمار جميع الموجودات المادية والمالية التي تستخدمها الشركة في عملياتها من أجل تحقيق الربح . لذلك يطلق على هذا المؤشر أيضاً بالعائد على الموجودات (Return On Assets(ROA) . يعد مؤشر العائد على الاستثمار مؤشراً مالياً يكشف قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداتها ، لذا فإن النسبة العالية للعائد على الاستثمار تعتبر دليلاً على صحة القرارات الاستثمارية والتمويلية للمنظمة (الخطيب ، 2002 : 112) . ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً لـ بيغة الآتية :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

(Gitmin , 2000 : 128)

2- العائد على حق الملكية (Return On Equity (ROE) :

يختلف هذا المقياس عن المقياس السابق في كون مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط ، ولا تدخل فيه الأموال المقرضة أو الديون المترتبة على الشركة . لذلك فإن هذا المقياس يطلق عليه أيضا (العائد على القيمة المضافة) أو (العائد على أموال أصحاب الشركة) (الخطيب ، 2002:115) . ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للـ بيعة الآتية :

$$\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)} \\ \text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

(Gitman , 2000: 129)

ثانيا – المخاطرة (Risk)

أ- مفهوم المخاطرة (Risk Concept)

تعرف المخاطرة على أنها احتمال تقلب العوائد المستقبلية الناتجة من الاستثمار (Weston & Brigham,1981: 93). كما تعرف المخاطرة بأنها احتمال اختلاف العائد المتحقق من العائد المتوقع من الاستثمارات (Archer , et.al. , 1983 : 22) . أو هي احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية ، فالقرارات المالية المتعلقة بالتمويل تؤثر في احتمال تقلب العوائد التي تحققها المنشأة ، فزيادة اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل موجوداتها تسهم في زيادة العائد المتوقع ، إلا أن ذلك يزيد بنفس الوقت من مخاطرة المنشأة المتمثلة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية المتمثلة بفوائد القروض . (العامري ، 1990: 35)

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب ان تأخذها المـ مارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية اذ هناك ثلاث حالات هي :

1- التأكد (Certainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار الى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره ، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة (Perfect Knowledge) بالمستقبل .

2- المخاطرة (Risk)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وأن صاحب القرار يعرف احتمالات (Probabilities) حدوث كل من هذه النتائج وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية (Partial Knowledge) بالمستقبل .

3- عدم التأكد (Uncertainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة ، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما أن أي تقدير لاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل (جمعة ، 2000 : 291-292) .

ب- أنواع المخاطرة (Types of Risk)

تقسم المخاطرة الى ثلاثة أنواع : المخاطرة النظامية ، المخاطرة اللانظامية والمخاطرة الكلية .

1- المخاطرة النظامية (Systematic Risk)

وهي المخاطرة التي ترجع لعوامل سوقية تؤثر في كل الشركات والتي لا يمكن ازالتها بالتنويع ، ومن أمثلتها الحرب ، التضخم والأحداث السياسية (Gitman, 2000 : 212) . لذلك فان اسعار الاوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة ، وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية ك سناعة ال لب والحديد وال ساعات الأخرى كالآلات وصناعة المطاط ، وكذلك الشركات التي تتف اعماها بالموسمية كشركات الطيران . وأن أكثر الشركات تعرضا للمخاطرة النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وأسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية (مطر ، 1999 : 45)

وترجع م ادر المخاطرة النظامية (The Sources Of Systematic Risk) الى :

أ- مخاطرة القوة الشرائية : (Purchasing Power Risk)

وهي المخاطرة التي تواجه المستثمرين في الموجودات المالية والناجمة عن اللاتأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات. ويكون هذا النوع من المخاطر كبيراً في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة (الحسيني والدوري ، 2000 : 169) .

ب- مخاطرة معدل الفائدة (Interest Rate Risk)

وهي التقلبات التي تحدث في عائد الأوراق المالية بسبب التغيير الذي يحدث في مستويات معدل الفائدة (Jones ,2000 : 293)

وهناك نوعان من مخاطر معدل الفائدة مرتبطان بالاستثمار في الأوراق المالية وهما :

(اولاً) : مخاطرة السعر (Price Risk)

وهي مخاطرة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت عند ارتفاع معدلات الفائدة مثل الأوراق المالية الطويلة الأجل التي تعتبر أكثر عرضة لمخاطر السعر في حالة ارتفاع معدلات الفائدة (الحناوي وعبد السلام ، 2000 : 251)

(ثانياً) : مخاطرة إعادة الاستثمار (Re investment Risk)

وهي المخاطرة الناجمة عن عدم إمكانية استثمار الأوراق المالية بنفس معدلات العائد ومثال ذلك الأوراق المالية قصيرة الأجل لأنه في حالة انخفاض معدل الفائدة يكون من الصعب إعادة استثمارها بنفس معدل العائد السابق (Rose , 1999 : 210)

وتنشأ هذه المخاطرة كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة كإجراء تغييرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة أو نشوب حرب أو حدوث تغييرات في تفضيلات المستهلكين .

ج- مخاطرة السوق : (Market Risk)

وهي تلك المخاطرة التي تحدث صاحب وقوع أحداث غير متوقعة ، ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين الآخرين . وان أكبر مثال على المخاطر السوقية هو وقت الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينات الذي تسبب في حالة الهستيريا التي أصابت سوق الأوراق المالية في انخفاض أسعار الأسهم إلى أقل من قيمتها الاقتصادية الحقيقية (مطر ، 1999 : 49) .

2- المخاطرة غير النظامية : (Unsystematic Risk)

وهي المخاطرة التي تنفرد بها منشأة معينة دون غيرها من المنشآت الأخرى ، فالتقلب في عوائدها يعود الى أسباب تتعلق بها . وهذه المخاطرة مستقلة عن محفظة السوق ، أي ان معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرأ (العامري ، 1990: 39) .

ويمكن إزالة هذه المخاطرة بواسطة التنويع ، وتنتج هذه المخاطرة عن امور مثل الدعاوى القضائية ، الإضرابات وأحداث أخرى تكون خاصة بشركة معينة (Ross ، 1996 : 284) .

وترجع م ادر المخاطرة غير النظامية (Unsystematic Risk Sources) إلى :

أ- مخاطر الادارة (Management Risks)

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الاخطاء الادارية في شركة معينة والتي تؤدي الى اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار على الرغم من جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي ، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الاخطاء الادارية ضمن المخاطر غير النظامية لانها قد تحدث انخفاضاً في معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقته ادي . ومن الاخطاء الادارية الشائعة سوء الترف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة واضرابات العمال .

(مطر ، 1999 : 50 - 51)

ب- مخاطر ال ناعة (Industry Risks)

وهي مخاطر تنجم عن ظروف خاصة بال ناعة ك عوبة توفير المواد الأولية اللازمة ووجود خلافات مستمرة بين العمال وادارة الم ناع (هندي ، 1996 ، 415) وكذلك التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث وتأثيرات المنافسة الأجنبية على ال ناعة المحلية ، وهناك أيضاً التأثيرات المتمثلة بالتغيرات المستمرة في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الأقت م اديات المتطورة فضلاً عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة (الحسيني والدوري ، 2000: 170) .

ج- مخاطر الدورات التجارية (Special Business Cycle Risks)

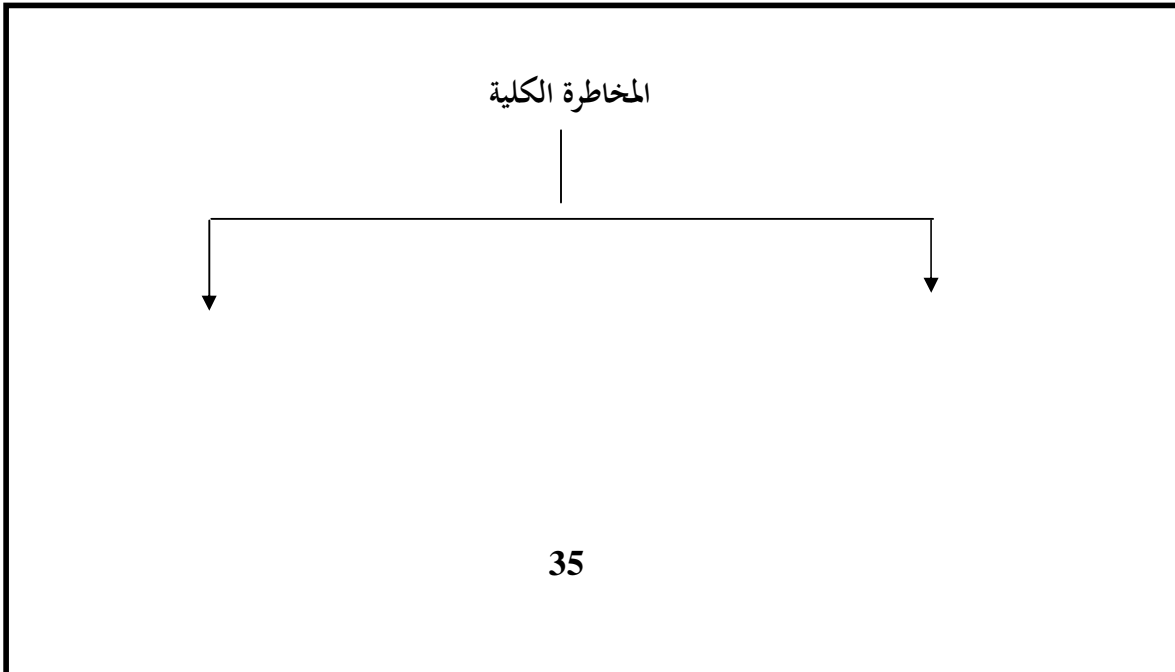
ويقت م اديها الدورات التجارية التي يقت م اديها على منشأة معينة أو صناعة معينة وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي لذا يعب التنبؤ بحدوثها . (هندي ، 1996: 415) .

3- المخاطرة الكلية (Risk Total)

وتعرف بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو أي استثمار آخر (Archer,et. al .,1983 :119) . كما إنها تمثل حاصل جمع المخاطرة النظامية والغير نظامية للورقة المالية (Gitmam , 2000 :212) .
ويمكن التمييز بين المخاطرة النظامية والغير نظامية وفق الشكل الآتي :
(مُجَدّ : 1995 , 49)

(شكل 3 - 1)

تصنيف المخاطرة



- | المخاطرة النظامية | المخاطرة اللانظامية |
|---|---|
| 1- تنشأ عن عوامل تؤثر على جميع الشركات في السوق . | 1- تنشأ عن عوامل فريدة بالشركة وبوقت ر تأثيرها على الشركة ذاتها . |
| 2- لا يمكن ازالتها بالتنوع ولكن يمكن تعديلها . | 2- يمكن ازالتها من خلال التنوع . |
| 3- تقاس بمعامل بيتا . | 3- تقاس بمعامل التباين . |

- اما المخاطر التي يتعرض لها العمل الم ر في فيمكن ت نيفها الى :
- 1- مخاطر عدم السيولة ، ولذلك ينبغي ان يتمتع الم ر ف بمركز مالي سائل أي ان يمتلك احتياطات اولية كافية وبموجودات اخرى يمكن تحويلها الى سيولة بأسرع وقت وبدون خسارة .
 - 2- مخاطر عدم تسديد اقساط القروض المقدمة الى العملاء .
 - 3- مخاطر الاستثمار المتمثلة في انخفاض اسعار الاسهم والسندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائدة الى الم ر ف .
 - 4- مخاطر السرقة والافلاس والاختلاس .
 - 5- مخاطر التذبذب في اسعار الفائدة .

(الحسيني والدوري ، 2000 : 99)

ج- مقاييس المخاطرة (Risk Measures)

1- الانحراف المعياري (Standard Deviation)

وهو مقياس للمخاطرة اللانظامية . ويجب أن تكون له قيمة محددة ويرمز له بالحراف ((SD)) وكلمة كان الانحراف المعياري منخفضاً كان ذلك مؤشراً على انخفاض المخاطرة المرتبطة بالاستثمار .

(Weston , et . al . , 1996 : 207)

ويستخرج الانحراف المعياري بواسطة المعادلة التالية :

$$SD = \sqrt{k = \sum_{i=1}^n (k - \bar{k})^2 p_{ri}}$$

اذ ان :

SD = الانحراف المعياري .

\bar{k} = متوسط العائد .

p_{ri} = عدد المشاهدات .

2- التباين (Variance)

هو المقياس الإحصائي لتشتت نواتج القيمة المتوقعة ، أو هو المجموع الموزون لمربع الانحرافات

عن العائد المتوقع (Brealey &Myers , 1991:132)

ويقاس وفقاً للمعادلة التالية :

$$Variance = \sum_{i=1}^n (k_1 - \bar{k})^2 p_{ri}$$

3- معامل الاختلاف (Coefficient Of Variance)

هو نسبة الانحراف المعياري على العائد المتوقع ، وكلما كان معامل الاختلاف منخفض كلما

كانت المخاطرة منخفضة (Mc Menamin ,1991 :197) .

ويقاس وفقاً للمعادلة التالية :

$$C.V = \frac{SD}{E(R)} = \frac{Risk}{Return}$$

(Gitman , 2000 : 204)

4- معامل بيتا (Beta)

وهو مقياس للمخاطرة النظامية ومؤشر لدرجة حركة عائد سهم معين استجابة لتغير عائد السوق

(Jones , 2000 : 179) .

ويتم قياس معامل بيتا وفق المعادلة التالية :

$$\beta = \frac{Cov(R_j, R_m)}{VAR(RM)}$$

اذ أن :

β = معامل بيتا .

COV (Ri , Rm) = التباين المشترك لعائد السهم مع عائد محفظة السوق المالية .

VAR (RM) = تباين عائد محفظة السوق المالية .

(Weston & Brigham , 1981 : 106)

ثالثاً : نظرية المحفظة (Portfolio Theory)

أ : مفهوم المحفظة

تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة (مطر ، 1999: 91) . أو هي مجموعة من الأسهم والسندات ولا تحتاج أن تكون هذه المحفظة مقيدة بالأسهم فقط بل يمكن أن تتألف من ذهب ، عقارات . وأن تشكيل محفظات معينة ممكن أن يقلل من مخاطرتها الكلية والسبب هو التنويع (Rao , 1992 : 305) .

ويمكن أن تتألف المحفظة من بضعة استثمارات يحتفظ بها الأشخاص وتتألف من مئات أو حتى الآلاف من الاستثمارات التي تديرها إدارة الاستثمار ، ومن غير المحتمل بأن يكون استثمار الاموال في موجود منفرد إذ ستكون هذه إستراتيجية ذات مخاطرة عالية ، لذا ينبغي أن يكون الهدف هو خلق محفظة كفوءة حيث ستعظم العائد لمستوى معين من المخاطرة (Mc Menamin , 1999 : 199) . وأن المحفظة تشمل كافة الأوراق المالية التي يحتفظ بها المرف والتي تتكون من أسهم وسندات بالإضافة الى أدوات

الخزينة وهذه المحفظة تتكون بالنسبة للمرف أصلاً من أصوله المتداولة حيث يستطيع بيعها في أي وقت يشاء (رمضان وجودة ، 1995 : 280) . ويمثل عائد المحفظة المرد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع وأجراء توزيعات على المساهمين وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية (هندي ، 2000 : 291) . ويمكن أن تتكون المحفظة الاستثمارية من أصول حقيقية أو من أصول مالية أو الاثنين معا (Ross , et . al . , 2000 : 385) .

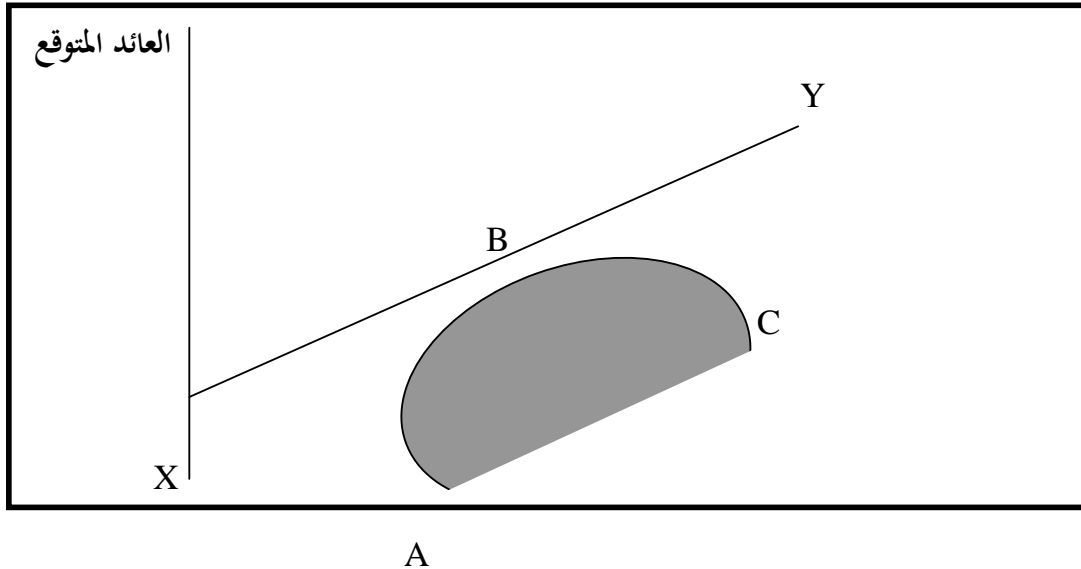
ب. المحفظة الكفوءة (Efficient Portfolio)

وهي تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول أو الأدوات الاستثمارية وبكيفية تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها (مطر ، 1999 : 93) .

ويبحث المستثمرون لغرض رفع العائد المتوقع من استثماراتهم والتي يكون لها مستوى معين من المخاطرة مقبول من قبلهم . وإن المحفظة الفعالة أو الكفوءة يشار لها في بعض الأحيان بمحفظات ماركويتز الفعالة (Markowitz Efficient Portfolios) . (Fabozzi , 1996 : 166) كما موضح في الشكل الآتي :

شكل (3 - 2)

محافظ الاستثمار الممكنة ومجموعة المحافظ الكفوءة والمحفظة المثلى



Source : Hodges & Dambrosio , Principles of Corporate Finance , 5th Mc Graw – Hill , 1996 , p:70

ويوضح الشكل (2-3) المحافظ الممكنة التي بالإمكان أن تتكون من المجموعات المتاحة . وتشمل المنطقة المظللة (A, B, C) مجموعة المحافظ التي يمكن الحصول عليها . وأن كل نقطة على الجزء العلوي من المنحني يكون له عائد متوقع عند نفس الدرجة من المخاطرة وتسمى مجموعة المحافظ الكفوءة (بالحد الكفوء) وهي المجموعة الواقعة على الخط المحدب (A , B ,C) وأن أية محافظ تقع فوق الحد الكفوء هي غير ممكنة لأنها تقع خارج المجموعة المتاحة (Fabozzi , 1996 : 178 - 179) .

وبدورة أكثر منطقية فإن أفضل مكان يكون عنده الحد الكفوء هو أن يكون ذلك الحد متجهاً أو واقعاً في الشمال الغربي ، وفي هذه النقطة يدل على عائد الاستثمار إلى حده الأعلى بينما تدل المخاطرة إلى حدها الأدنى (Carlson,1998:85) .

وتعتمد محفظة الاستثمار الأمثل على علاقة التفضيل ما بين المخاطرة والعائد للمستثمر ، وتختلف محفظة الاستثمار المثلى من شخص إلى آخر بحسب ميل علاقة تفضيله للعائد والمخاطرة . فكلما كان المستثمر أقل تجنباً للمخاطرة ، كلما كانت منحنيات السواء التي تمثل علاقة تفضيله أكثر أنبساطاً وكانت محفظة الاستثمار الأمثل أقرب إلى الجزء الأعلى من المجموعة الكفوءة أي أنها تمتاز بدرجة مخاطرة عالية وعائد متوقع عالي، وكلما كان المستثمر أكثر تجنباً للمخاطرة كلما كانت منحنيات السواء الخاصة ترتفع بحدّة (ذات ميل كبير) وكانت محفظة الاستثمار الأمثل أقرب إلى الجزء الأدنى من المجموعة الكفوءة ، أي كانت تتميز بدرجة مخاطرة منخفضة وعائد متوقع متدني (الميدايني , 1989 : 39)

وتعتمد نظرية المحفظة على مبدأ التنوع والذي يعني :

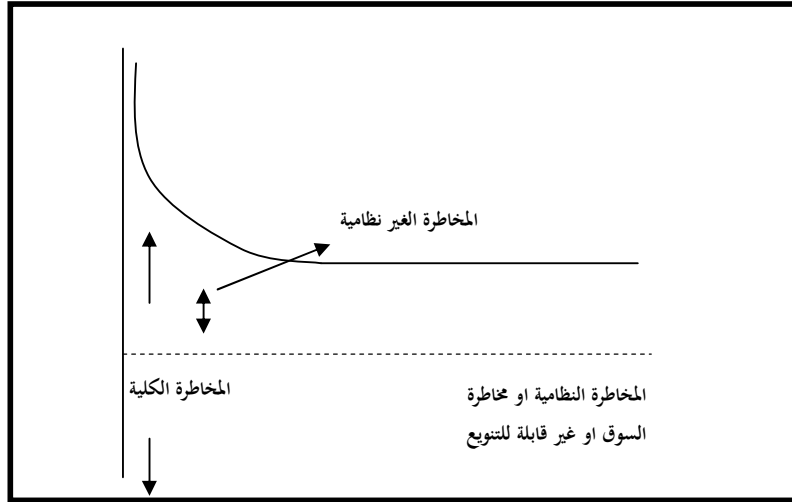
توزيع المبلغ المستثمر على عدد من الموجودات والذي يؤدي إلى إزالة جزء من مخاطرتها (Ross,et.,al.,2000:395)

ويمكن التعبير عن التنوع البسيط بالحكمة التي تقول (لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة (Not Putting All The Egg In One Basket)) . وإن استخدام هذه الأساليب البسيطة لإنجاز التنوع البسيط لا تلغي قابليتها على تقليل مخاطرة المحفظة المتنوعة . وأن استخدام ما بين (10 - 15) من الأوراق المالية التي تم اختيارها بأسلوب ساذج في محفظة يتم تشكيلها لهذا الغرض سيعمل على تخفيض المخاطرة الكلية إلى ما يقارب النصف كمعدل ، كما موضح في الشكل الآتي :

(Francis ,1991:228 –229) .

شكل (3 - 3)

اثر التنوع البسيط في تخفيض المخاطرة الكلية للمحفظة



Source : Fabozzi & modigliani , Capital markets : 2th Hill , Inc , 1996 , P:175

ويعتبر (ماركوتز) مؤسس نظرية المحفظة الحديثة منذ عام (1950) وهو الشخص الاول الذي طور مفهوم تنوع المحفظة بطريقة استخدام الأساليب الكمية لقياس اثر التنوع في تقليل مخاطرة المحفظة . ويؤكد ماركوتز انه بالإمكان وبسهولة توضيح كيفية تحرك عائد الورقة المالية بواسطة حساب معامل الارتباط (Jones , 2000 : 166) .

ويستخدم الارتباط لقياس العلاقة بين استثمارين ويقاس كذلك درجة واتجاه هذه العلاقة ويمكن التمييز بين ثلاث حالات للارتباط .

1- الارتباط الموجب (Positive Correlation)

وتظهر هذه الحالة عندما يظهر متغيران في الاتجاه نفسه وفي الوقت نفسه مثل المبيعات والارباح وتحت ظروف عمل طبيعية .

2- الارتباط السالب (Negative Correlation)

تظهر هذه الحالة عندما يتحرك متغيران في الاتجاه المعاكس وفي الوقت نفسه أي انهما مرتبطان بشكل عكسي وتحت ظروف عمل طبيعية .

3- الارتباط الـ فري (Zero Correlation)

تظهر هذه الحالة عندما لا تكون هناك علاقة بين المتغيرات ، فيكون التغير في احد المتغيرات مستقلاً عن التغير في متغير آخر (Bodie ,et.al.,2001:91) .

ج : نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) Capital Asset Pricing Model في عام (1964) أشتق " Sharpe " نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية إعتماًداً على نظرية المحفظة ل (ماركوتر) وقد أعتبر هذا النموذج (CAPM) تقدماً في المالية الحديثة لأنه ولأول مرة أصبح هناك نموذج يسمح للأكاديميين والماليين والمستثمرين بربط المخاطرة والعائد للموجودات معاً وأن الافتراض الاساسي لهذا النموذج هو :

((أن المستثمرين يمسكون محفظة متنوعة بشكل كبير وبالتالي يستطيعون ازالة نسبة كبيرة من مخاطرتها)) (Mc Menamin , 1999 : 212) .

ووفقاً للنموذج (CAPM) ، فحينما يمسك كل المستثمرين محفظة السوق فإن سعر كل موجود

في السوق وكذلك معدل العائد يكون محدداً بواسطة ثلاثة عناصر هي :

1- المخاطرة النظامية للموجود المشار لها بواسطة معامل (Beta) .

2- معدل العائد الخالي من المخاطرة .

3- مخاطرة سعر السوق .

(Binhammer , 1998 : 131 -133)

ويعبّر عن أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) بالمعادلة الرياضية التالية :

$$K_i = R_F + [b_i (K_m - R_F)]$$

حيث أن :-

$$K_i = \text{معدل العائد المطلوب} .$$

$$R_F = \text{معدل العائد الخالي من المخاطرة} .$$

$$b_i = \text{معامل بيتا} .$$

$$K_m = \text{العائد المتوقع على محفظة السوق} .$$

(Gitman , 2000 : 216)

أن علاقة معامل (Beta) بنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية هي من العلاقات الأكثر أهمية وهو المتغير الأساس لهذا النموذج .

وقد تبين نظرياً بأن معامل بيتا هو المقياس المناسب لقياس التقلب النسبي لعائد السهم العادي بالقياس إلى عائد السوق المالية (وهو المتوسط لعموم عوائد الاسهم المتداولة في السوق المالية) وطالما ان توقعات المستثمرين تعتمد في جانب منهما على أساس البيانات التاريخية في الماضي وفي الجانب الأخر على التنبؤات بالمستقبل ، لهذا يحسب معامل بيتا لفترات زمنية سابقة وعلى افتراض ان المعامل المتوقع سوف يبقى ثابتاً بالمستقبل فعند ذلك يعكس معامل بيتا التقلب النسبي المتوقع بالعوائد المستقبلية للسهم العادي (العامري , 1995 : 177) .

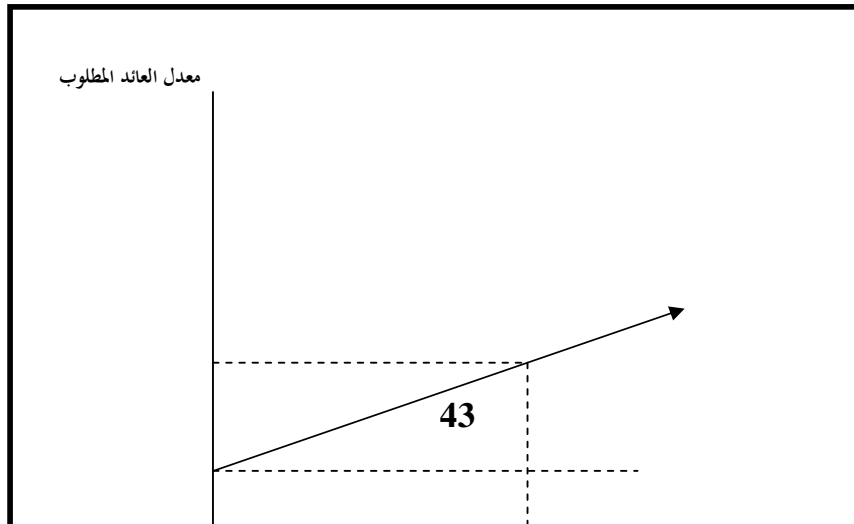
د- خط سوق الاوراق المالية (SML) Security Market Line

يطلق على الشكل البياني لنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية تسمية خط سوق الاوراق المالية ، ويشير ذلك إلى معدل العائد المطلوب في السوق عند مقدار محدد من المخاطرة النظامية ، والشكل التالي يوضح ذلك :

(Binhammer , el .at, 1998 :133)

الشكل (3 - 4)

الشكل البياني لخط سوق الاوراق المالية



$$E(R_A) = 28\%$$

$$R_f = 8\%$$

$$A = 1.6$$

العائد الخالي من المخاطرة

Beta

Source : Binhammer , et . al . Money Banking an the Ganadian Finaucal System 7th ITP Neison Co , 1998 , P:133 .

ويستدل من الشكل البياني انه عند الاتجاه من الموجود الخالي من المخاطرة نحو الموجود (A) ، فان معامل بيتا سيزداد من (0) الى (1.6) ، وفي نفس الوقت فان العائد المطلوب سيزداد من (8 %) الى (20 %) .

وفي ظل التوازن تكون جميع عوائد الاستثمارات (الاسهم العادية) ومعاملات (Bi) واقعة على (SML) حتما ، اما في ظل السوق غير المتوازن او غير المتكامل فان هناك بعض الاستثمارات في الاسهم العادية تقع خارج هذا الخط بسبب عدد من العوامل وهي :

- 1- اختلاف معدلات الضرائب المفروضة على العوائد الراسمالية .
- 2- تكاليف الـ فققات المالية .
- 3- اختلاف توقعات المستثمرين في تقييم المخاطرة النظامية لكل استثمار (سهم) .
- 4- عدم دقة المعلومات المالية المتوفرة عن الاستثمار ، لذا تقوم قوى العرض والطلب بتحريك هذه الاستثمارات لارجاعها باتجاه خط سوق الاستثمار (نور الدين ، 1997 : 18)

ويمكن قياس ميل سوق الاوراق المالية وفق المعادلة الاتية :

$$b = \frac{E(R_A) - R_F}{\beta_A}$$

اذ إن :

$$b = \text{الميل} .$$

$$E(R_A) = \text{العائد المتوقع على الموجود (A)} .$$

$$R_F = \text{معدل عائد المخاطرة الحرة} .$$

$$\beta_A = \text{معامل بيتا للموجود (A)} .$$

(الوندادي ، 2002 : 58)

ويؤكد (Brealey&Myers) على ان كل استثمار يجب ان يقع على خط السوق المنحدر

للاوراق المالية الذي يربط سندات الخزينة مع محفظة السوق (Brealey&Myers , 1991: 162)

هـ - اهداف محفظة الاستثمارات

يمكن تلخيص اهم اهداف تكوين وإدارة المحفظة الاستثمارية بالآتي :

1- الوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي ، اذ تعد محافظ الاوراق المالية من اهم مصادر السيولة اذ يستطيع المرفق المستثمر ان يلجأ عند الحاجة الى بيع محتوياته في السوق المالية وسداد التزاماته المالية تجاه الدائنين في الوقت المناسب (رمضان وجودة ، 1995 : 289) .

2- استثمار الاموال الفائضة عن حاجات المرفق اذ ان بقاء الاموال الفائضة عن الحاجة لدى المرفق بوفرة مجمدة يؤدي الى تعرضها للمخاطرة وانخفاض القيمة الزمنية للنقود ومن ثم تأكل قوتها الشرائية (الحسيني والدوري ، 2000 : 160) .

3- تحقيق الأرباح للمرفق إذ تشكل أرباح محفظات الأوراق المالية في كثير من الاحيان نسبة كبيرة من مجموع ارباح المرفق . وهذا ينعكس إيجابيا على إمكان تحقيق النمو والتوسع وتقليل المخاطر ، وغالبا ما يشار إلى أن هناك تعارضا بين هدي الوفاء بمتطلبات السيولة وهدف تحقيق الأرباح للمرفق اذ ان تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن (هندي ، 2000 : 291) .

و - العلاقة بين العائد والمخاطرة

تعتبر العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات اهتمام خاص عند تحديد تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية فاذا ارادت الادارة ان تحل على عائد اعلى من استثمارها فيجب ان تكون على استعداد لتحمل درجة اعلى من المخاطرة .

ويجب ان تتخذ قرارات الادارة بالنسبة لعائد ومخاطرة تشكيلة الاستثمار على اساس مدى تأثير هذه الاستثمارات على استثمارات المرف ككل ، أي اثر مخاطر الاستثمار في ورقة معينة على عائد ومخاطرة باقي تشكيلة الاستثمار (الحناوي وعبد السلام، 2000. 254) .

ويرتبط عند ر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية بمعنى انه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد اعلى على استثماراته توجب تحمل مخاطرة اعلى والعكس صحيح ومن جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار ، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها ادارة الاستثمار ازدادت درجة المخاطرة والعكس صحيح .

ولشرح العلاقة بين العائد والمخاطرة نفترض ان هناك ثلاثة انواع من الاوراق المالية :

1 - اذونات خزينة صادرة من البنك المركزي .

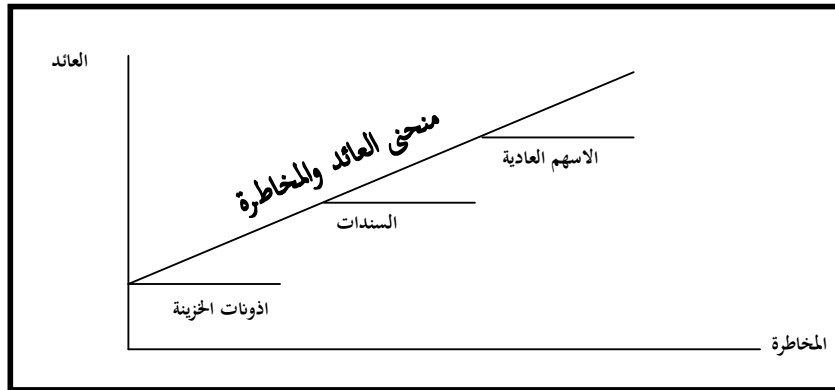
2- سند صادر عن شركة مساهمة عامة .

3- سهم عادي لشركة مساهمة عامة .

وفي مثل هذه الحالة يتعرض المستثمر في هذه الادوات لدرجات مختلفة من المخاطرة يرتبط مستوى كل منها بمعدل العائد الذي يتوقعه من كل اداة من ادوات الاستثمار الثلاث وكما موضح في الشكل (3-5) .

شكل (3-5)

علاقة العائد والمخاطرة



المصدر: مطر، محمد، ادارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، عمان - الاردن، 1999، ص 10 - 12

من الشكل (3-5) يتضح بان المستثمر في اذونات الخزينة لا يتعرض للمخاطرة على اساس ان هذه الاذونات مضمونة من قبل الدولة، لذا يتوقع الحصول على عائد متوقع على الاستثمار بغريه على تحمل هذه المخاطرة. اما المستثمر في السند المدبر عن شركة مساهمة فهو يتحمل درجة مخاطرة بمستوى اكبر من المستثمر في اذونات الخزينة ولكن اقل من المستثمر في الاسهم العادية على اساس ان درجة الامان التي يتمتع بها اعلى من درجة الامان التي يتمتع فيها حامل الاسهم وقل من درجة الامان التي يتمتع بها حامل اذن الخزينة، لذا فان العائد المتوقع من استثماره سيقع في مركز وسط بين الاثنين.

وقد عالج ماركوتز العلاقة بين العائد والمخاطرة في نظرية المحفظة وقد بنى هذه النظرية على فروض عدة من اهمها فرض المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار وقد استمد هذه الفرضية من نظرية المنفعة (Utility Theory) التي تنص على انه يوجد لكل مستثمر منحنى منفعة (Utility Curve) معين يوضح ميله وسلوكه اتجاه عائد الاستثمار، ومن ثم اتجاه مخاطرة الاستثمار.

(مطر، 1999: 10 - 12) .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة ومنهجية البحث

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المبحث الثاني : منهجية البحث

المبحث الأول الدراسات السابقة

يهدف هذا البحث الى تناول مجموعة من الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة التي تهتم بالموضوعات ذات العلاقة بموضوع البحث .

ويتكون هذا المبحث من فقرتين رئيسيتين تهتم الاولى منهما بالدراسات والابحاث الخاصة بادارة السيولة ، في حين تتناول الفقرة الثانية العلاقة بين العائد والمخاطرة .

أولاً: الدراسات التطبيقية المتعلقة بادارة السيولة

1. دراسة (Kronseder , 2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (قياس مخاطرة السيولة)

قام الباحث ومن خلال طرحه لسؤال عن كيفية قياس هذه المخاطرة عن طريق تعريف مخاطرة السيولة على انها تمثل فجوة التدفق النقدي القصير الامد والغير متوقع في نهاية اليوم بالنسبة للمؤسسة المالية ومدى علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصافية في نهاية اليوم والتي تعتبر من المتغيرات الواجب تحديدها لتعظيم مخاطرة السيولة .

وقد توصلت هذه الدراسة بان مخاطرة السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجزء الاول ضمن كل المصادر النقدية القريبة وتمثل متطلبات الاعتماد الصافية وكذلك اثبتت الدراسة بان العلاقة بين مخاطرة السيولة ومتطلبات الاعتماد الصافية تكون علاقة عكسية وهذا يعني انه اذا كانت مخاطرة السيولة سالبة فان متطلبات الاعتماد الصافية تكون اكبر من مصادر السيولة المتوفرة اما اذا كانت مخاطرة السيولة مساوية للصفر او اكبر فإنه يعني بان المؤسسة المالية سوف تكون قادرة على سد متطلبات الاعتماد الصافية .

2. دراسة (Davis , 2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (ادارة السيولة في الأزمات المصرفية)

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصارف في ولاية (

(Mexico) .

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج وهي :

1. ان مخاطرة السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول الاستحقاق الذي تتحملة هذه المخاطرة .
2. ان الخط الاول للدفاع يجب ان يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي .
3. ان المصارف المقتدرة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الاوقات التي تحتاج فيها السيولة الى دعم شديد وبصورة ضرورية .
4. ان دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الازمات هو لتجنب الاخفاقات الغير ضرورية مع التفضيات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك للوصول بالمخاطرة الاخلاقية الى حدها الادنى .
5. ان دور المقرض الذي يعتبر كوسيلة اخيرة في فترة الازمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الكومي .

3. دراسة (Eiras , 2003)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (طلب سيولة المصرف في حالة وجود مقرض المرجع الأخير) أجريت هذه الدراسة في الأرجنتين ، ولغرض تحقيق هدف البحث اختار الباحث البنك المركزي الأرجنتيني وذلك لقيامه في عام 1996 بتوقيع اتفاقية طارئة لخط الائتمان مع مجموعة المصارف الدولية وقد عمت هذه الاتفاقية على رفع قدرة هذا المصرف ليعمل كمقرض المرجع الاخير وقد توصل الباحث الى استبعاد نتائج التغذية العكسية للموازنة العامة خلال سوق المصرف المشترك بين مصارف السيطرة ومصارف المعالجة وان النتائج تشير الى تناقص يشكل تقريباً (6.7 %) في مسموكات سيولة المصرف مع وجود مقرض المرجع الأخير (Lender of Last Resot) .

ثانياً: الدراسات التطبيقية المتعلقة بعلاقة العائد بالمخاطرة

1. دراسة (midani , 1984)

هي الدراسة التي قام بها حول سوق الاسهم السعودي في القطاع المصرفي والتي بحث سلوكية أسعار الأسهم وعلاقتها بالعائد وقد اظهرت النتائج بان هناك علاقة قوية بين سعر السهم والعائد المتوقع .

2. دراسة (Kim&M.Santomero , 1988)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (المخاطرة المصرفية وقانون راس المال)

تستفسر هذه الدراسة عن دور قانون راس مال المصرف في سيطرة المخاطرة ، ومن المعروف أن المصرف يختار محافظاً ذات مخاطر عالية بسبب تأمين الودائع المسعرة بصورة غير كفوءة .

وباستخدام نموذج المتوسط 1 سابي للتباين تظهر النتائج الآتية :

1. أن استخدام النسبة البسيطة لرأس المال في قانون يبدل المتوسطات الغير كفوءة لتحديد مخاطرة الإفلاس
2. نظرياً تمثل أوزان المخاطرة قيوداً على ترتيب الموجودات التي تغير او تبدل اختيار المحفظة التفاضلية المصرفية .

3. دراسة (العامري ، 1995)

وهي واحدة من الدراسات التي هدفت الى قياس العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق بغداد للأوراق المالية وقد قام الباحث بأجراء التحليل على اساس شهري بدلاً من السنوي باستخدام بيانات شهرية عوضاً عن البيانات السنوية وتتكون عينة البحث من (15) شركة من اصل (65) شركة تتداول أسهمها في السوق المالية .

وقد توصل الباحث الى ان هناك علاقة طردية ايجابية بين العائد والمخاطرة .

4. دراسة (مركز البحوث المالية والمصرفية ، 2000)

ناقشت الدراسة العوامل التي تؤدي الى خلق الازمات المصرفية وذلك بالتركيز على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ، وقد توصلت الدراسة الى ان العوامل الاقتصادية الكلية او الجزئية سواء في اسواق الدول النامية ام المتقدمة هي المسؤولة عن المخاطر الاساسية التي تؤدي الى افلاس المصارف والازمات المصرفية بشكل عام ، كما اشارت النتائج بان المخاطر ذاتها تلعب دوراً مهماً في خلق الاعسار المصرفي . ان ميزة التركيز على الاعسار المصرفي لاعلى الافلاس الفعلي للمصارف قد يساعد على تعزيز النظام المصرفي قبل حدوث الازمات الفعلية لذا فان تحليل المخاطر التي تواجهها المصارف وكيف يمكن ان تتأثر هذه المخاطر بالتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاد الدولة تمثل تجربة مفيدة لصناع السياسة المصرفية والباحثين .

5. دراسة (محمد ، 2001)

تناولت الدراسة تحليلاً لسياسات الاستثمار المصرفية في مصرفين من المصارف ا كومية (الرافدين والرشد) ومصرفين من مصارف القطاع الخاص (المصرف التجاري ومصرف بغداد) مع بيان اثر تلك السياسات في عائد محفظة الاستثمار .

وقد توصل الباحث الى استنتاج مفاده ان معدل عائد محفظة الاستثمار للمصارف ا كومية منخفض قياساً بمصارف القطاع الخاص مع ارتفاع في المخاطرة أيضاً .

تحليل وتقويم الدراسات السابقة

1. تؤكد جميع الدراسات السابقة على أهمية قياس المخاطرة المصرفية .
 2. تشير اغلب الدراسات الى ضرورة قياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وفي هذا الصدد قدمت دراسة (العامري ، 1995) باجراء تحليل على اساس شهري وتوصل الى ان هناك علاقة طردية وإيجابية بين العائد والمخاطرة .
 3. تؤكد بعض الدراسات على أهمية العلاقة بين سعر السهم والعائد المتوقع وقد جاءت دراسة (Midain , 1984) وفي هذا الصدد أظهرت الدراسة بان هناك علاقة قوية بين سعر السهم والعائد المتوقع .
 4. أكدت دراسة (Davis , 2003) على إدارة السيولة في الأزمات المصرفية ودور المقرض النهائي في الوقوف إلى جانب المصارف في الأوقات التي تحتاج فيها هذه المصارف إلى دعم شديد وبصورة ضرورية .
 5. أشارت دراسة (مجهد ، 2001) بان سياسة الاستثمار المصرفية له اثر كبير على عائد محفظة الاستثمار ، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل عائد محفظة الاستثمار للمصارف ا كومية منخفض قياساً بمصارف القطاع الخاص مع ارتفاع في المخاطرة .
- وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول أن الدراسات السابقة تنسجم بل تتكامل في كثير من الجوانب إذ ركزت بعض الدراسات على ضرورة قياس المخاطر المصرفية ، غير أنها ركزت على المخاطرة فقط ، ثم جاءت بعض الدراسات لتعزز هذا الاتجاه وتقويه بأخذها العلاقة بين العائد والمخاطرة .
- وفي ضوء هذا البناء المتراكم للدراسات السابقة يتواصل هذا البحث بالاتجاه ذاته قاصداً دراسة إدارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة في المصارف ا كومية العراقية مستفيداً مما إضافته الدراسات السابقة وليستوعب جوانب الضعف فيها .

المبحث الثاني منهجية البحث Methodology

أولاً : مشكلة البحث (Research Problem)

تعد إدارة السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف وتحتاج المصارف للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية ، لذا تحاول ان ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف ولهذا السبب تحرص المصارف دائماً على ادارة محفظة متنوعة من الودائع ومختلفة الآجال لذا فان جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه المصارف بالاستخدام الكفوء للموارد المالية التي بحوزتها وعن طريق البحث عن افضل السبل والوسائل التي تؤدي الى تحقيق الاهداف المطلوبة التي تسعى المصارف لها وهي تحقق التوازن بين السيولة والربحية . وتعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة ، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه المصارف مما يستدعي البحث عن مجالات استخدام اخرى ليتسنى استثمار السيولة الفائضة في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية بها . ولذلك فإن ادارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة ، او توجد سيولة ولكن ادارة المصرف لاتستطيع استثمارها بشكل جيد في الفرص الاستثمارية المتوفرة في ظروف اقتصادية معينة مما يؤثر في العائد والمخاطرة .

ثانياً : أهمية البحث (Research Importance)

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله لقطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن ان يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة . ولان المصارف التجارية من المنشآت المالية المهمة وأي هذا من قيامها بتعبئة الاموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة وهي تعمل على تحويل الاموال من جهات تفيض لديها الاموال الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها .

ويبرز البحث كفاءة او عدم كفاءة الادارة المصرفية في ادارة السيولة وكيفية استثمارها وبالتالي فان البحث يركز على تحديد الاساليب والطرائق التي يمكن لادارات المصارف استخدامها في عملية ادارة السيولة

حيث ينعكس ذلك على مستوى الاداء المصرفي من خلال التحليل المالي مبرزاً من خلال المؤشرات والمعايير المالية المعتمدة في تقييم الاداء المصرفي .

ثالثاً : هدف البحث (Research Aim)

تتلخص أهداف البحث بالآتي :

التعرف على قدرة الادارة المصرفية في ادارة السيولة المصرفية من خلال :

1. استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر ، عالية في العوائد والتي تحقق العائد الافضل لمخاطرة اقل .
2. توفر السيولة عند مواجهة المصرف لطلبات سحبوات الودائع او الايفاء بالالتزامات المالية المستحقة
3. تلبية طلبات رجال الاعمال والمستثمرين في حالة الطلب على القروض في وقت الرواج الاقتصادي .

رابعاً : فرضية البحث (Research Hypothesis)

يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين مفادهما :

- 1- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

- أ. ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والعائد .
- ب. ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والمخاطرة .

- 2- ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة .

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

- أ. ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والعائد .
- ب. ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والمخاطرة .

خامساً : حدود البحث (Limits of Research)

1. الحدود الزمانية :

تتمثل الحدود الزمانية للمدة من سنة (1995 - 2001)

2. الحدود المكانية :

يتمثل في دراسة حالة لمصرفين حكوميين هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد بو فهما اقدم واكبر المصارف العراقية ، اللذان يمتازان بحصة سوقية كبيرة .

سادساً : اساليب جمع المعلومات

أ. الجانب النظري

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع البحث من كتب ودوريات ورسائل جامعية بهدف تغطية الدراسة قدر الإمكان .

ب. الجانب التطبيقي

تم الاعتماد فيه على التقارير السنوية والميزانيات العامة الصادرة عن المصرفين للفترة من 1995 - 2001 وهذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية كونها تخضع الى تصديق ديوان الرقابة المالية . والتي جرت دراستها وتحليلها لغرض استخراج النتائج منها .

فضاً عن اجراء مقابلات شخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في البنك المركزي ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد لستفسار عن بعض فقرات الميزانية وعن نشاط المصرفين .

سابعاً : مؤشرات واساليب التحليل

أ. النسب المالية : وقد تم استخدام بعض النسب المالية وهي ما يلي :

1. مؤشرات السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات (النسب) والتي تم استخدامها لقياس سيولة المصرف ومنها :

النقد في الصندوق + الر يد النقدي لدى البنك المركزي

+ أر مدة سائلة أخرى

الودائع وما في حكمها

= أ : نسبة الر يد النقدي

$$\frac{\text{الر يد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} = \text{ب: نسبة الاحتياطي القانوني}$$

$$\frac{\text{النقد في الصندوق + الر يد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات} + \text{أوراق تجارية مخصصة}}{\text{الودائع وما في حكمها}} = \text{ج: نسبة السيولة القانونية}$$

$$\frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{أجمالي الودائع}} = \text{د: نسبة التوظيف}$$

(الدوري وعداي , 1991 : 202)

2. مؤشرات قياس كفاءة راس مال المصرف
 - أ. النسبة المئوية لراس المال الممتلك / مجموع الودائع .
 - ب. النسبة المئوية لرأس المال الممتلك / مجموع الموجودات .
 - ج. النسبة المئوية لرأس المال الممتلك / القروض .
 - د. النسبة المئوية لرأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة .
 - هـ. نسبة رأس المال الحر / الموجودات الخطرة .
 - و. نسبة راس المال الممتلك / الموجودات العاملة .

- ز. نسبة راس المال الحر / الموجودات العاملة .
ح. نسبة راس المال الممتلك / الالتزامات العرضية .

(الشماع ، 1979 : 287)

3. نسب توزيع الودائع

بيان الأهمية النسبية لمكونات الودائع إلى مجموع الودائع وهي :

$$\text{أ. نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع} = 100 \times \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

ودائع التوفير

$$\text{ب. نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع} = 100 \times \frac{\text{ودائع التوفير}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$\text{ج. نسبة الودائع الثابتة إلى مجموع الودائع} = 100 \times \frac{\text{الودائع الثابتة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

(هندي ، 1996 : 430)

4. مؤشرات إدارة الربحية

وتعد من المؤشرات الهامة والتي يعتمدها الاستراتيجيون والماليون ، وقد أشتملت هذه المجموعة على المؤشرات الآتية :

أ. معدل العائد على الاستثمار =

$$100 \times \frac{\text{أ. معدل العائد على الاستثمار}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{ب. معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{أفي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

(Gitmin , 2000 : 128 - 129)

5. مؤشرات مخاطرة السيولة
وقد تم استخدام بعض النسب وهي :
- أ. النقد والأر مدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية .
ب. الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية .
ج. القروض / الموجودات الكلية .
د. الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة .

(Hampel , et , al ., 1994 : 209)

6- تم استخراج نسبة النمو وفق القانون الآتي :

$$\text{نسبة النمو لظاهرة معينة} = \frac{\text{الظاهرة في السنة الحالية} - \text{الظاهرة في السنة السابقة}}{100} \times 100$$

(الدوري وعداي ، 1991 : 189)

ب. التحليل الإحصائي
باستخدام الأدوات الآتية :

1. الانحدار البسيط باستخدام (R^2) معامل التحديد للأتمودج والتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بالسيولة المصرفية في المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بالعائد والمخاطرة .
ويمكن استخدام معادلة الانحدار الآتية :

$$\hat{y}_i = a + b x_i$$

$$a = \bar{y} - b \bar{x}$$

$$b = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum (x_i - \bar{x})^2}$$

2. معامل الارتباط : للتعرف على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة .

$$r = R_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2 \sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

3. معادلة معامل التحديد (R^2) :

$$R^2 = r^2_{xy}$$

4. اختبار F : يستخدم لقياس معنوية التأثير وتحديد الدلالة المعنوية لنسبة R^2 .

(المشهداني وهرمز ، 1989 : 291 - 341)

الفصل الثالث

تحليل مصادر السيولة

المبحث الأول : تحليل مؤشرات السيولة

المبحث الثاني : تحليل رأس المال الممتك

المبحث الثالث : تحليل الودائع

المبحث الاول تحليل مؤشرات السيولة

يتناول هذا المبحث تحليلاً لاهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في مصرف الرافدين ومصرف الرشيد للمدة من (1995-2001) .

اولاً : نسبة الرصيد النقدي ومكوناتها
تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك المركزي واجمالي الودائع وما في حكمها من الالتزامات الأخرى المترتبة على المصرف بحكم طبيعة عمله .
وتحسب وفقاً للصيغة الآتية :

$$\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} + \text{ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

الودائع وما في حكمها

ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك المركزي مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها من الالتزامات الأخرى ، وهذا قد يؤثر في إمكانية المصرف في تحقيق هدف الربحية إذ ان ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسياً على الأرباح . في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض المبالغ السائلة والمتمثلة بالرصيد النقدي في الصندوق والرصيد النقدي لدى البنك المركزي أو زيادة الحسابات الجارية والودائع والحسابات الدائنة المختلفة .
ويبين الجدول (1-3) والذي يتضمن نسبة الرصيد النقدي ومكوناتها لمصرف الرافدين وللبنوك قيد البحث (1995-2001) تباين هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ بلغت هذه النسبة (14%) في السنة الأولى من مدة البحث ، بينما شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنتين (1996-1997) التاليتين للسنة الأولى إذ بلغت على التوالي (19% ، 29%) . ثم انخفضت في سنة 1998 لتصل إلى (26%) ، ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع تدريجياً حتى وصلت في عام 2000 إلى (30%) فيما شهدت انخفاضاً متتالياً في سنة 2001 إذ بلغت (28%) .

أما الأهمية النسبية للنقد في الصندوق فقد تراوحت ما بين (33%) في سنة 1996 كحد أدنى و (65%) في سنة 1997 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (52.28%) خلال السنوات قيد البحث وكما موضح في الجدول (3 - 2) .

أما النقد لدى البنك المركزي فقد تراوحت أهميته النسبية ما بين (35%) في سنة 1997 كحد أدنى و (67%) في سنة 1996 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (47.71%) خلال سنوات البحث .

ومن خلال التحليل اعلاه يبدو ان تأثير النقد في الصندوق بمتوسطه البالغ (52.28%) قد زاد على تأثير النقد لدى البنك المركزي الذي بلغ متوسطه (47.71%) . أما الحسابات الجارية والودائع فقد تراوحت أهميتها النسبية ما بين (90%) في سنة 1996 كحد أدنى و (95%) في سنة 2001 كحد أعلى ، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (92.42%) خلال سنوات البحث . أما الحسابات الدائنة المختلفة فقد تراوحت الأهمية النسبية لها ما بين (5%) في سنة 2001 كحد أدنى و (10%) في سنة 1996 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (7.57%) خلال سنوات البحث .

ومن خلال التحليل اعلاه يبدو أن تأثير الحسابات الجارية والودائع في النسبة كان أكبر من تأثير الحسابات الدائنة المختلفة ، اذ كان المتوسط للحسابات الجارية والودائع (92.42%) بينما لم يصل متوسط الحسابات الدائنة المختلفة الا الى (7.57%) فقط .

ويلاحظ من الجدول (3 - 1) تزايد الارصدة النقدية المتمثلة بالنقد في الصندوق والرصيد النقدي لدى البنك المركزي بسبب تاثيرات التضخم اذ ازداد الرصيد النقدي من (185033509) مليون دينار في سنة 1999 الى (242126892) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (30%) .

أما نسبة الرصيد النقدي قد تذبذبت خلال فترة البحث اذ تراوحت ما بين (30%) كحد أعلى في سنة 2000 و (14%) في سنة 1995 وسبب تذبذبا هذا يعود الى عدم استقرار النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك على عمليات السحب والايداع والاقراض .

أما رصيد الحسابات الجارية والحسابات الدائنة المختلفة فقد ازداد من (670327916) مليون دينار في سنة 1999 الى (800469504) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (19%) .

ومن خلال التحليل تبين لنا تزايد هذه الارصدة بسبب تاثيرات التضخم والتاثيرات الاخرى المصاحبة لها والتي ادت الى تزايد عرض النقد لدى الجمهور بسبب ظروف الحصار الاقتصادي الجائر .

اما الحد الادنى لهذه النسبة كان في عام 1995 اذ وصلت الى (14%) بسبب انخفاض النقد في الصندوق والرصيد النقدي لدى البنك المركزي الذي وصل مجموعهما الى (33281184) مليون دينار وارتفاع ارصدة الحسابات الجارية والحسابات الدائنة الذي وصل مجموعهما الى (230835403) مليون دينار وذلك بسبب تاثيرات التضخم خلال هذه السنة .
واخيرا فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (24 %) خلال سنوات البحث (1995 - 2001) .

جدول (2 - 3)

الأهمية النسبية لنسبة الرصيد النقدي لمصرف الرافدين للمدة (2001-1995)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة الرصيد النقدي	14	30	24
النقد في الصندوق	33	65	52.28
الرصيد النقدي لدى البنك المركزي	35	67	47.71
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	90	95	92.42
الحسابات الدائنة المختلفة	5	10	7.57

اما في مصرف الرشيد ومن خلال الجدول (3-3) نلاحظ تبين نسبة الرصيد النقدي لهذا المصرف خلال سنوات البحث بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى وعلى النحو الآتي :

فبعد ان كانت هذه النسبة تبلغ (18 %) في السنة الاولى لفترة البحث 1995 أستمرت بالارتفاع قليلا لتصل الى (19%) في سنة 1996 ثم انخفضت خلال السنتين التاليتين (1997 - 1998) اذ بلغت وعلى التوالي (18% - 17 %) الا انها عادت الى الارتفاع في سنة 1999 لتبلغ (20%) ثم عاودت الانخفاض في سنة 2000 لتسجل ادنى مستوى تصل اليه خلال مدة البحث اذ بلغت (14%) فقد الا انها سرعان ما أرتفعت في سنة 2001 لتبلغ (17%) .

اما الاهمية النسبية للنقد في الصندوق فقد تراوحت ما بين (17%) في سنة 2000 كحد ادنى و (50%) في سنة 1997 كحد اعلى ، اما المتوس الحسابي فقد بلغ (32%) خلال سنوات البحث .
اما النقد لدى البنك المركزي فقد تراوحت نسبته ما بين (50%) في سنة 1997 كحد ادنى و (83%) في سنة 2000 كحد اعلى ، اما المتوس الحسابي فقد بلغ (68%) خلال السنوات قيد البحث .
اما الاهمية النسبية للحسابات الجارية والودائع الاخرى فقد تراوحت ما بين (80%) في سنة 1995 كحد ادنى و (98%) في سنة 1999 كحد اعلى ، اما المتوس الحسابي فقد بلغ (92.57%) خلال سنوات البحث وكما موضح في الجدول (3-4) .

اما الحسابات الدائنة المختلفة فقد تراوحت نسبتها ما بين (2%) في سنة 1999 كحد ادنى و (20%) في سنة 1995 كحد اعلى ، اما المتوس الحسابي فقد بلغ (7.42%) خلال سنوات البحث ويلاحظ من الجدول (3-3) ان اعلى مستوى لنسبة الرصيد النقدي كانت (20%) لسنة 1999 في حين كان ادنى مستوى لها كان في عام 2000 اذ بلغت (14%) ، ويعود ارتفاع النسبة الى زيادة النقد في الصندوق من (17343376) مليون دينار في سنة 1998 الى (26795318) مليون دينار في سنة 1999 أي بزيادة مقدارها (54%) مرة ، وكذلك ازدياد النقد لدى البنك المركزي من (45803605) مليون دينار في سنة 1998 الى (58187776) مليون دينار في سنة 1999 ، أي بزيادة مقدارها (27%) مرة ويعود سبب ارتفاع الارصدة النقدية الى حالة التضخم التي مر بها الاقتصاد العراقي .

اما بالنسبة للحسابات الجارية والودائع فقد ازدادت من (345420652) مليون دينار في سنة 1998 الى (431554449) مليون دينار في سنة 1999 أي بزيادة مقدارها (24%) مرة .

وسبب هذه الزيادة يعود لتزايد معدلات التضخم التي ادت الى تزايد ارصدة الحسابات الجارية .
بينما انخفضت الحسابات الدائنة المختلفة من (22689330) مليون دينار في سنة 1998 الى (9669414) مليون دينار في سنة 1999 أي بانخفاض مقداره (57%) مرة .

اما فيما يخص الحد الادنى للنسبة فكان في عام 2000 اذ بلغت هذه النسبة (14%) وسبب انخفاضها هذا يعود الى انخفاض النقد في الصندوق من (26795318) مليون دينار في سنة 1999 الى (12155930)

مليون دينار في سنة 2000 أي بانخفاض مقداره (34-%) مرة اما الحسابات الجارية والودائع فقد ازدادت من (431554449) مليون دينار في سنة 1999 الى (500788930) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (16-%) مرة وكذلك ازدادت الحسابات الدائنة المختلفة من (9669414) مليون دينار في سنة 1999 الى (13853058) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (43-%). ويتضح مما تقدم أنه في سنة 2000 انخفضت نسبة الرصيد النقدي بسبب ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية والحسابات الدائنة المختلفة الناتجة عن ارتفاع السيولة النقدية لدى الأفراد وكذلك التوسع في حجم النشاط الاقتصادي واتساع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

أما المتوسط العام لهذه النسبة فقد بلغ (17-%) خلال سنوات البحث (1995 - 2001) .

جدول (4 - 3)

الاهمية النسبية لنسبة الرصيد النقدي ومكوناتها لمصرف الرشيد للمدة (1995 - 2001)

البيان	الادنى %	الاعلى %	المتوسه %
--------	-------------	-------------	--------------

17	20	14	نسبة الرصيد النقدي
32	50	17	النقد في الصندوق
68	83	50	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي
92.57	98	80	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
7.42	20	2	الحسابات الدائنة المختلفة

ثانياً : نسبة الاحتياطي القانوني ومكوناتها

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض ، وهي نسبة تحدد قانوناً وتحسب من الودائع حسب أنواعها ، والهدف منها حماية المودعين . وتحسب وفقاً للصيغة الآتية :

الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي

الودائع وما في حكمها

ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها من التزامات أخرى ، ومن ثم فإن ذلك يعبر عن ضعف في السياسة الأقرضية والأستثمارية للمصرف وهذا قد يؤثر في إمكانية المصرف في تحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني سيكون تأثيره عكسياً على الأرباح .

في حين يؤثر انخفاضها على انخفاض الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي نتيجة لانخفاض حجم الودائع وما في حكمها من الألتزامات الاخرى المترتبة على المصرف .

ومن خلال الجدول (3-5) الذي يتضمن نسبة الأحتياطي القانوني ومكوناتها لمصرف الرافدين وللمدة (1995 - 2001) يلاحظ تباين هذه النسبة خلال سنوات البحث بالارتفاع والانخفاض من سنة الى أخرى اذ بلغت هذه النسبة (7 %) في السنة الأولى من مدة البحث ، ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (12 %) ولكنها انخفضت خلال السنتين التاليتين (1997-1998) إذ بلغت وعلى التوالي (10 % ، 11 %) ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنتين (1999 - 2000) إذ بلغت وعلى التوالي (12 % ، 13 %) ألا أنها عادت الى الانخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 2001 لتسجل انخفاض بنسبة (12 %) وقد تحققت أعلى نسبة للأحتياطي القانوني لمصرف الرافدين في سنة 2000 اذ بلغت (13 %) في حين بلغت (7 %) في سنة 1995 كحد ادنى ويعود هذا التذبذب بسبب عدم أستقرار النشاط الاقتصادي وحالة التضخم الذي مر به الاقتصاد العراقي .

وعند البحث في مكونات هذه النسبة من بس ومقام للوقوف على دور كل عنصر من عناصرها وتأثيره في هذه النسبة نجد بأن الرصيد النقدي المودع لدى البنك المركزي هو العنصر الوحيد والذي يستحوذ على كامل الأهمية النسبية لهذه النسبة . أما بالنسبة للحسابات الجارية والودائع فقد ترواحت الأهمية النسبية ما بين (90 %) في سنة 1996 كحد أدنى (95 %) في سنة 2001 كحد أعلى .

أما المتوس الحسابي فقد بلغ (92 %) خلال سنوات البحث وكما موضح في الجدول رقم (3-6) وترواحت الأهمية النسبية للحسابات الدائنة المختلفة ما بين (5 %) في سنة 2001 كحد أدنى و (10 %) في سنة 1996 كحد أعلى أما المتوس الحسابي فقد بلغ (7 %) خلال سنوات البحث .

ومن خلال التحليل أتضح أن السبب وراء ارتفاع النسبة هو زيادة الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي من (84444310) مليون دينار في سنة 1999 إلى (110555938) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (30 %) .

أما الحسابات الجارية والودائع فقد ارتفعت من (621009638) مليون دينار في سنة 1999 الى (751084673) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (21 %) .

فيما ازدادت الحسابات الدائنة المختلفة من (49318278) مليون دينار في سنة 1999 الى (49384831) مليون دينار في سنة 2000 أي بزيادة مقدارها (1 %) .

أما الحد الأدنى لهذه النسبة فكان في عام 1995 إذ وصلت إلى (7 %) فقط . ومن خلال التحليل اتضح أن سبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض الرصيد النقدي المودع لدى البنك المركزي الذي وصل مجموعه إلى (17224735) مليون دينار وارتفاع أرصدة الحسابات الجارية والحسابات الدائنة المختلفة الذي وصلت أرصدها إلى (230835403) مليون دينار بسبب تزايد معدلات التضخم التي أدت إلى تزايد أرصدة الحسابات الجارية والحسابات الدائنة .

وأخيراً فقد بلغ المتوسط العام لهذه السنة (11 %) خلال سنوات البحث للمدة (1995 - 2001) .

جدول (3 - 6)

الأهمية النسبية لنسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الرافدين للمدة (1995 - 2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة الاحتياطي القانوني	7	13	11
الرصيد النقدي المودع لدى البنك المركزي	100	100	100
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	90	95	92
الحسابات الدائنة المختلفة	5	10	7

أما في مصرف الرشيد يلاحظ من خلال النظر إلى الجدول (3-7) الذي يتضمن نسبة الاحتياطي القانوني ومكوناتها تباين النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (11%) في السنة الأولى من مدة البحث ارتفعت في سنة 1996 لتصل إلى (12%) ألا أنها سرعان ما أنخفضت في سنة 1997 لتصل إلى (9%) ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنتين التاليتين (1998-1999) إذ بلغت وعلى التوالي (12%، 13%) ثم عاودت الانخفاض في عام 2000 لتصل إلى (11%). فيما حققت في السنة الأخيرة (2001) من مدة البحث أعلى مستوى ارتفاع لها عندما بلغت (13%). وعند البحث في مكونات النسبة من بس ومقام للوقوف على دور كل عنصر من عناصرها وتأثيره في هذه النسبة نجد بأن عنصر الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي هو العنصر الوحيد والذي استحوذ على كامل الأهمية النسبية.

أما الحسابات الجارية والودائع فقد تراوحت أهميتها النسبية ما بين (80%) في سنة 1995 كحد أدنى و (98%) في سنة 1999 كحد أعلى أما المتوس الحسابي فقد بلغ (92%) خلال سنوات البحث وكما موضح في الجدول (3-8) بينما تراوحت الأهمية النسبية للحسابات الدائنة المختلفة ما بين (2%) في سنة 1999 كحد أدنى و (20%) في سنة 1995 كحد أعلى أما المتوس الحسابي فقد بلغ (7%) خلال سنوات البحث. وذلك بسبب الظروف الاقتصادية وحالة التضخم في هذه السنوات التي مر بها العراق بسبب الحصار الاقتصادي. ومن خلال ما تقدم أعلاه يبدو أن تأثير الحسابات الجارية والودائع في النسبة كان أكبر من تأثير الحسابات الدائنة المختلفة، فقد كان المتوس الحسابي للحسابات الجارية والودائع كبيراً جداً فقد وصل إلى (92%) بينما لم يصل متوس الحسابات الدائنة المختلفة إلا إلى (35%) فقد. ومن خلال التحليل نجد ان الاتجاه العام لهذه النسبة هو الارتفاع ولكن بوجود

تذبذب معين ، ويمكن اختيار سنة 2001 التي حددت بشكل كبير هذا الاتجاه فقد وصلت النسبة الى (13 %) بتحليله اتضح ان السبب وراء ارتفاع النسبة يعود الى زيادة الارصدة النقدية المودعه لدى البنك المركزي من (60917629) مليون دينار في سنة 2000 الى (115171575) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (89 %) . وكذلك ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية والودائع من (500788930) مليون دينار في سنة 2000 إلى (815521464) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (63 %) . وايضاً ارتفاع أرصدة الدائنة المختلفة من (13853058) مليون دينار في سنة 2000 إلى (22560078) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (63 %) .

أما الحد الأدنى لهذه النسبة فكان في عام 1997 إذ وصلت إلى (0.09) فقد بسبب زيادة الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي من (23292575) مليون دينار في سنة 1996 إلى (24169580) مليون دينار في سنة 1997 أي بزيادة مقدارها (3 %) .

أما الحسابات الجارية والودائع فقد ازدادت من (171986775) مليون دينار في سنة 1996 إلى (236149597) مليون دينار في سنة 1997 أي بزيادة مقدارها (37 %) .

فيما ازدادت الحسابات الدائنة المختلفة من (13038137) مليون دينار في سنة 1996 إلى (27262051) مليون دينار في سنة 1997 أي بزيادة مقدارها (109 %) وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي أثر مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة .

وأخيراً فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (11 %) خلال سنوات البحث (1995 - 2001) .

جدول (3 - 8)

الأهمية النسبية لنسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الرشيد للمدة (1995 - 2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسه %
نسبة الاحتياطي القانوني	9	13	11
الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي	100	100	100
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	80	98	92
الحسابات الدائنة المختلفة	2	20	7

ثالثاً : نسبة السيولة القانونية ومكوناتها

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع المختلفة من الاستثمارات الى اجمالي الودائع وما في حكمهما من الالتزامات الاخرى المترتبة على المصرف بحكم طبيعة عمله . وتحسب وفقاً للصيغة الآتية :

النقد في الصندوق + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات + الاوراق التجارية
المخصومة

الودائع وما في حكمها

ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة المبالغ السائلة والمستثمرة مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها من الالتزامات الاخرى في حين يؤشر انخفاضها الى انخفاض المبالغ السائلة المستثمرة او زيادة كل عنصر من عناصر البس والمقام ومكوناتها الا ان الزيادة الحاصلة بالنقد في الصندوق والارصدة النقدية لدى البنك المركزي والاستثمارات والاوراق التجارية المخصومة اقل من الزيادة الحاصلة في الحسابات الجارية والودائع والحسابات الدائنة المختلفة .

ويبين الجدول (3 - 9) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية ومكوناتها لمصرف الرافدين ولل سنوات قيد البحث (1995-2001) تباين هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى اذ بلغت هذه النسبة (71 %) في السنة الاولى من مدة البحث . وهو ادنى مستوى حققته النسبة ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 1996 اذ بلغت (99 %) وهو اعلى مستوى وصلت اليه النسبة خلال سنوات البحث. ثم انخفضت في السنتين التاليتين (1997 - 1998) اذ بلغت وعلى التوالي (93%) (87 %) ثم عادت الى الارتفاع في سنة 1999 اذ بلغت (95 %) ثم انخفضت في السنتين التاليتين (2000 - 2001) اذ بلغت وعلى التوالي (92 % , 90 %) . وعند تحليل مكونات هذه النسبة وللوقوف على دور كل عنصر من عناصرها وتأثيره في هذه النسبة نجد بان الاهمية النسبية للعناصر الاربعة كانت كالآتي وكما موضحة في الجدول (3 - 10) :

1- تراوحت الاهمية النسبية لعنصر النقد في الصندوق ما بين (2.8 %) في سنة 2000 كحد ادنى و (10%) في سنة 1995 كحد اعلى و (5 %) كمتوس خلال سنوات البحث .

2- تراوحت الاهمية النسبية لعنصر النقد لدى البنك المركزي ما بين (10 %) في سنة 1995 كحد

ادنى و (14.9 %) في سنة 2000 كحد اعلى و (12.7 %) كمتوس خلال سنوات البحث .

3- تراوحت الاهمية النسبية لعنصر الاستثمارات ما بين (50 %) في سنة 1995 كحد ادنى و (73 %) في سنة 1998 كحد اعلى و (68 %) كمتوس خلال سنوات البحث .

4- تراوحت الاهمية النسبية لعنصر الاوراق التجارية المخصصة ما بين (10 %) في سنة 1996 كحد ادنى و (30 %) في سنة 1995 كحد اعلى و (13 %) كمتوس خلال سنوات البحث .

من خلال ماتقدم اعلاه يتضح ان تأثير عنصر الاستثمارات في النسبة هو الاكبر من بين العناصر الاخرى فقد كان متوسطها (68 %) خلال سنوات البحث . ويعود ارتفاع الاهمية النسبية لعنصر الاستثمارات في سنة 1998 الى السياسة المتبعة من قبل المصرف في ايقاف المنح الجديد للتسهيلات الائتمانية مما ادى الى زيادة توظيف الاموال في الاستثمارات المالية ولاسيما حوالات الخزينة لكونه استثمار قصير الاجل ومضمون يخدم هدف السيولة فضلا عما يتولد عنها من عائد .

اما فيما يخص الاهمية النسبية للحسابات الجارية والودائع فقد تراوحت ما بين (90.5 %) في سنة 1996 كحد ادنى و (95 %) في سنة 2001 كحد اعلى اما المتوس الحسابي فقد بلغ (92 %) خلال سنوات البحث .

اما الحسابات الدائنة فقد تراوحت الاهمية النسبية ما بين (5 %) في سنة 2001 كحد ادنى و (9.5 %) في سنة 1996 كحد اعلى اما المتوس الحسابي فقد بلغ (7 %) خلال سنوات البحث .

ومن خلال التحليل اعلاه يتضح بأن تأثير الحسابات الجارية والودائع في النسبة كان اكبر من تأثير الحسابات الدائنة المختلفة فقد كان متوس الاولى كبيراً جداً فقد وصل الى (93 %) بينما لم يصل متوس الحسابات الدائنة الا الى (7 %) فقط . ويعود ذلك الى ان في سنة 2001 تزايدت ارصدة الحسابات الجارية والودائع بسبب تزايد معدلات التضخم التي ادت الى تزايد ارصدة الحسابات الجارية للقطاعات الحكومية . بينما انخفضت هذه الارصدة في سنة 1996 مقارنة مع سنة 1995 بمقدار (7- %) بسبب تقليص الانفاق الحكومي وايقاف الهدر في الامكانيات المادية كنوع من المعالجة لكبح وتقليص هامش التضخم ورفع سعر صرف الدينار العراقي .

وبالرجوع للجدول (3 - 9) نجد أن أعلى ارتفاع للنسبة كان في عام 1996 الذي وصلت فيه إلى (99 %) وأن السبب وراء ارتفاع النسبة هو زيادة عنصري الرصيد النقدي لدى البنك المركزي والاستثمارات فقط . فقد ازداد الرصيد النقدي لدى البنك المركزي من (17224735) مليون دينار في سنة 1995 إلى (27665579) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (60 %) .

أما الأستثمارات فقد ازدادت من (82479939) مليون دينار في سنة 1995 إلى (150468881) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (82 %) أما العنصرين الاخرين النقد في الصندوق والاوراق التجارية المخصوصة فقد انخفضت في سنة 1996 عما كانت عليه في سنة 1995 فقد انخفض النقد في الصندوق من (16056449) مليون دينار في سنة 1995 إلى (13832323) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (13- %) . بسبب تقليص العرض النقدي . بينما انخفضت الاوراق التجارية المخصوصة من (48177968) مليون دينار في سنة 1995 إلى (22973780) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (52 - %) .

أما سبب أنخفاض رصيد الاوراق التجارية المخصوصة فيعود لتحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد من خلال إيقاف المنح الجديد للتسهيلات الأئتمانية لمواجهة التضخم وتنفيذ سياسة متكاملة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة .

أما الحسابات الجارية والودائع فقد انخفضت من (213284371) مليون دينار في سنة 1995 إلى (196594964) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (7- %) فيما شهدت الحسابات الدائنة المختلفة ارتفاعاً ملحوظاً سنة 1996 عندما زادت من (17551032) مليون دينار في سنة 1995 إلى (20565021) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (17 %) . أما الحد الأدنى لهذه النسبة فكان في عام 1995 إذ وصلت إلى (71 %) فقد بسبب تزايد معدلات التضخم . وأخيراً فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (89 %) خلال سنوات البحث (1995- 2001) .

جدول (3 - 10)

الأهمية النسبية لنسبة السيولة القانونية ومكوناتها لمصرف الرافدين للمدة (1995 - 2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة السيولة القانونية	71	99	89
النقد في الصندوق	2.8	10	5
الرصيد النقدي لدى البنك المركزي	10	14.9	12.7
الاستثمارات	50	73	68

13	30	10	الأوراق التجارية المخصومة
92	95	90.5	الحسابات الجارية والودائع
7	9.5	5	الحسابات الدائنة المختلفة

اما في مصرف الرشيد ومن خلال النظر الى الجدول (3-11) الذي يوضح نسبة السيولة القانونية ومكوناتها للسنوات قيد البحث . نلاحظ تباين النسبة لهذا المصرف خلال مدة البحث بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى ، فبعد ان كانت هذه النسبة تبلغ (73%) في السنة الاولى من سنوات البحث وهو ادنى مستوى وصلت اليه النسبة خلال هذه السنوات فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الثلاث التالية للسنة الاولى (1996-1997-1998) اذ بلغت وعلى التوالي (85 , 77% , 82%) ثم انخفضت في السنتين التاليتين (1999-2000) اذ بلغت وعلى التوالي (82% , 76%) ثم ارتفعت في عام 2001 لتبلغ (81%) . وعند البحث في مكونات النسبة من بس ومقام للوقوف على دور كل عنصر من عناصرها وتأثيرها على هذه النسبة نجد بان بس النسبة والمتكون من العناصر الاربعة وهي النقد في الصندوق ، النقد لدى البنك المركزي ، الاستثمارات والاوراق التجارية المخصومة فاننا نلاحظ من خلال الرجوع الى الجدول (3-12) بأن الاهمية النسبية لعنصر النقد في الصندوق قد تراوحت ما بين (3%) في سنة 2000 كحد ادنى و (11%) في سنة 1997 كحد اعلى ، اما المتوسط الحسابي فقد بلغ (7%) خلال سنوات البحث . اما الاهمية النسبية لعنصر النقد

لدى البنك المركزي فقد تراوحت ما بين (11 %) في سنة 1997 كحد ادنى و (17 %) في سنة 2001 كحد اعلى اما المتوس الحسابي فقد بلغ (14 %) خلال سنوات البحث .وقد تراوحت الاهمية النسبية لعنصر الاستثمارات ما بين (51.3 %) في سنة 1995 كحد ادنى و (72 %) في سنة 1998 كحد اعلى ، اما المتوس الحسابي فقد بلغ (64 %) خلال سنوات البحث . اما الاهمية النسبية لعنصر الاوراق التجارية المخصوصة فقد تراوحت ما بين (8 %) في سنة 1998 وبين (23.3 %) في سنة 1995 كحد اعلى اما المتوس الحسابي فقد بلغ (13 %) خلال سنوات البحث .

ومن خلال ماتقدم اعلاه يبدو ان تأثير عنصر الاستثمارات في النسبة هو الاكبر من بين العناصر الاخرى فقد كان متوسطها (64 %) خلال سنوات البحث بسبب زيادة توظيف الاموال في الاستثمارات المالية .

اما فيما يخص العناصر الاخرى للنسبة وهي عنصر الحسابات الجارية والودائع والحسابات الدائنة المختلفة فقد تراوحت الاهمية النسبية لعنصر الحسابات الجارية والودائع ما بين (80 %) في سنة 1995 كحد ادنى و (98 %) في سنة 1999 و (92 %) كمتوس خلال سنوات البحث . اما الحسابات الدائنة المختلفة فتراوحت الاهمية النسبية لها ما بين (2 %) في سنة 1999 كحد ادنى و (20 %) في سنة 1995 كحد اعلى و (7 %) كمتوس خلال سنوات البحث . ومن خلال ما تقدم اعلاه يبدو ان تأثير فقرة الحسابات الجارية والودائع في النسبة كان اكبر من تأثير الحسابات الدائنة المختلفة ، فقد كان متوس الاولى كبيرا جدا حيث وصل الى (92 %) بينما لم يصل متوس الثانية الا الى (7 %) فق .

ومن خلال البحث نجد ان اعلى ارتفاع للنسبة كان في عام 1998 والذي وصلت فيه الى (85 %) اذ تبين ان السبب وراء ارتفاع النسبة يعود الى ارتفاع مكونات النسبة معا فقد زاد البس بدرجة كبيرة من (216586082) مليون دينار في سنة 1997 الى (314131540) مليون دينار في سنة 1998 أي بزيادة مقدارها (45 %) .

ومن خلال تحليل عناصر النسبة اتضح ان سبب هذه الزيادة يعود الى زيادة عناصر البس ما عدا عنصر النقد في الصندوق فقد حصل انخفاض في النقد في الصندوق من (23877071) مليون دينار في سنة 1997 الى (17343376) مليون دينار في سنة 1998 أي بانخفاض مقداره (27- %) بسبب تقليص العرض النقدي . فيما زاد الرصيد النقدي لدى البنك المركزي من (24169580) مليون دينار في سنة 1997 الى (45803605) مليون دينار في سنة 1998 أي بزيادة مقدارها (89 %) . بينما ازدادت الاستثمارات من (143106186) مليون دينار في سنة 1997 الى (225200785) مليون دينار في سنة

1998 أي بزيادة مقدارها (57 %) بسبب توجهات المصرف الى زيادة توظيف الاموال في الاستثمارات المالية . في حين ازدادت الاوراق التجارية المخصومة من (25433245) مليون دينار في سنة 1997 الى (25783774) مليون دينار في سنة 1998 أي بزيادة مقدارها (1 %) وسبب ارتفاعها يعود لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية في تلك الفترة .

اما المقام فقد كان التغيير فيه كبيرا أيضا فقد ازداد من (263411648) مليون دينار في سنة 1997 الى (368109982) مليون دينار في سنة 1998 أي بزيادة مقدارها (39 %) .

ومن خلال التحليل اتضح ان سبب هذه الزيادة يعود الى زيادة الحسابات الجارية والودائع فقد ازدادت من (236149597) مليون دينار في سنة 1997 الى (345420652) مليون دينار في سنة 1998 أي بزيادة مقدارها (46 %) بسبب زيادة ارصدة ودائع الجمهور وزيادة وعيه المصرفي وثقة المتعاملين به ، في حين انخفضت الحسابات الدائنة من (27262051) مليون دينار في سنة 1997 الى (22689330) مليون دينار في سنة 1998 أي انخفاض مقداره (16- %) . اما فيما يخص الحد الادنى لهذه النسبة فكان في عام 1995 اذ وصلت الى (73 %) فقط وبتحليله تبين ان سبب هذا الانخفاض يعود الى حالة التضخم في تلك الفترة وعدم استقرار السوق .

واخيرا فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (79 %) خلال سنوات البحث (1995-2001) .

جدول (3 - 12)

الأهمية النسبية لنسبة السيولة القانونية ومكوناتها لمصرف الرشيد للمدة (1995-2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة السيولة القانونية	73	85	79
النقد في الصندوق	3	11	7
الرصيد النقدي لدى البنك المركزي	11	17	14
الاستثمارات	51.3	72	64
الأوراق التجارية المخصومة	8	23.3	13
الحسابات الجارية والودائع	80	98	92
الحسابات الدائنة المختلفة	2	20	7

رابعاً : نسبة التوظيف ومكوناتها
 تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله الى
 اجمالي الودائع وتشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن
 والمؤسسات من القروض والتسليفات .
 وتحسب وفقاً للصيغة الآتية :

$$\frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة القروض والتسليفات الممنوحة من المصرف من اجمالي الودائع
 التي بحوزته وهذا يعزز من إمكانية المصرف على تحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف سيكون
 تأثيره إيجابياً على الأرباح فكلما أرتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية
 ، ألا أنها وفي الوقت نفسه تعد أنذاراً لأدارة المصرف لأخذ الحيطة والتروي عند منح أية قروض إضافية
 لان ذلك سيؤثر في سيولة المصرف سلبياً ومن ثم في قدرته على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من
 الودائع . في حين يؤثر انخفاضها أما على انخفاض القروض والتسليفات مقارنة بحجم الودائع أو زيادة كل
 منها في آن واحد ألا أن الزيادة الحاصلة في الودائع أكبر من الزيادة الحاصلة في القروض والتسليفات .
 ويبين الجدول (3 - 13) الذي يتضمن نسبة التوظيف ومكوناتها لمصرف الرافدين وللسنوات
 قيد البحث (1995 - 2001) تباين هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى اذ بلغت هذه
 النسبة (0.12) في السنة الأولى وهي اعلى مستوى هل خلال مدة البحث ثم انخفضت في سنة 1997 اذ
 بلغت (0.01) وهي ادنى مستوى لها ثم بدأت بعدها بالارتفاع والانخفاض في السنوات (1998 - 2001)
 اذ بلغت وعلى التوالي (0.10 , 0.03 , 0.07 , 0.06) ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة الودائع بنسبة
 أكبر من زيادة القروض والتسليفات اذ كانت نسبة النمو بالودائع للسنوات (1996 - 2001) مقارنة
 مع سنة الأساس 1995 على النحو الآتي وعلى التوالي (7- %، 50. %، 112 %، 191 %، 252 %، 406 %)
 في حين كانت نسبة النمو بالقروض والتسليفات للسنوات أعلاه مقارنة بسنة الأساس 1995 كالاتي وعلى

التوالي : (-71 % ، -83 % ، 79 % ، -20 % ، 104 % ، 180 %) وعند البحث في مكونات هذه النسبة وللوقوف على دور كل عنصر من عناصرها وتأثيره في هذه النسبة نجد بأن عنصر القروض والتسليفات هو العنصر الوحيد في بس النسبة والذي استحوذ على كامل الاهمية النسبية . اما عنصر الودائع فهو ايضاً العنصر الوحيد الذي يتكون منه المقام والذي يستحوذ على كامل الاهمية النسبية .

ومن خلال الجدول (3 - 14) الذي يوضح الاهمية النسبية لنسبة التوظيف ومكوناتها ، يتضح انخفاض نسبة التوظيف خلال المدة من سنة (1996 - 2001) ، إذ شكلت أعلى نسبة لها في سنة 1995 إذ بلغت (12 %) وأدنى نسبة لها في سنة 1997 عندما بلغت (1 %) . وذلك بسبب سياسة المصرف في هذه السنة لتحقيق إصلاحات اقتصادية من خلال إيقاف منح التسهيلات الائتمانية ، واستمرت هذه السياسة إلى سنة 1998 التي ارتفعت بها النسبة لتصل الى (10 %) وكان من تأثيرات سياسة المصرف المتبعة بأطلاق التساهل في منح التسهيلات هو تعثر في تحصيل الكثير من القروض بسبب ضعف الضمانات المطلوبة والذي أدى إلى تقليص منح التسهيلات الائتمانية في سنة 2001 حيث بلغت نسبتها (6 %) . أما عنصر الودائع فقد انخفض من (213284371) مليون دينار في سنة 1995 الى (196594964) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (7 - %) .

واخيراً فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.06) خلال سنوات البحث .

جدول (3 - 14)

الأهمية النسبية لنسبة التوظيف ومكوناتها لمصرف الرافدين للمدة (1995 - 2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة التوظيف	1	12	6
القروض والتسليفات	100	100	100

100	100	100	الحسابات الجارية والودائع

اما في مصرف الرشيد ومن خلال الجدول (3 - 15) نلاحظ تباين نسبة التوظيف لهذا المصرف خلال سنوات البحث (1995-2001) بالانخفاض من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.18) في السنة الاولى من مدة البحث ثم شهدت تذبذب ملحوظاً في السنوات (1996 - 2001) التالية للسنة الاولى اذ بلغت وعلى التوالي (0.05 ، 0.15 ، 0.06 ، 0.07 ، 0.14 ، 0.07)

ومن خلال التحليل يتضح بان القروض والتسليفات قد انخفض رصيدها من (31819632) مليون دينار في سنة 1995 الى (10210760) مليون دينار في سنة 1996 بانخفاض مقداره (67- %) ، كذلك انخفض في سنة 1999 الى (30585954) مليون دينار بانخفاض مقداره (3- %) وسبب انخفاضها هذا يعود الى سياسة المصرف في تحقيق اصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد لمواجهة حالة التضخم ومعالجة الاوضاع الاقتصادية السائدة .

اما نسبة النمو بالودائع للسنوات (1996-2001) مقارنة مع سنة الأساس 1995 كانت كالآتي وعلى التوالي : (0.6- % , 36 % , 99 % , 149 % , 189 % , 371 %) . في حين كانت نسبة النمو بالقروض والتسليفات للسنوات اعلاه على النحو الآتي وعلى التوالي : (67- % , 17 % , 35- % , 3 % , 133 % , 96 %) . اما اجمالي الودائع فقد انخفض رصيدها من (173076452) مليون دينار في سنة 1995 الى (171986775) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (0.6) .

جدول (3 - 16)

الأهمية النسبية لنسبة التوظيف ومكوناتها لمصرف الرشيد للمدة (1995 - 2001)

البيان	الأدنى %	الأعلى %	المتوسط %
نسبة التوظيف	5	18	10

100	100	100	القروض والتسليفات
100	100	100	الحسابات الجارية والودائع

المبحث الثاني تحليل رأس المال الممتلك

يتضمن هذا المبحث تحليل ابرز المؤشرات التي تم اعتمادها في تحليل كفاءة رأس المال للمصرفين (الرافدين والرشيد) للمدة من (1995 - 2001) .

أولاً: نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين من رأس المال الممتلك عند الحاجة إلى ذلك .

جدول (17-3)

رأس المال الممتلك / مجموع الودائع

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.009	0.010	0.012	0.007	0.008	0.009	0.011	0.008	الرافدين
	0.015	0.009	0.010	0.001	0.005	0.071	0.008	0.005	الرشيد
0.012									

من خلال ملاحظة الجدول (17-3) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع اذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.012) . ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.008) في السنة الاولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (0.011) ، ثم انخفضت في السنوات (1997 - 1999) اذ بلغت وعلى التوالي (0.009 ، 0.008 ، 0.007) ، ثم عادت الى الارتفاع في سنة 2000 اذ بلغت (0.012) وهو اعلى مستوى وصلت اليه خلال مدة البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى خلال السنوات قيد التحليل نظرا لاختلاف نسب نمو رأس المال الممتلك والودائع فكانت نسبة النمو بالودائع للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (18-3) كالآتي :

جدول (3 - 18)

نسب نمو الودائع ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الودائع	-7	50	112	191	252	406
رأس المال الممتلك	17	70	96	155	406	519

ويتضح من الجدول بان الودائع قد انخفضت من (213284371) مليون دينار في سنة 1995 الى (196594964) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (7-%) وذلك بسبب سياسة الدولة التي تضمنت معالجة جذرية لكبح وتقليص هامش التضخم وتخفيض الانفاق الحكومي لرفع سعر صرف الدينار العراقي إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة (الغذاء والدواء مقابل النفط)، وفيما بعد استمر ارتفاع رصيد الودائع حتى بلغ (1079418311) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (406 %) مقارنة بسنة 1995 وتعكس هذه الزيادة في ارصدة الودائع تنامي مدخولات الجمهور وزيادة وعيه المصرفي وزيادة ثقة المتعاملين به .

اما نسبة النمو لرأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) قد تزايدت مقارنة بسنة الاساس 1995 وكما موضح في الجدول أعلاه ، ويعود سبب هذه الزيادة الى زيادة رأس المال الممتلك فقد ازداد من (1879626) مليون دينار في سنة 1995 الى (11648954) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (519 %) ، اذ يتضح ان رأس مال المصرف تم زيادته من (500) مليون دينار في سنة 1995 الى (2000) مليون دينار في سنة 1998 ، وتم زيادته مرة اخرى في سنة 2001 ليلعب (4000) مليون دينار بسبب التطورات الجوهرية في مختلف اوجه نشاطه .

اما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.009) خلال سنوات البحث (1995-2001) .

اما في مصرف الرشيد وبالرجوع الى الجدول (3-17) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.005) في السنة الاولى من مدة البحث ثم ارتفعت في السنتين التاليتين (1996 - 1997) عندما بلغتا وعلى التوالي (0.008 ، 0.071) ثم انخفضت في

السنوات التالية (1998-1999) إذ بلغت وعلى التوالي (0.005 ، 0.001) الا انها عاودت الارتفاع في سنة 2000 حتى بلغت (0.010) .

ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى خلال السنوات قيد التحليل لأختلاف نسب النمو لرأس المال الممتلك والودائع فكانت نسبة النمو في الودائع للسنوات (1996-2001) مقارنة بنسبة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (3-19) كالآتي :

جدول (3-19)

نسب نمو الودائع ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الودائع	- 0.6	36	99	149	189	371
رأس المال الممتلك	51	85	120	185	492	784

ويتضح بان عنصر الودائع قد انخفض من (173076452) مليون دينار في سنة 1995 الى (171986775) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (0.6 %) .

ويرجع سبب الانخفاض الى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وإبرام مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة ، فيما بعد استمر ارتفاع ارصدة الودائع حتى بلغ (815521464) مليون دينار في سنة 2001 محققاً ارتفاعاً مقداره (371 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب الوعي المتنامي والزيادة العامة في مدخولات الجمهور .

اما نسبة نمو رأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 قد تزايدت وكما موضح في الجدول أعلاه والذي يوضح بان رصيد رأس المال الممتلك قد ازداد من (907206) مليون دينار في سنة 1995 الى (8023826) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (784 %)

اذ يتضح بان رأس المال تمت زيادته من (200) مليون دينار الى (1000) مليون دينار في سنة 1999 وتمت زيادته مرة اخرى في سنة 2001 ليبلغ (2000) مليون دينار ، بسبب تنوع أنشطة المصرف وافتتاح فروع جديدة له في انحاء مختلفة من العراق .

اما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.015) خلال سنوات البحث (1995-2001) .

ثانياً :- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات
يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته
الكلية .

جدول (3 - 20)

رأس المال الممتلك /مجموع الموجودات

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة المصرف
	0.008	0.010	0.011	0.007	0.007	0.009	0.009	0.008	الرافدين
	0.006	0.009	0.010	0.001	0.005	0.006	0.007	0.004	الرشيد
0.007									

من خلال ملاحظة الجدول (3 - 20) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك /
مجموع الموجودات اذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.007) .
ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة الى اخرى اذ بلغت (0.008) في السنة
الاولى من مدة البحث ثم بدأت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى بلغت (0.011) في سنة 2000 وهو
اعلى مستوى وصلت اليه خلال مدة البحث .
ومن خلال التحليل يتضح بان السبب وراء هذا التذبذب هو اختلاف نسب النمو لرأس المال
الممتلك والموجودات فكانت نسبة نمو الموجودات الكلية للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الاساس
1995 والموضحة في الجدول (3 - 21) كالآتي :

جدول (3-21)

نسب نمو الموجودات الكلية ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	السنة البيان
392	246	188	114	48	- 5	الموجودات الكلية

519	406	155	96	70	17	رأس المال الممتلك
-----	-----	-----	----	----	----	-------------------

نلاحظ من خلال التحليل بان الموجودات الكلية قد انخفضت من (234444169) مليون دينار في سنة 1995 إلى (221132350) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (-5 %) بسبب تقليص أجمالي الموجودات وهو نوع من المعالجة لكبح حالة التضخم ، وفيما بعد استمر ارتفاع رصيد أجمالي الموجودات حتى بلغ (1154377094) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (392 %) مقارنة بسنة 1995 .

اما نسبة النمو في راس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الاساس 1995 قد تزايدت وكما موضح في الجدول (3 - 21) ويرجع سبب زيادة هذه النسبة الى الزيادة في راس المال المدفوع والاحتياطات . اما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.008) خلال سنوات البحث (1995-2001) أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3-20) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ تراوحت ما بين (0.001) في سنة 1999 كحد أدنى و (0.010) في سنة 2000 كحد أعلى ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل الى اختلاف نمو راس المال الممتلك واجمالي الموجودات فقد كانت نسبة النمو لأجمالي الموجودات للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 وكما موضح في الجدول (3 - 22) وكالاتي :

جدول (3 - 22)

نسب نمو الموجودات الكلية ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات الكلية	-13	21	69	103	138	288
رأس المال الممتلك	51	85	120	185	492	784

ومن خلال التحليل يتضح بان عنصر الموجودات قد انخفض من (217963896) مليون دينار في سنة 1995 إلى (187813668) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (-13 %) وذلك

بسبب السياسة المتبعة لمعالجة حالة التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ، وبعد ذلك ارتفعت أرصدة الموجودات حتى بلغت (846105368) مليون دينار في سنة 2001 محققه ارتفاعاً مقداره (288 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب الظرف الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد العراقي من حالة التضخم وعدم الاستقرار .

أما نسبة النمو براس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) ومقارنة بسنة الأساس 1995 وكما موضح في الجدول (3 - 22) تزايدت من سنة إلى أخرى بسبب زيادة راس المال والاحتياطات . أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.006) خلال سنوات البحث .

ثالثاً : نسبة راس المال الممتلك / القروض

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة بأسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض .

جدول (3 - 23)

رأس المال الممتلك / القروض

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.25	0.16	0.18	0.23	0.08	0.75	0.30	0.073	الرافدين
	0.06	0.12	0.07	0.01	0.09	0.04	0.13	0.02	الرشيد
0.155									

يبين الجدول (3 - 23) تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك / القروض فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.155) ، أما على مستوى المصرف الواحد فقد تراوحت النسبة ما بين (0.07) في سنة 1995 كحد أدنى و (0.75) في سنة 1997 كحد أعلى ، إما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.25) خلال سنوات البحث في مصرف الرافدين ومن خلال التحليل نلاحظ تذبذب النسبة من سنة إلى أخرى بالارتفاع والانخفاض نظراً لاختلاف نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك والقروض ، فقد كانت نسبة النمو بالقروض خلال السنوات (1996 - 2001) مقارنة مع سنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (3 - 24) كالآتي :

جدول (3 - 24)

نسب نمو القروض ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
القروض	- 71	- 83	79	- 20	104	180
رأس المال الممتلك	17	70	96	155	406	519

ومن خلال التحليل نجد أن الاتجاه العام لنمو القروض هو الانخفاض مقارنة مع سنة 1995 فقد انخفضت القروض من (25698241) مليون دينار في سنة 1995 إلى (7273128) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (71- %) وكذلك انخفضت في سنة 1997 إلى (4236910) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (83- %) وانخفضت مرة أخرى في سنة 1999 إلى (20384847) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (20- %) ويعود سبب انخفاض القروض إلى سياسة المصرف لتحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد لمواجهة حالة التضخم ومعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة . ثم ارتفعت أرصدة القروض والتسليفات حتى بلغت (71971026) مليون دينار في سنة 2001 إذ بلغت نسبة النمو (180 %) مقارنة بسنة 1995 وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى التوسع في مجال منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل لمختلف المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية .

أما نسبة النمو برأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) ومقارنة بسنة الأساس 1995 قد تزايدت وكما موضح في الجدول أعلاه ويرجع سبب الزيادة إلى زيادة رأس المال المدفوع والاحتياطيات . أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3-23) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.01) في سنة 1999 كحد أدنى و (0.13) في سنة 1996 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.06) خلال سنوات البحث . ومن خلال التحليل يرجع تذبذب النسبة إلى اختلاف نسبة نمو القروض ورأس المال الممتلك فقد كانت نسبة النمو بالقروض

خلال السنوات (2001-1996) مقارنة مع سنة الأساس 1995 كالأتي وكما موضح في الجدول (- 25 : 3) :

جدول (3 - 25)

نسب نمو القروض ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
القروض	- 67	17	- 35	- 3	133	96
رأس المال الممتلك	51	85	120	185	492	784

ومن خلال التحليل يتضح بان أرصدة القروض والتسليفات قد انخفضت من (31819632) مليون دينار في سنة 1995 إلى (10210760) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (-67 %) وكذلك انخفضت في السنوات (1998 - 1999) بانخفاض مقداره (35 - % ، 3 - %) على التوالي ، بسبب سياسة المصرف لمحاولة كبح حالة التضخم الاقتصادي وكذلك ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ، ثم بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة بسبب التوسع في مجال منح القروض وهذا يؤثر على قيام المصرف في تشغيل موارده المالية .

أما نسبة النمو في رأس المال الممتلك للسنوات (2001-1996) ومقارنة بسنة الأساس 1995 كانت بتزايد مستمر وكما موضح في الجدول أعلاه ويرجع سبب زيادة النمو إلى زيادة أرصدة رأس المال الممتلك .

رابعاً :- نسبة رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة
يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطرة .

جدول (3 - 26)

رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.010	0.012	0.013	0.008	0.009	0.011	0.012	0.011	الرافدين
	0.007	0.011	0.012	0.001	0.005	0.007	0.010	0.005	الرشيد
0.008									

يبين الجدول (3 - 26) تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.008) .

أما في مصرف الرافدين فقد تراوحت النسبة ما بين (0.008) في سنة 1999 كحد أدنى و (0.013) في سنة 2000 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.010) خلال سنوات البحث . ومن خلال التحليل نجد أن النسبة متذبذبة بين سنة وأخرى بالارتفاع والانخفاض نظراً لاختلاف نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك والموجودات الخطرة ، فقد كانت نسبة النمو بالموجودات الخطرة خلال السنوات (1996-2001) مقارنة مع سنة الأساس 1995 وكما موضحة في الجدول (3 - 27) كالتالي :

جدول (3 - 27)

نسب نمو الموجودات الخطرة ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	السنة / البيان
484	317	246	157	70	13	الموجودات الخطرة
519	406	155	96	70	17	رأس المال الممتلك

ومن خلال التحليل يتضح بأن أرصدة الموجودات الخطرة قد ارتفعت من (166164643) مليون دينار في سنة 1995 إلى (188642582) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (% 13) وتعود هذه الزيادة إلى حالة التضخم الذي مر به الاقتصاد الوطني . ثم بدأت هذه الأرصدة بالزيادة حتى بلغت في سنة 2001 مبلغاً مقداره (971769404) مليون دينار أي بنمو مقداره (484 %) مقارنة بسنة الأساس 1995 .

أما رأس المال الممتلك فكانت نسبة النمو فيه للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 متزايدة من سنة إلى أخرى وكما موضحة في الجدول أعلاه وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في أرصدة رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، وهذا يدل على إمكانية مواجهة رأس المال الممتلك لخسائر أو مخاطر عدم التسديد بالنسبة للموجودات الخطرة .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3-26) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى فقد بلغت هذه النسبة (0.001) في سنة 1999 كحد أدنى و (0.012) في سنة 2000 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.007) . ويرجع تذبذب النسبة إلى اختلاف نسبة نمو الموجودات الخطرة ورأس المال الممتلك فكانت نسبة النمو بالموجودات الخطرة وللسنوات (1996-2001) ومقارنة بسنة الأساس 1995 كالآتي :

جدول (3 - 28)

نسب نمو الموجودات الخطرة ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات الخطرة	- 18	37	130	112	166	339
رأس المال الممتلك	51	85	120	185	492	784

ومن خلال التحليل يتضح بان عنصر الموجودات الخطرة قد انخفض من (157956646) مليون دينار في سنة 1995 إلى (128095968) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (18- %) وذلك بسبب السياسات المتبعة لمعالجة حالة التضخم ، ألا انه ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى بلغت (694077038) مليون دينار في سنة 2001 محققه ارتفاعاً مقداره (339 %) مقارنة بسنة 1995 بسبب عدم استقرار السوق والحصار الاقتصادي الذي ادى الى حالة التضخم .

أما في رأس المال الممتلك فكانت نسبة النمو للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 متزايدة من سنة إلى أخرى كما موضح في الجدول أعلاه ، وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في أرصدة رأس المال المدفوع والاحتياطيات والناجئة من التوسع الذي شهده عمل المصرف وافتتاح فروع جديدة له في أنحاء مختلفة من القطر .

□ أمسا :- نسبة رأس المال الحر / الموجودات الخطرة
يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الحر لمواجهة المخاطر المتعلقة
باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الموجودات الخطرة .

جدول (3 - 29)

رأس المال الحر / الموجودات الخطرة

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.006	0.003	0.004	0.002	0.005	0.009	0.010	0.010	الرافدين
	0.004	0.003	0.004	0.001	0.003	0.005	0.010	0.005	الرشيد
0.005									

من خلال ملاحظة الجدول (29-3) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة حيث بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.005) . ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.010) في السنة الاولى والثانية من مدة البحث ثم انخفضت في السنوات التالية (1999-1997) اذ بلغت وعلى التوالي (0.009 ، 0.005

، 0.002) اذ سجلت ادنى انخفاض لها في سنة 1999 عندما بلغت (0.002) ، الا انها عاودت الارتفاع ثم انخفضت في سنة 2001 لتصل الى (0.003) ، ويرجع تذبذب هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى نظرا لاختلاف نسب النمو في رأس المال الحر والموجودات الخطرة ، فكانت نسبة النمو في رأس المال الحر للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 كالآتي وكما موضحة في الجدول (3 - 30) :

جدول (3 - 30)

نسب نمو رأس المال الحر والموجودات الخطرة لمصرف الراجحي

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
رأس المال الحر	18	56	49	- 22	60	48
الموجودات الخطرة	13	70	157	246	317	484

نلاحظ من خلال التحليل بان رأس المال الحر بتزايد خلال السنوات (1996 - 1998) الا انه قد انخفض من (1678207) مليون دينار في سنة 1995 إلى (1303548) مليون دينار في 1999 أي بانخفاض مقداره (-22%) . وذلك بسبب انخفاض رصيد الاحتياطات في هذه السنة لزيادة رأس مال المصرف والإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال لتدعيم الثقة بالمصرف . ثم عادت أرصدة رأس المال الحر إلى الارتفاع حتى بلغت (2494994) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (48%) .

اما نسبة نمو الموجودات الخطرة للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 قد تزايدت وكما موضح في الجدول السابق ويرجع سبب هذه الزيادة إلى الزيادة في هذه الموجودات بسبب حالة التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة وكذلك زيادة توظيف الأموال في استثمارات مالية يتولد عنها عوائد كبيرة .

اما في مصرف الرشيد وبالرجوع الى الجدول (3-29) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.005) في السنة الاولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (0.010) وهو اعلى مستوى وصلت اليه النسبة ، ثم انخفضت في السنوات التالية (1999-1997) إذ بلغت وعلى التوالي (0.005 ، 0.003 ، 0.001) ، اذ سجلت ادنى انخفاض لها في سنة 1999 عندما بلغت (0.001) .

ويرجع تذبذب هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى خلال السنوات قيد التحليل وذلك لاختلاف نسب النمو لرأس المال الحر والموجودات الخطرة فقد كانت نسبة النمو لرأس المال الحر للسنوات (1996-2001)مقارنة بسنة الاساس 1995 والموضحة في الجدول (3 - 31) كالاتي :

جدول (3 - 31)

نسب نمو رأس المال الحر والموجودات الخطرة لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
رأس المال الحر	49	36	50	- 49	131	172
الموجودات الخطرة	- 18	37	130	112	166	339

ومن خلال التحليل يتضح بان رأس المال الحر متزايد خلال السنوات (1996 - 1998) الا انه انخفض من (863267) مليون دينار في سنة 1995 الى (432052) مليون دينار في سنة 1999 أي بأخفاض مقداره (-49%) ثم عادت أرصدة رأس المال الحر إلى الارتفاع حتى بلغت (2353874) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (172%) مقارنة بسنة 1995 .

أما نسبة النمو بالموجودات الخطرة للسنوات (2001-1996) مقارنة بسنة الأساس 1995 وكما موضح في الجدول (3 - 31) قد ارتفعت معدلاتها من سنة إلى أخرى عدا سنة 1996 فقد أنخفض رصيد الموجودات الخطرة عن سنة 1995 وذلك بسبب الحالة الاقتصادية للبلد وتوجه السياسة العامة إلى التقليل من الأنفاق لمعالجة حالة التضخم السائدة في تلك السنة . الأ أن هذه الأرصدة بدأت بالتزايد حتى بلغت (694077038) مليون دينار في سنة 2001 أي بنسبة نمو مقداره (339%) مقارنة بسنة 1995 .

سادسا :- نسبة رأس المال الحر / الموجودات العاملة
يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الحر لمواجهة المخاطر المتعلقةه باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات العاملة .

جدول (3 - 32)

رأس المال الحر / الموجودات العاملة

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.006	0.003	0.004	0.002	0.006	0.009	0.011	0.010	الرافدين
	0.004	0.003	0.005	0.001	0.004	0.005	0.010	0.005	الرشيد
0.005									

من خلال ملاحظة الجدول (32-3) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة اذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.005) . ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة الى اخرى اذ بلغت هذه النسبة (0.010) في السنة الأولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 حتى بلغت (0.011) وهو اعلى مستوى وصلت اليه النسبة ثم انخفضت في السنوات التالية (1999-1997) اذ بلغت وعلى التوالي (0.009 ، 0.006 ، 0.002) ثم ارتفعت قليلا في سنة 2000 اذ بلغت (0.004) ثم عادت الى الانخفاض في سنة 2001 اذ بلغت (0.003) . اما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.006) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والابخفاض من سنة الى اخرى خلال السنوات قيد التحليل الى اختلاف نسب نمو رأس المال الحر والموجودات العاملة ، فقد كانت نسبة النمو للموجودات العاملة للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس كالآتي :

جدول (3 - 33)

نسب نمو رأس المال الحر والموجودات العاملة لمصرف الرافدين

2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	السنة / البيان
493	324	249	162	72	15	الموجودات العاملة
48	60	- 22	49	56	18	رأس المال الحر

من خلال التحليل نلاحظ تزايد ارصدة الموجودات العاملة من سنة الى اخرى ، فقد ازدادت من (156356148) مليون دينار في سنة 1995 الى (180715789) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (15 %) . وفيما بعد استمر ارتفاع هذه الأرصدة الى ان بلغت (927280183) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (493 %) مقارنة بسنة 1995 . وان سبب ارتفاع هذه الأرصدة يعود لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة من امكانية الاستفادة من التسهيلات الائتمانية في النشاط الاقتصادي بشكل جيد من قبل الجمهور وزيادة توظيف الاموال في الاستثمارات المالية .

اما بالنسبة لنمو ارصدة راس المال الحر فانها انخفضت في سنة 1999 بمعدل انخفاض مقداره (22- %) مقارنة بسنة الاساس 1995 ثم استمرت بالارتفاع بسبب حالة التضخم وكما موضح في الجدول أعلاه .

أما في مصرف الرشيد فيتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى اذ تراوحت النسبة ما بين (0.001) في سنة 1999 كحد ادنى و (0.010) في سنة 1996 كحد اعلى ، اما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.004) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى الى اختلاف نسب النمو لراس المال الحر والموجودات العاملة ، فكانت نسبة النمو بالموجودات العاملة للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (3 - 34) كالتالي :

جدول (3-34)

نسب نمو راس المال الحر والموجودات العاملة لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات العاملة	- 20	37	81	107	164	300
راس المال الحر	49	36	50	- 49	131	172

ومن خلال التحليل نلاحظ انخفاض ارصدة الموجودات العاملة من (149532182) مليون دينار في سنة 1995 إلى (118979261) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره)

20-%) . وسبب انخفاض أرصدة الموجودات العاملة يعود لتحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد لمواجهة حالة التضخم وتنفيذ سياسة معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة .
 ثم عادت إلى الارتفاع لتصل إلى (599450986) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (300 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب حالة التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة . أما رأس المال الحر فقد تزايدت نسبة النمو فيه من سنة إلى أخرى إلا أنه في سنة 1999 انخفضت هذه الأرصدة بسبب الظروف الاقتصادية ثم عادت هذه النسبة بالارتفاع وكما موضح في الجدول أعلاه .

سابعاً:-نسبة رأس المال الممتلك / الأوراق المالية والاستثمارات
 يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الأوراق المالية والاستثمارات .

جدول (3 - 35)

رأس المال الممتلك / الأوراق المالية والاستثمارات

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	0.014	0.015	0.017	0.010	0.011	0.014	0.014	0.022	الرافدين
	0.011	0.017	0.020	0.002	0.008	0.011	0.014	0.011	الرشيد
0.0125									

من خلال ملاحظة الجدول (3 - 35) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك الى الاوراق المالية والاستثمارات اذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.0125) . ففي مصرف الرافدين

بلغت النسبة (0.022) في سنة 1995 كحد أعلى ثم تذبذبت في السنوات اللاحقة بالانخفاض والارتفاع اذ انخفضت في السنوات (1996 - 1999) حتى بلغت وعلى التوالي (0.014 ، 0.011 ، 0.010) ثم ارتفعت في سنة 2000 إذ بلغت (0.017) آلا أنها عادت إلى الانخفاض قليلاً في سنة 2001 حتى بلغت (0.015). أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (0.014) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل الى اختلاف نسب النمو لرأس المال الممتلك والأوراق المالية والاستثمارات فكانت نسبة النمو بالأوراق المالية والاستثمارات للسنوات (1996-2001) مقارنةً بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول أدناه (3 - 36) كالتالي :

جدول (3-36)

نسب نمو الأوراق المالية والاستثمارات ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الأوراق المالية والاستثمارات	82	175	287	458	545	804
رأس المال الممتلك	17	70	96	155	406	519

من خلال التحليل نلاحظ ارتفاع نسب النمو بالأوراق المالية والاستثمارات وذلك بسبب ارتفاع هذه الأرصدة من سنة إلى أخرى فقد ارتفعت من (82479939) مليون دينار في سنة 1995 إلى (150468881) في سنة 1996 أي في زيادة مقدارها (82%) ، ثم أخذت ترتفع حتى وصلت الى (745848449) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (804%) مقارنةً مع سنة 1995 . وسبب الارتفاع يعود إلى إيقاف المنح الجديد للتسهيلات الائتمانية مما أدى زيادة توظيف الأموال في الاستثمارات المالية ولاسيما حوالات الخزينة لكونه استثمار قصير الأجل ومضمون يخدم هدف السيولة فضلاً عما يتولد عنها من عائد .

أما نسبة نمو رأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) ومقارنة بسنة الأساس قد تزايدت وكما موضح في الجدول (3-36) ويرجع سبب هذه الزيادة إلى زيادة رأس المال الممتلك بسبب زيادة رأس المال المدفوع .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى جدول (3-35) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.011) في السنة الأولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (0.014) ثم انخفضت في السنوات (1997-1999) إذ بلغت وعلى التوالي (0.011 ، 0.008 ، 0.002) ثم عادت إلى الارتفاع في سنة 2000 إذ بلغت (0.020) وهو أعلى مستوى وصلت إليه خلال مدة البحث . ويرجع هذا التذبذب من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل إلى اختلاف نسب النمو لرأس المال الممتلك والأوراق المالية والاستثمارات ، فكانت نسبة النمو بالأوراق المالية والاستثمارات للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس والموضحة في الجدول (3-37) كالتالي :

جدول (3 - 37)

نسب نمو الأوراق المالية والاستثمارات ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الأوراق المالية والاستثمارات	13	76	177	202	221	472
رأس المال الممتلك	51	85	120	185	492	784

من خلال التحليل يتضح بان عنصر الأوراق المالية والاستثمارات قد تزايد من سنة إلى أخرى فقد ازداد من (81111985) مليون دينار في سنة 1995 إلى (92358761) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (13%) ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً حتى وصل إلى (464367011) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (472%) مقارنة بسنة 1995 . وذلك بسبب زيادة التوظيف في الاستثمارات المالية ، اما نسبة نمو رأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس قد تزايدت باستمرار نتيجة لزيادة رأس المال المدفوع وكما موضح في الجدول أعلاه .

ثامناً :- نسبة رأس المال الممتلك / الالتزامات العرضية
يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على رد الالتزامات العرضية من رأس المال الممتلك .

جدول (3 - 38)

رأس المال الممتلك / الالتزامات العرضية

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة / المصرف
	1.32	2.19	2.20	1.20	1.10	1.16	0.68	0.74	الرافدين
	1	1.23	0.86	0.26	1.12	1.19	1.55	0.83	الرشيد
1.16									

من خلال ملاحظة الجدول (3 - 38) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة رأس المال الممتلك إلى الالتزامات العرضية إذ بلغ المتوسط العام لهذه (1.16 %) ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاعاً وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.74) في السنة الأولى من مدة البحث ثم انخفضت في سنة 1996 لتبلغ (0.68) وهو أدنى مستوى وصلت إليه خلال مدة البحث ثم بدأت بالارتفاع حتى حققت أعلى مستوى لها في سنة 2000 عندما بلغت (2.20) أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (1.32) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى نظراً لاختلاف نسب النمو بالالتزامات العرضية ورأس المال الممتلك فكانت نسبة النمو بالالتزامات العرضية للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس والموضحة في الجدول (3 - 39) كالآتي :

جدول (3 - 39)

نسب نمو الالتزامات العرضية ورأس المال الممتلك لمصرف الرافدين

2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	السنة / البيان
109	70	56	32	8	26	الالتزامات العرضية

519	406	155	96	70	17	رأس المال الممتلك
-----	-----	-----	----	----	----	-------------------

نلاحظ من خلال التحليل أن الالتزامات العرضية قد ازدادت من (2528482) في سنة 1995 إلى (3211118) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (26 %) وما زالت هذه الأرصدة مستمرة بالارتفاع حتى بلغت (5296893) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (109 %) مقارنة بسنة الأساس وسبب هذه الزيادة يعود لسياسة المصرف التي تضمنت العديد من المعالجات للحد من أوجه الأنفاق وتقليص حلقات التضخم محققاً في ذلك توسعاً متميزاً وارتفاعاً ملحوظاً في الحسابات المتقابلة .

أما نسبة النمو برأس المال الممتلك للسنوات (1996-2001) ومقارنة بسنة الأساس قد تزايدت من سنة إلى أخرى بسبب زيادة رأس المال المدفوع والاحتياطات وكما موضح في الجدول أعلاه . أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3-38) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إذ تراوحت النسبة ما بين (0.26) في سنة 1999 كحد أدنى و (1.55) في سنة 1996 كحد أعلى . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (1 %) خلال سنوات البحث ويرجع تذبذب هذه النسبة إلى اختلاف نسب النمو لرأس المال الممتلك والالتزامات العرضية ، فكانت نسبة النمو للالتزامات العرضية للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس وكما موضحة في الجدول (3-40) وكالآتي :

جدول (3 - 40)

نسب نمو الالتزامات العرضية ورأس المال الممتلك لمصرف الرشيد

2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
%	%	%	%	%	%	البيان

499	473	104	62	29	- 18	الالتزامات العرضية
784	492	185	120	85	51	راس المال الممتلك

من خلال التحليل يتضح بان الالتزامات العرضية قد انخفضت من (1087019) مليون دينار في سنة 1995 إلى (887154) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (18 - %) بسبب مذكرة التفاهم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ومن ثم بدأت هذه الأرصدة بالارتفاع حتى بلغت (6514740) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (499 %) مقارنة بسنة 1995 .

أما نسبة نمو راس المال الممتلك للسنوات (1996- 2001) ومقارنة بسنة الأساس كانت بتزايد مستمر وكما موضح في الجدول أعلاه .

المبحث الثالث تحليل الودائع

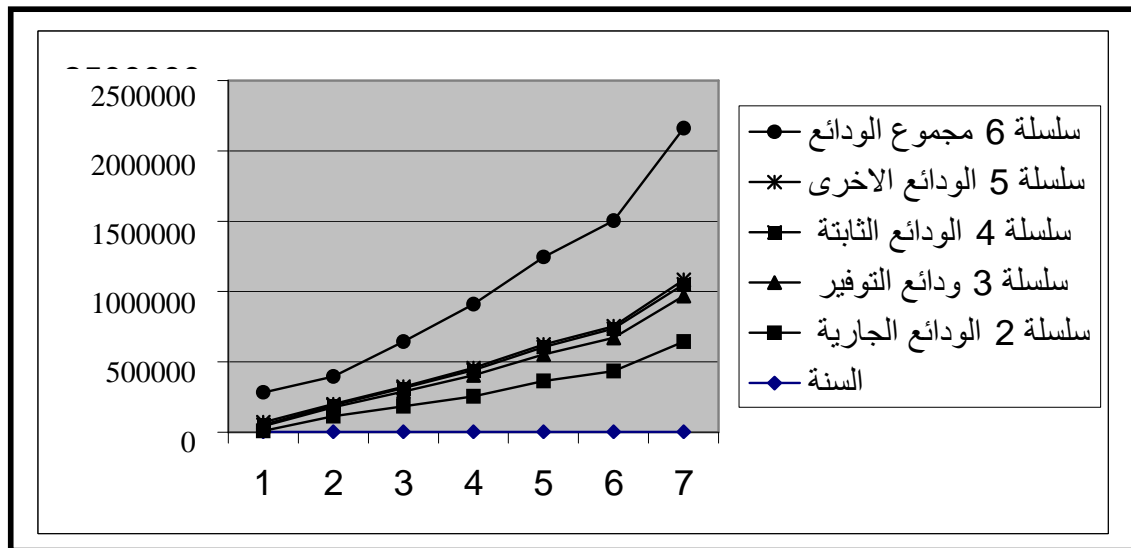
يتناول هذا المبحث تحليلاً لأهم مصادر أموال المصرفين (الرافدين والرشيد) للمدة من (1995 - 2001) .

أولاً : الأهمية النسبية للودائع

يتضح من الجدول (3 - 41) الأهمية النسبية لمكونات ودائع مصرف الرافدين إذ بلغ رصيد الودائع (213284) مليون دينار في عام 1995 في حين انخفض هذا الرصيد في سنة 1996 إلى (196595) مليون دينار بسبب الظروف الاقتصادية وأرتفاع سعر صرف الدينار العراقي نتيجة مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة حول الغذاء والدواء مقابل النفط ، وفيما بعد استمر ارتفاع هذا الرصيد حتى بلغ (1079418) مليون دينار في سنة 2001 . ويمكن ملاحظة سلوك الودائع خلال فترة البحث (1995 - 2001) من الشكل (3 - 6) وسلسلة (6) وتعكس هذه الزيادة ثقة المتعاملين به .

شكل (3 - 6)

سلوك الودائع المصرفية لمصرف الرافدين



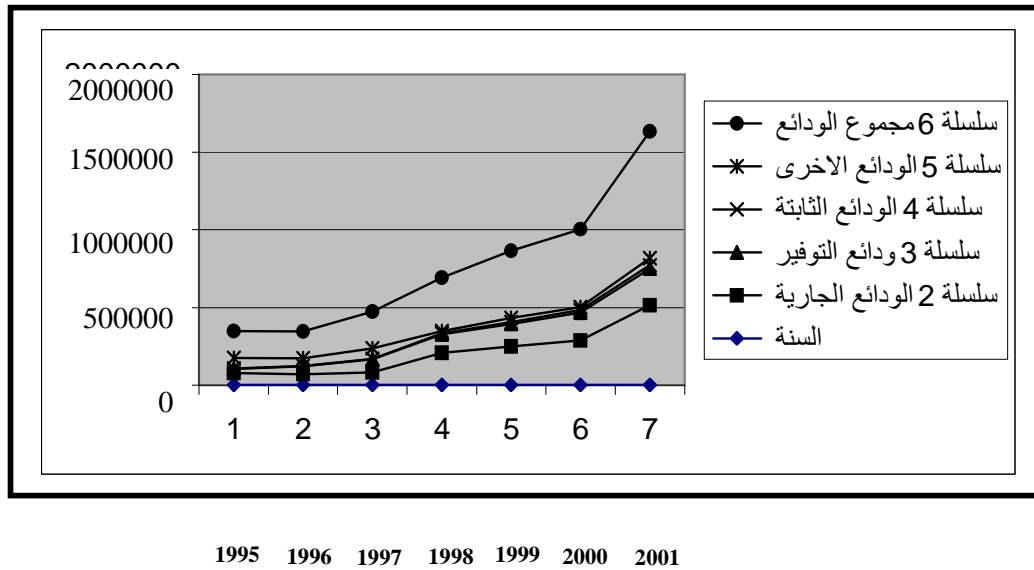
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع إلى مجموع الملوّبات والموضحة في الجدول (3- 43) يتضح أنّها تشكل نسبة كبيرة من م لـموبات مصرف الـرافدين فبـعدما بلغت هذه النسبة (90.9 %) في عام 1995 قد انخفضت في سنة 1996 حتى بلغت (88.9 %) ألا أنّها بدأت بالارتفاع فيما بعد لتصل إلى (93.5 %) سنة 2001 .

أما في مصرف الرشيد فقد بلغ رصيد الودائع (173076) مليون دينار في سنة 1995 في حين انخفض في سنة 1996 إلى (171986) مليون دينار وفيما بعد استمر ارتفاع هذا الرصيد حتى بلغ (815521) مليون دينار في سنة 2001 . ويمكن ملاحظة سلوك الودائع خلال فترة البحث (1995 - 2001) من خلال الشكل (3 - 8) سلسلة (6) .

شكل (3 - 8)

سلوك الودائع المصرفية لمصرف الرشيد



أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لودائع مصرف الرشيد إلى مجموع م لموباته وكما يوضحها الجدول (3- 47) فكانت نسبتها كبيرة ايضاً إذ بلغت (79 %) سنة 1995 ثم ارتفعت سنة 1996 لتصل إلى (91 %) ثم بدأت تنخفض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنة 1997 إذ بلغت (89 %) أما أعلى مستوى لها كان في سنة 1999 عندما بلغت (97 %) .

ثانياً : مكونات الودائع

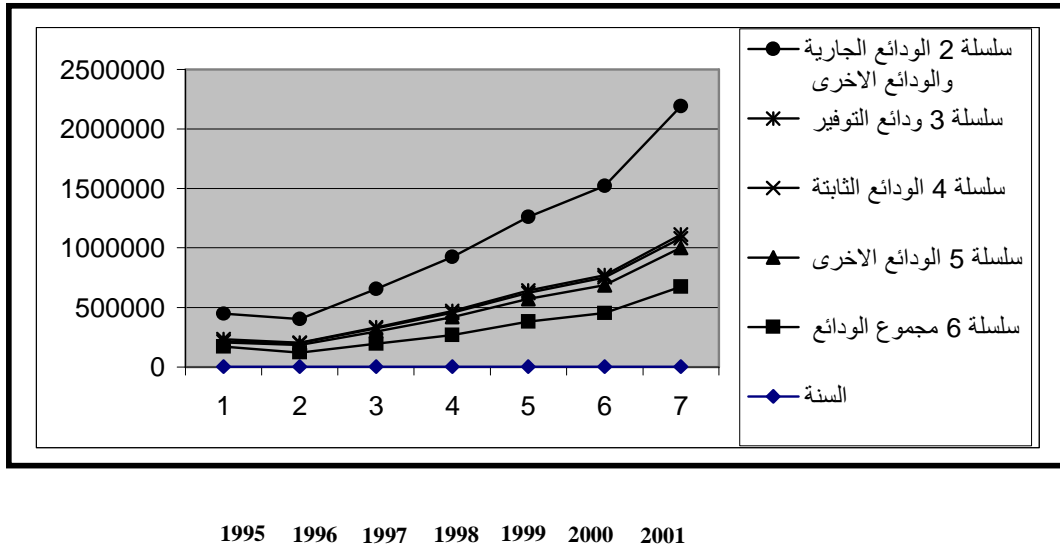
تقسم ودائع مصرفي الرافدين والرشيد إلى أربعة مكونات :

1. حسابات الودائع الجارية

يمكن تحليل أرصدة حسابات الودائع الجارية لمصرف الرافدين وذلك من خلال الرجوع الى الجدول (3- 41) إذ نلاحظ أن أرصدته قد تزايدت من سنة إلى أخرى فقد بلغت سنة 1995 مقدار (152022) مليون دينار أي بنسبة (71.2 %) وهي أعلى نسبة وصلت إليها ضمن مكونات ودائع المصرف وذلك بسبب ازدياد معدلات التضخم التي أدت إلى تزايد أرصدة ا حسابات الجارية للاماعات الحكومية . أما في عام 1996 فقد انخفض رصيدها ليصل إلى (111100) مليون دينار وبنسبة (56.5 %) بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ، وفيما بعد استمر ارتفاع هذه الأرصدة تدريجياً لتصل في سنة 2001 إلى (641586) مليون دينار وبنسبة (59.4 %) وذلك بسبب عدم استقرار السوق . ويمكن ملاحظة سلوك الودائع الجارية لمصرف الرافدين خلال مدة البحث (1995 - 2001) من خلال الرجوع إلى الشكل (3- 6) سلسلة (2) إذ يتضح ارتفاع حجم الودائع من سنة إلى أخرى لتصل أعلى مستوى لها في سنة 1995 في حين انخفضت في سنة 1996 ، ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً . وبالرجوع إلى الجدول (3- 42) الذي يوضح الأهمية النسبية لمكونات الودائع بعد إضافة الودائع الأخرى باعتبارها ذات طبيعة جارية مع الودائع الجارية إذ شكلت الودائع الجارية في سنة 1995 مقدار (169649) مليون دينار وبنسبة (79.5 %) ومن ثم تذبذبت النسبة بالانخفاض والارتفاع إذ انخفضت تدريجياً لتصل في سنة 1998 إلى (58.8 %) ومن ثم بدأت بالارتفاع لتصل في سنة 2001 إلى (62.4 %) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3- 7) سلسلة (2) .

شكل (3 - 7)

سلوك الودائع (بعد إضافة الودائع الأخرى إلى الودائع الجارية) لمصرف الرافدين



أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع الجارية إلى مجموع الملموبات وكما يوضحها الجدول (3 - 43) إذ يتضح بان الودائع الجارية شكلت أهمية كبيرة ضمن الملموبات مصرف الرافدين بوصفها مصدراً من مصادر الأموال والتي تشكل نسبة كبيرة من عرض النقد ، ففي عام 1995 بلغت النسبة (72.3 %) [بعد إضافة رصيد الودائع الأخرى إلى رصيد الودائع الجارية] وهو أعلى حد وصلت إليه

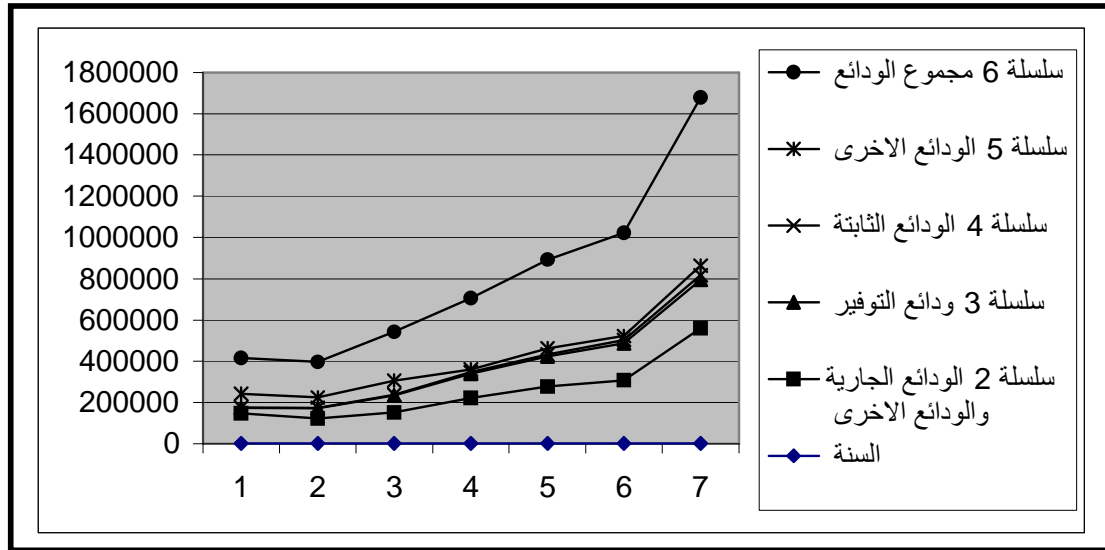
خلال سنوات البحث (1995 - 2001) ثم انخفضت حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها وذلك في سنة 1996 إذ بلغت (53.5 %) ثم بدأت بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت في سنة 2001 إلى مستوى (58.3 %) .

أما في مصرف الرشيد فقد بلغت حسابات الودائع الجارية في سنة 1995 مقدار (91234) مليون دينار وبنسبة (52 %) ثم انخفض رصيد هذه الحسابات في سنة 1996 ليصل إلى (78573) مليون دينار وبنسبة (45 %) بسبب ارتفاع صرف الدينار العراقي وفيما بعد استمر ارتفاع أرصدة الودائع الجارية تدريجياً لتصل إلى (512884) مليون دينار في سنة 2001 وبنسبة (62 %) . ويمكن ملاحظة سلوك الودائع الجارية خلال مدة البحث (1995 - 2001) من خلال الشكل (3 - 8) سلسلة (2) .

أما بالنسبة لأرصدة الودائع الجارية بعد إضافة الودائع الأخرى لها فقد تبين من خلال الجدول (3 - 46) إذ بلغت في سنة 1995 ما مقداره (122037) مليون دينار وبنسبة (70 %) كأعلى حد لها ومن ثم بدأت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إذ حققت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً في سنة 1996 إذ بلغت (50 %) كأدنى حد لها. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3 - 9) سلسلة (2) .

شكل (3 - 9)

سلوك الودائع (بعد إضافة الودائع الأخرى إلى الودائع الجارية) لمصرف الرشيد



1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع الجارية إلى مجموع الملوّبات فإن النسبة كانت متذبذبة بالارتفاع والانخفاض ، فتراوحت الأهمية النسبية ما بين (46 %) في سنة 1996 كحد أدنى و (66 %) في سنة 2001 كحد أعلى وهذا ما يوضحه الجدول (3 - 47) .

2. ودائع التوفير

يبين الجدول (3 - 41) تزايد أرصدة ودائع التوفير لمصرف الرافدين من سنة إلى أخرى ، إذ بلغ رصيدها في سنة 1995 مقدار (35222) مليون دينار وبنسبة (16.5 %) من مجموع الودائع ثم وصل رصيدها في سنة 2001 إلى (324941) مليون دينار وبنسبة (30.1 %) من مجموع الودائع ومن هذا يتضح تزايد أهمية ودائع التوفير في هيكل ودائع مصرف الرافدين .

ومن خلال التحليل نرى أن نسبة ودائع التوفير كانت منخفضة في عام 1995 إذ بلغت (16.5 %) ولكنها ارتفعت في عام 1996 حتى بلغت (32.4 %) بسبب التغيرات الاقتصادية التي حدثت في تلك الفترة والتي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وبالتالي فقد أثرت في سلوكيات المودعين ، ويمكن ملاحظة سلوك ودائع التوفير لهذا المصرف وخلال مدة البحث (1995 - 2001) بالرجوع إلى الشكل (3 - 7) سلسلة (3) .

أما فيما يخص الأهمية النسبية لودائع التوفير إلى مجموع الملوّبات فقد شكلت النسبة (15 %) في سنة 1995 ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع إذ بلغت (28.8 %) في سنة 1996 ثم ارتفعت في سنتي (1997 و 1998) إذ بلغت (30 %) لكنها عادت مرة أخرى إلى الانخفاض إذ بلغت (28.1 %) في سنة 2001 . ويتضح من أعلاه انه في سنة 1996 انخفض رصيد الودائع الجارية إذ بلغ (111100) مليون دينار في حين كان في سنة 1995 يبلغ (152022) مليون دينار ليسجل انخفاض مقداره (26 - %) مرة .

أما النسبة الجارية فقد انخفضت من (71.2 %) في سنة 1995 إلى (56.5 %) في سنتي 1996 و 1997 . في حين ازداد فيه رصيد ونسبة ودائع التوفير بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي الذي اثر في سلوكيات المدخرين من ا سابات الجارية الى حسابات التوفير التي ارتفعت فيها قيمة الفائدة على

ضوء توجهات المصرف الجديدة التي زادت بموجبها أسعار الفائدة السنوية المدفوعة على الودائع لتكون على النحو الآتي * :

- ودائع التوفير للأفراد 10 % سنوياً .

- الودائع الثابتة للأفراد :

لمدة ستة اشهر 11 % .

لمدة سنة واحدة 12 % .

لمدة سنتين 15 % .

اذ ارتفعت ودائع التوفير من (35222) مليون دينار في سنة 1995 إلى (63813) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (81 %) مرة ، أما نسبة ودائع التوفير فقد ازدادت من (16.5 %) في سنة 1995 إلى (32.4 %) في سنة 1996 .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3-45) فقد بلغ رصيد ودائع التوفير في سنة 1995 ما مقداره (46989) مليون دينار ونسبة (27 %) من مجموع الودائع ثم بدأ هذا الرصيد بالارتفاع من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث (1995-2001) ليصل في سنة 2001 إلى (235006) مليون دينار ونسبة (28 %) من مجموع الودائع .

أما بالنسبة للأهمية النسبية لودائع التوفير إلى مجموع الملموبات والموضحة في الجدول (3-47) فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (21%) في السنة الأولى 1995 من سنوات البحث وهو أدنى انخفاض سجلتها النسبة ، ولكنها شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال السنوات (1996 - 2000) عندما بلغت وعلى التوالي (42 % ، 35 % ، 32 % ، 32 % ، 34 %) ألا أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 2001 حتى وصلت إلى (27 %) .

ولما كانت سنة 1995 هي السنة التي سجلت فيها أدنى نسبة لودائع التوفير لهذا المصرف خلال سنوات البحث فقد كانت سنة 1996 هي السنة المسجلة فيها أعلى نسبة وبالغة (42 %) ويتضح انه في سنة 1996 انخفض رصيد الودائع الجارية إذ بلغ (78573) مليون دينار في حين كان في سنة 1995 يبلغ (91234) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (13- %) .

أما نسبة الودائع الجارية فقد انخفضت من (55 %) في سنة 1995 إلى (46 %) في سنة 1996 . في حين ازداد رصيد ونسبة ودائع التوفير في سنة 1996 بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي

* مقابلة شخصية للباحث مع السيد مدير قسم الائتمان في البنك المركزي بتاريخ 24 / 5 / 2004 .

الذي اثر في سلوكيات المدخزين من ا حسابات الجارية إلى حسابات التوفير وعلى ضوءها حدد المصرف أسعار الفائدة السنوية المدفوعة على الودائع لتكون على النحو الأتي * :

– ودائع التوفير للأفراد 7 % سنوياً

– الودائع الثابتة للأفراد :

لمدة ستة اشهر 8 % .

لمدة سنة واحدة 9 % .

لمدة سنتين 10 % .

إذ ارتفعت ودائع التوفير من (46989) مليون دينار في سنة 1995 إلى (79872) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (69 %) ، أما نسبة ودائع التوفير فقد ازدادت من (27 %) في سنة 1995 إلى (46 %) في سنة 1996 كما موضح في الجدول (3 - 46) ، ويمكن ملاحظة سلوك ودائع التوفير بالرجوع إلى الشكل (3 - 8) سلسلة (3) .

3. حسابات الودائع الثابتة

بالرجوع إلى الجدول (3 - 41) يتضح تزايد أرصدة الودائع الثابتة لمصرف الرافدين من سنة إلى أخرى خلال مدة البحث فقد ارتفع رصيدها من (8413) مليون دينار في سنة 1995 إلى (80871) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (861 %) .

أما نسبة الودائع الثابتة إلى مجموع الودائع فكانت منخفضة في سنة 1995 إذ بلغت (3.9 %) بسبب ارتفاع معدلات التضخم الذي اثر في ارتفاع المعدل العام للأسعار .

أما السنوات (1996 - 2000) فقد وصلت وعلى التوالي (7.3 % ، 7.5 % ، 7.8 % ، 8.5 % ، 8.7 %) ثم عاودت الانخفاض في سنة 2001 لتصبح (7.4 %) . ومن خلال الشكل (3 - 6) سلسلة (4) يتضح سلوك الودائع الثابتة خلال مدة البحث .

* مقابلة شخصية للباحث مع السيد مدير عام الدراسات المصرفية والتدريب في البنك المركزي العراقي بتاريخ 26 / 7 / 2004 .

أما بالنسبة للأهمية النسبية للودائع الثابتة إلى مجموع الملموبات فبعد إن بلغت هذه النسبة (3.5 %) في السنة الأولى من سنوات البحث فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ومتواصلاً خلال السنوات (1996-2001) اللاحقة لسنة 1995 عندما بلغت وعلى التوالي (6.5 % ، 6.8 % ، 7 % ، 7.8 % ، 8 %) إلا أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 2001 إذ وصلت إلى (7 %) .

ولما كانت سنة 1995 تمثل السنة التي سجلت فيها أدنى نسبة لأرصدة الودائع الثابتة إلى مجموع الملموبات لمصرف الرافدين خلال سنوات البحث إذ كانت (3.5 %) ، فقد كانت سنة 2000 هي السنة التي سجلت فيها أعلى نسبة إذ بلغت (8 %) .

أما في مصرف الرشيد ومن خلال الرجوع إلى الجدول (3 - 45) الذي يبين التوزيع النسبي لمكونات وداائع المصرف يتضح تزايد أرصدة الودائع الثابتة من سنة إلى أخرى خلال مدة البحث فقد ارتفع رصيدها من (4050) مليون دينار في سنة 1995 إلى (21878) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (440 %) .

أما فيما يخص نسبة الودائع الثابتة إلى مجموع الودائع فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (2.3 %) في سنة 1995 وهي أدنى نسبة سجلتها هذه الودائع لكنها قد شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال السنوات (1996 - 1997) اللاحقة لسنة 1995 عندما بلغت وعلى التوالي (2.7 % ، 2.9 %) إلا أنها عادت إلى انخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 1998 لتبلغ (2.1 %) .

أما الأهمية النسبية لودائع الثابتة إلى مجموع الملموبات فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (1.8 %) في السنة الأولى من سنوات البحث فقد شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً متواصلاً خلال السنوات (1996 - 2000) اللاحقة لسنة 1995 عندما بلغت وعلى التوالي (2.5 % ، 2.6 % ، 2 % ، 2.4 % ، 2.8 %) إلا أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 2001 إذ وصلت إلى (2.5 %) . ولما كانت سنة 1995 تمثل سنة أدنى نسبة سجلتها أرصدة الودائع الثابتة إلى مجموع الملموبات مصرف الرشيد خلال سنوات البحث إذ بلغت النسبة فيها (1.8 %) فقد كانت سنة 2000 هي سنة أعلى نسبة إذ بلغت (2.8 %) خلال سنوات البحث . ومن خلال الشكل (3 - 8) سلسلة (4) يتضح سلوك الودائع الثابتة خلال مدة البحث .

4. الودائع الأخرى

تمثل هذه الودائع الضمانات على ما يقدمه المصرف من تسهيلات مصرفية إضافة إلى رواتب واجور غير المنتسبين مثل المتقاعدين ، ولهذا فهي تعد وداائع ذات طبيعة جارية وعلية تم إضافتها إلى الودائع الجارية في الجدول (3 - 42) .

وعند ملاحظة الجدول (3 - 41) الذي يتضمن التوزيع النسبي لمكونات ودائع مصرف الرافدين نلاحظ تباين نسبة الودائع الأخرى خلال سنوات البحث بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (8.2 %) في السنة الأولى وهي أعلى نسبة سجلتها الودائع الأخرى فقد انخفضت في السنوات (1996 - 2000) اللاحقة لسنة الأساس عندما بلغت وعلى التوالي (3.7 % ، 3.2 % ، 3.4 % ، 2.9 % ، 2.3 %) لتسجل أدنى انخفاض لها وذلك في سنة 2000 عندما بلغت (2.3 %) . ومن خلال الشكل (3 - 7) سلسلة (2) يتضح سلوك الودائع الأخرى .

ونلاحظ من خلال التحليل أن الارتفاع المستمر في أرصدة الودائع يعكس ارتفاع السيولة النقدية لدى الأفراد هذا مما يحفزهم الى الاحتفاظ بجزء من هذه السيولة على شكل ودائع مصرفية من اجل الأمان . وان ارتفاع نسبة الودائع الجارية تعكس التوسع في حجم النشاط الاقتصادي ، وهذا يعكس انخفاض نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير ، وهذا الانخفاض في نسبة الودائع الادخارية التي تتميز بالثبات والاستقرار أدى بالجمهور إلى توجيه مواردهم النقدية الفائضة الى مجالات استثمارية تكون عوائدها مجزية أكثر من ادخارها لدى المصارف التي تكون فوائدها منخفضة .

أما في مصرف الرشيد فأننا نلاحظ تباين نسبة الودائع الأخرى خلال سنوات البحث بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى فبعد أن كانت هذه النسبة تبلغ (17 %) في السنة الأولى 1995 من سنوات البحث ألا أنها انخفضت في سنة 1996 عندما بلغت (5 %) ، ألا أنها عادت إلى الارتفاع وذلك في سنة 1997 إذ بلغت (10 %) . ثم عادت هذه النسبة إلى الانخفاض مرة أخرى وذلك في سنة 1998 لتسجل أدنى نسبة وصلت إليها هذه الودائع إذ بلغت (3.6 %) خلال سنوات البحث وهذا ما يوضحه الجدول (3 - 45) الذي يبين التوزيع النسبي لمكونات ودائع مصرف الرشيد والشكل (3 - 8) سلسلة (5) يوضح سلوك الودائع الأخرى خلال مدة البحث .

ولو حللنا سلوك المودعين لمصرف الرافدين والمتمثل بتوزيع الودائع حسب ملكيتها أي حسب القاعات الاقتصادية التي تعود لها والموزعة بين القاعات الاشتراكية والخاص والمختلط وكما موضح في الجدول (3 - 44) ويتضح من خلال التحليل تزايد أرصدة ودائع القاعات الاشتراكية من سنة إلى أخرى فقد ازداد الرصيد من (99388) مليون دينار في سنة 1995 إلى (538381) مليون دينار في سنة 2001 وسبب هذه الزيادة هو أن معظم ودائع هذا القاع هي تخصيصات في موازنة الدولة .

أما بالنسبة للأهمية النسبية لودائع القاعات الاشتراكية إلى مجموع الودائع فقد تذبذبت خلال مدة البحث فقد تراوحت بين (43 %) كحد أدنى في سنتي (1996 و 1998) و (50 %) كحد أعلى في سنة

. 1999

وعند تحليل ودائع القاع الاشتراكي وفقاً لمكوناتها يلاحظ من خلال التحليل أنها تتوزع إلى ودائع جارية وودائع ثابتة وذلك بسبب عدم السماح لوحدة القاع الاشتراكي بإيداع أمواله في حسابات التوفير . ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول المذكور أعلاه بان الودائع الجارية شكلت نسبة كبيرة من ودائع هذا القاع إذ ارتفعت نسبتها في سنة 1995 بمقدار (92 %) وذلك بسبب كون معظم ودائع هذا القاع هي تخصيصات في موازنة الدولة توضع تحت تصرف المؤسسات الحكومية على شكل ودائع جارية . في حين انخفضت هذه النسبة في سنة 1996 بسبب تقليص الأنفاق الحكومية لتصل نسبتها إلى (86 %) ثم وصلت في عام 2001 إلى (89 %) في حين انعكس ذلك على الودائع الثابتة لنفس القاع والتي تمثل ادخارات المؤسسات المالية الوسيطة لدى المصارف فقد تراوحت النسبة الثابتة ما بين (7 %) في سنة 1995 كحد أدنى و (13 %) في سنة 1996 كحد أعلى .

أما بشأن ودائع القاع الخاص والمختلط فقد ازداد رصيدها من (96269) مليون دينار سنة 1995 إلى (509017) مليون دينار في سنة 2001 نتيجة اتساع مساهمة القاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، أما نسبة ودائع القاع الخاص إلى مجموع ودائع المصرف فقد كانت منخفضة في سنة 1995 فقد بلغت (45 %) بسبب اتجاه الجمهور إلى سحب ودائعهم لدى المصارف وتوظيفها في مجالات استثمارية أخرى ثم عادت إلى الارتفاع في سنة 1996 لتصبح (53 %) بسبب تراجع معدلات التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مما جعل هذا القاع يقوم بتحويل جزء من مدخراته في ظل سياسة موجه التفاؤل إلى ودائع التوفير .

وعند تحليل مكونات ودائع القاع الخاص والمختلط نلاحظ أنها تتوزع إلى ودائع جارية وودائع توفير وودائع ثابتة ، إذ نلاحظ أن ودائع التوفير تمثل الأهمية النسبية الأولى بين ودائع القاع الخاص والمختلط إذ تراوحت نسبتها ما بين (36 %) كحد أدنى في سنة 1995 و (64 %) كحد أعلى في سنة 1999 بسبب كون القاع العائلي والأفراد يشكل أهمية كبيرة ضمن القاع الخاص والذي يهتم بتوجيه الفوائض النقدية نحو الادخار في حسابات التوفير لدى المصارف بسبب الميزة الخاصة لودائع التوفير كونها يمكن سحبها حين الالم وخضوع هذه الحسابات للفائدة .

أما الودائع الجارية فان أهميتها النسبية ازدادت خلال سنوات البحث فقد كانت نسبتها مرتفعة في سنة 1995 إذ بلغت (62 %) وان السبب في ارتفاع هذه النسبة هو اتساع مساهمة هذا القاع في النشاط الاقتصادي خلال هذه المدة ، وتكون الودائع الجارية ذي أهمية كبيرة في المعاملات التجارية وكذلك التعامل بالصكوك بدلاً من التعامل بالنقد ، أما في سنة 1996 فقد انخفضت فيها هذه النسبة واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (29 %) في سنة 1999 وهو أدنى مستوى وصلت إليه الودائع الجارية

لهذا القاع بسبب عدم استقرار السوق وانخفاض ثقة الجمهور اتجاه التعامل بالصكوك بسبب كثرة ظهور حالات التزوير في الصكوك وعدم توافر الرصيد الكافي .

أما الودائع الثابتة للقاع الخاص فكانت أهميتها النسبية ضئيلة مقارنة بالودائع الأخرى لنفس القاع ومقارنة مع الودائع الثابتة للقاع الاشتراكي إذ نلاحظ أن مستوى الارتفاع والانخفاض فيها كان أقل من مستوى الارتفاع والانخفاض في ودائع القاع الاشتراكي ، فقد انخفضت نسبتها خلال سنة 1995 إذ بلغت (1 %) ثم بدأت بالارتفاع البسيء جداً خلال المدة من (1996 - 2001) إذ بلغت أعلى مستوى لها في السنوات (1999 و 2000) لتصل إلى (5 %) وعلى التوالي .

وهذا يعكس عدم جاذبية الودائع الثابتة لدى القاع الخاص بسبب أسعار الفائدة المتدنية التي لا تتجاوب مع الارتفاعات المستمرة في الأسعار ، وبالرغم من الزيادة التي طرأت عليها فضلاً عن عدم وجود مرونة لدى الإدارات المصرفية في السماح بالسحب على هذه الودائع في ظروف معينة جعل المودعين يبحثون عن مجالات ادخارية أخرى .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (3 - 48) نلاحظ بان الودائع الجارية للقاع الاشتراكي ارتفعت نسبتها في سنتي (1995 و 1998) لتصل إلى (96 %) وعلى التوالي كحد أدنى وذلك بسبب كون معظم ودائع هذا القاع توضع تحت تصرف المؤسسات الحكومية على شكل ودائع جارية ، في حين انخفضت هذه النسبة في سنة 1997 بسبب تقليص الأنفاق الحكومية لتصل نسبتها إلى (92 %) ثم عادت إلى الارتفاع في السنوات (1999 - 2001) لتصل إلى (95 %) وعلى التوالي .

أما الودائع الثابتة لنفس القاع فقد شكلت أعلى نسبة لها في سنة 1997 إذ بلغت (7.6 %) ، أما أدنى نسبة لها فكانت (3.5 %) في سنة 1995 . أما بشأن ودائع القاع الخاص والمختلط فقد ازدادت أرصدة الودائع من (81836) مليون دينار في سنة 1995 إلى (482750) مليون دينار في سنة 2001 وذلك نتيجة اتساع مساهمة القاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

أما نسبة ودائع القاع الخاص إلى مجموع ودائع المصرف فكانت منخفضة في سنة 1995 لتصل إلى (47 %) ، بسبب اتجاه الجمهور إلى سحب ودائعهم لدى المصرف وتوظيفها في مجالات استثمارية أخرى ، وعاودت الارتفاع في سنة 1996 بسبب تراجع معدلات التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي ، وبعد ذلك استمرت بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (59 %) في سنة 2001 .

أما ودائع التوفير فأنها تحتل الأهمية النسبية الأولى بين ودائع القاع الخاص والمختلط ، إذ تراوحت نسبتها ما بين (48 %) كحد أدنى في سنة 2001 و (90 %) كحد أعلى في سنة 1999 وذلك بسبب الميزة الخاصة بودائع التوفير كونها يمكن سحبها حين الالمب وكونها تخضع للفائدة .

أما الودائع الجارية فقد ازدادت أهميتها النسبية في سنة 1995 إذ وصلت نسبتها إلى (40 %) بسبب اتساع مساهمة هذا القاع في النشاط الاقتصادي خلال هذه المدة ، في حين انخفضت خلال المدة (1996 - 1998) إذ بلغت (31 %) في سنة 1996 وهو أدنى مستوى وصلت إليه الودائع الجارية لهذا القاع وذلك بسبب عدم استقرار السوق .

أما الودائع الثابتة للقاع الخاص فكانت أهميتها النسبية ضئيلة مقارنة بالودائع الأخرى لنفس القاع ومقارنة مع الودائع الثابتة للقاع الاشتراكي إذ تراوحت ما بين (1.1 %) في سنة 1998 كحد أدنى و (2.6 %) في سنة 1999 كحد أعلى . وهذا يعكس عدم جاذبية هذا النوع من الودائع لدى القاع الخاص بسبب أسعار الفائدة المتدنية التي لا تتجاوب مع الارتفاعات المستمرة في الأسعار .

الفصل الرابع

تحليل العائد والمخاطرة

المبحث الأول : تحليل العائد

المبحث الثاني : تحليل المخاطرة

المبحث الثالث : التحليل الإحصائي لأختبار فرضيات البحث

المبحث الأول تحليل العائد

يتناول هذا المبحث تحليل نوعين من العائد اللذين يهتمان المالك والمستثمر وهما معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية .

أولاً : معدل العائد على الاستثمار

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات بعد دفع الفوائد والضرائب المترتبة عليها ، لذا فأنها تعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات .

جدول (4 - 1)

معدل العائد على الاستثمار

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	1995 %	السنة المرف
	1.23	1.75	2.11	1.28	0.82	1.13	0.58	0.95	الرافدين
	1.10	1.88	1.89	1.34	0.70	0.04	1	0.91	الرشيد
1.165									

من خلال ملاحظة الجدول (4 - 1) يتبين تفاوت المرفين في نسبة معدل العائد على الاستثمار إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (1.165) ففي مرف الرافدين يلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.95) في السنة الأولى من مدة البحث ثم انخفضت في سنة 1996 إذ بلغت (0.58) ثم عادت إلى الارتفاع في سنة 1997 إذ بلغت (1.13) إلا أنها عادت إلى الانخفاض مرة ثانية فقد بلغت (0.82) في سنة 1998 ، ثم بدأت تنذبذب في السنوات التالية (1999 - 2001) بالانخفاض والارتفاع إذ بلغت وعلى التوالي (1.28 % ، 2.11 % ، 1.75 %) . ويرجع تنذبذب هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب النمو في صافي الربح ومجموع الموجودات فقد كانت نسبة النمو لافي الربح للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول أدناه وكالاتي :

جدول (4-2)

نسب نمو صافي الربح والموجودات الكلية لمرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
صافي الربح	- 42	77	86	288	668	803
الموجودات الكلية	- 5	048	114	188	246	392

ويتضح من الجدول بان صافي الربح قد انخفض من (2237292) مليون دينار في سنة 1995 الى (1295497) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (42 - %) . ويعود سبب هذا الأخفاض إلى السياسة المتبعة من قبل المرف التي تضمنت معالجة حالة التضخم وتخفيض الانفاق الحكومي لرفع سعر صرف الدينار العراقي ، إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة (الغذاء والدواء مقابل النفط) .

فيما بعد استمر ارتفاع ارصدة صافي الربح حتى بلغت (20211229) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (803 %) مقارنة بسنة 1995 وان سبب هذه الزيادة هو نتيجة للزيادة الحاصلة في إيرادات العمليات المرفية وكذلك إيراد الاستثمارات التي زادت بشكل كبير بسبب التوسع في عمليات المرف وافتتاح فروع جديدة له في جميع أنحاء القطر .

أما عن الموجودات الكلية فقد انخفض من (234444169) مليون دينار في سنة 1995 الى (221132350) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (5 - %) . وذلك بسبب تقليد أجمالي الموجودات وهو نوع من المعالجة لكبح حالة التضخم وفيما بعد استمرت الموجودات الكلية بالارتفاع حتى بلغت (1154377094) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (392 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب التوسع المتميز في أنشطة المرف وقيامه بتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق منح القروض المناعية والزراعية والسياحية لغرض تنمية الاقتصاد الوطني .

أما في مرف الرشيد وبالرجوع الى الجدول (4-1) يتضح تذبذب نسبة معدل العائد على الاستثمار بالارتفاع والأخفاض من سنة الى اخرى اذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.91) في السنة الاولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (1 %) ثم عادت الى الأخفاض لتصل الى ادنى مستوى

لها اذ بلغت (0.04) في سنة 1997 ثم بدأت بالتذبذب خلال السنوات (1998 - 2001) اذ بلغت وعلى التوالي (0.70 ، 1.34 ، 1.89 ، 1.88) .

أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (1.10) خلال سنوات البحث ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب النمو في صافي الربح والموجودات الكلية ، فكانت نسبة النمو ل صافي الربح للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (3 - 4) وكالتالي :

جدول (3 - 4)

نسب نمو صافي الربح والموجودات الكلية لمرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
صافي الربح	- 5	- 39	31	199	394	699
الموجودات الكلية	- 13	21	69	103	138	288

يتضح من الجدول بان صافي الربح قد انخفض من (1992252) مليون دينار في سنة 1995 إلى (1881551) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (-5 %) . وذلك بسبب السياسة المتبعة لمعالجة حالة التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة حول الغذاء والدواء مقابل النفط .

وقد انخفض بعض الشيء في سنة 1997 إذ بلغ (1213588) مليون دينار وبنسبة انخفاض مقداره (- 39 %) مقارنة بسنة 1995 . في حين ارتفعت أرصدة صافي الربح في السنوات اللاحقة حتى بلغت (15937327) مليون دينار في سنة 2001 وبزيادة مقدارها (699 %) مقارنة بسنة 1995 وان سبب هذا الارتفاع يعود لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية .

أما عن الموجودات الكلية فقد انخفض رصيده من (217963896) مليون دينار في سنة 1995 إلى (187813668) مليون دينار في سنة 1996 أي بأخفاض مقداره (-13 %) بسبب السياسة المتبعة لمعالجة حالة التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي . وبعد ذلك ارتفعت هذه الأرصدة إلى أن بلغت (846105368) مليون دينار في سنة 2001 وبزيادة مقدارها (288 %) مقارنة بسنة 1995 بسبب حالة التضخم وعدم الاستقرار .

ثانياً : معدل العائد على حق الملكية

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المرف ، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المرف ، ويحتسب هذا المؤشر بتقسيم الأرباح المافية (بعد الضريبة) على حقوق المساهمين .

جدول (4 - 4)

معدل العائد على حق الملكية

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	1995 %	السنة المرف
	135	173	180	181	112	124	58	119	الرافدين
	157	198	183	230	131	7	136	219	الرشيد
146									

من خلال ملاحظة الجدول (4 - 4) يتبين تفاوت المرفين في نسبة معدل العائد على حق الملكية إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (146 %) ففي مرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت (119 %) في السنة الأولى . ثم انخفضت في سنة 1996 إذ وصلت إلى (58 %) وهو أدنى مستوى تحقق لها ألا أنها تذبذبت في السنوات اللاحقة بالارتفاع والانخفاض إذ بلغت (173 %) في سنة 2001 . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (135 %) خلال مدة البحث . ويرجع تذبذب هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب النمو في صافي الربح ورأس المال الممتلك وبالرجوع إلى الجدول (4 - 2) نلاحظ بان صافي الربح قد انخفض في سنة 1996 بانخفاض مقداره (42- %) مقارنة مع سنة الأساس 1995 بسبب السياسة المتبعة لمعالجة حالة التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة ، فيما بعد استمر ارتفاع هذه الأرصدة في السنوات الأخيرة من مدة البحث فقد حقق ارتفاعاً في سنة (2001) مقداره (803 %) مقارنة مع سنة 1995 وذلك بسبب حالة التضخم التي أدت إلى زيادة إيرادات العمليات المرفية والتوسع في افتتاح فروع جديدة في جميع أنحاء القطر ومن الواضح بان نسبة نمو رأس المال الممتلك للسنوات (1996 - 2001) ومقارنة بسنة الأساس 1995 كانت متزايدة وبالرجوع إلى الجدول (3 - 18) يتضح بأن رأس المال الممتلك قد ازداد من (1879626) مليون دينار

في سنة 1995 إلى (11648954) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (519 %) وذلك بسبب التطورات الجوهرية في مختلف اوجه نشاطه .

أما في مرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (4 - 4) يتضح ايضاً تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى اذ بلغت (219 %) في السنة الأولى من مدة البحث ، ثم انخفضت في السنتين اللاحقتين (1996 - 1997) اذ بلغتا وعلى التوالي (136 % ، 7 %) ثم عادت الى الارتفاع اذ بلغت (230 %) في سنة 1999 وهو أعلى مستوى وصلت اليه النسبة خلال مدة البحث .

أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (157 %) خلال مدة البحث ويعود هذا التذبذب لاختلاف نسب النمو ل سافي الربح ورأس المال الممتلك ، فقد كانت نسبة النمو ل سافي الربح منخفضة في السنوات (1996 - 1997) وكما موضح في الجدول (4 - 3) وان الرصيد قد انخفض من (1992252) مليون دينار في سنة 1995 إلى (1881551) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (5 - %) مرة وذلك بسبب السياسة المتبعة لمعالجة حالة التضخم ثم عادت الأرصدة إلى الارتفاع خلال السنوات (1998 - 2001) محققة نمواً مقداره (699 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب حالة التضخم وطبيعة الظروف اللاحقة مادية السائدة في تلك الفترة .

أما نسبة نمو رأس المال الممتلك للسنوات (1996 - 2001) ومقارنة بسنة 1995 كانت متزايدة وكما موضح في الجدول (3 - 19) وكذلك يتضح بان رصيد رأس المال الممتلك قد ازداد من (907206) مليون دينار في سنة 1995 إلى (8023826) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (784 %) مرة بسبب توسع أنشطة المرف .

المبحث الثاني تحليل مخاطرة السيولة

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية والتي تضمنت أربعة مقاييس وهي :

أولاً : النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية
يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف ، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجهها المصرف التزاماته المختلفة .

جدول (4 - 5)

النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
	17	16	16	15	14	0.18	0.14	0.29	المصرف
	0.21	0.17	0.18	0.24	0.16	0.18	0.31	0.27	الرافدين
0.19									الرشيد

من خلال ملاحظة الجدول (4 - 5) يتبين تفاوت المصرفين في النقد والأرصدة المملوكة إلى الموجودات الكلية إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.19) .

ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (29 %) من السنة الأولى وهي أعلى مستوى وصلت إليه خلال مدة البحث . ثم انخفضت في سنة 1996 لتبلغ (16 %) . ثم انخفضت في السنوات التالية (1997 - 1999) إذ بلغت وعلى التوالي (18 % ، 14 % ، 15 %) إذ كان أدنى مستوى لها في عام 1998 إذ بلغت (14 %) ثم ارتفعت قليلاً في السنتين التاليتين (2000 - 2001) إذ بلغتا وعلى التوالي (16 %) لكليهما .

ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب النمو بالنقد والأرصدة المملوكة والموجودات الكلية فكانت نسبة النمو بالموجودات

الكلية للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بنسبة الأساس 1995 ، والموضحة في الجدول (4 - 6) كآآتي :

جدول (4 - 6)

نسب نمو الموجودات الكلية والأرصدة النقدية لدى مصرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات الكلية	-5	48	114	188	252	392
النقد والأرصدة المملوكة	-52	-3	10	47	92	167

يتضح من الجدول بان الموجودات الكلية قد انخفضت من (234444169) مليون دينار في سنة 1995 إلى (22132350) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (5- %) . ويعود السبب إلى تقليص إجمالي الموجودات وهو نوع من المعالجة لكبح حالة التضخم . وفيما بعد استمر ارتفاع أرصدة الموجودات الكلية إلى أن بلغ (1154377094) مليون دينار في سنة 2001 أي بأرتفاع مقداره (392 %) مقارنة بسنة 1995 .

أما النقد والأرصدة المملوكة فقد انخفض رصيدها في سنة 1996 إلى (32489768) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (52- %) مقارنة بسنة 1995 وكذلك انخفض في سنة 1997 إلى (66021322) مليون دينار بانخفاض مقداره (3- %) مقارنة بسنة 1995 . وذلك بسبب السياسة المتبعة من قبل المصرف لتقليص العرض النقدي وفيما بعد عاود الارتفاع ليصل إلى (182607690) مليون دينار في سنة 2001 ليحقق نسبة نمو (167 %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وتأثيرات التضخم .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (4 - 5) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (27 %) في السنة الأولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة 1996 لتبلغ (31 %) وهي أعلى مستوى وصلت اليه النسبة ثم انخفضت في السنتين التاليتين (1997 - 1998) إذ بلغت وعلى التوالي (18 % ، 16 %) .

ويرجع التذبذب إلى الاختلاف بنسب النمو للنقد والأرصدة المملوكة والموجودات الكلية ، فكانت نسبة النمو بالموجودات الكلية للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بنسبة الأساس 1995 والموضحة في الجدول أدناه :

جدول (4 - 7)

نسب نمو الموجودات الكلية والأرصدة النقدية المملوكة لدى مصرف الرشيد .

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات الكلية	- 13	21	69	103	138	288
النقد والأرصدة المملوكة	- 0.48	-19	17	81	64	153

يتضح بان أرصدة الموجودات الكلية قد انخفضت من (217963896) مليون دينار في سنة 1995 إلى (187813668) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (13 - %) بسبب تقليص إجمالي الموجودات لمعالجة حالة التضخم ثم عادت هذه الأرصدة إلى الارتفاع حتى بلغت (846105368) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (288 %) مقارنة في سنة 1995 ويعود سبب الارتفاع إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وحالة التضخم الذي مر به الاقتصاد العراقي في تلك السنوات

أما الأرصدة النقدية فقد انخفض رصيدها في سنة 1996 إلى (59717700) مليون دينار أي بأخفاض مقداره (0.48 - %) وكذلك انخفض في سنة 1997 إلى (48405826) مليون دينار وبأخفاض مقداره (19 - %) مقارنة بسنة 1995 وذلك بسبب تقليص العرض النقدي للحد من حالة التضخم . أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (21 %) خلال سنوات البحث (1995 - 2001) .

ثانياً :- الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها الصرف التزاماته المختلفة .

جدول (4 - 8)

الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
									المصارف
	0.78	0.80	0.77	0.82	0.78	0.84	0.82	0.64	الرافدين
	0.73	0.72	0.69	0.79	0.77	0.72	0.80	0.64	الرشيد
0.755									

من خلال ملاحظة الجدول (3 - 4) يتبين تفاوت المصرفين في نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى مجموع الموجودات الكلية حيث بلغ المتوسط العام لهذه السنة (755 %) . ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى حيث كانت هذه النسبة تبلغ (64 %) في السنة الأولى من مدة البحث وهي أدنى مستوى وصلت إليها ثم ارتفعت في السنتين التاليتين وهما (1996 - 1997) إذ بلغت وعلى التوالي (82 % ، 84 %) ثم تذبذبت في السنوات الأخيرة بالارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (80 %) في سنة 2001 . ويرجع هذا التذبذب إلى الاختلاف بسبب النمو بالموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية فكانت نسبة النمو بالموجودات النقدية والاستثمارات للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول (3 - 45) أدناه :

جدول (4 - 9)

نسب نمو الموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية لمصرف الرافدين

السنة		البيان				
2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	
515	324	272	161	94	21	الموجودات النقدية والاستثمارات
392	252	188	114	48	-5	الموجودات الكلية

يتضح من الجدول بان الموجودات النقدية والاستثمارات قد ازدادت من (150759465) مليون دينار في سنة 1995 إلى (928456139) مليون دينار في سنة 2001 أي بزيادة مقدارها (515 %) ونلاحظ بان هذه الأرصدة بتزايد مستمر خلال سنوات البحث وذلك بسبب حالة التضخم الذي مر به الاقتصاد العراقي والحصار الاقتصادي إضافة إلى ذلك قيام المصرف بتوظيف الأموال في الاستثمارات المالية وهذه التوظيفات هي قصيرة الأجل سواء في الائتمان النقدي الذي اغلبه تسهيلات سحب على المكشوف وخصم الحوالات والكمبيالات وابتاعها وهي قصيرة الأجل أو في الاستثمارات واغلبها استثمارات حكومية قصيرة الأجل أيضاً وسبب ذلك يعود إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي دفعت المصرف إلى الابتعاد عن دخول مجالات استثمارية طويلة الأجل .

أما بالنسبة للموجودات الكلية فقد انخفضت من (234444169) مليون دينار في سنة 1995 إلى (221132350) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (5 - %) بسبب تقليص الموجودات الكلية لمعالجة حالة التضخم ثم ارتفعت الأرصدة بعد ذلك إلى أن بلغت (1154377094) مليون دينار في سنة 2001 محققة نمواً قدره (392 %) مقارنة بسنة 1995 .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (4 - 8) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ تراوحت هذه النسبة ما بين (64 %) في سنة 1995 كحد أدنى و (80 %) في سنة 1997 كحد أعلى ، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (73 %) خلال سنوات البحث .

ويرجع سبب الارتفاع والانخفاض إلى اختلاف نسب نمو الموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية فكانت نسبة النمو بالموجودات النقدية والاستثمارات للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 والموضحة في الجدول أدناه وكآلاتي :

جدول (4 - 10)

نسب نمو الموجودات النقدية والاستثمارات والموجودات الكلية لمصرف الرشيد

السنة						البيان
2001 %	2000 %	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	
336	244	150	102	35	716	الموجودات النقدية والاستثمارات
288	138	103	69	21	- 13	الموجودات الكلية

يتضح من الجدول (4 - 10) بان الموجودات النقدية والاستثمارات قد ازدادت من (141119235) مليون دينار في سنة 1995 إلى (1152076461) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (716 %) . وذلك بسبب حالة التضخم وسياسة المصرف بتوظيف الأموال في الاستثمارات المالية . ونلاحظ بان هذه الأرصدة بتزايد خلال سنوات البحث إلى أن أصبحت (616395341) مليون دينار في عام 2001 أي بزيادة مقدارها (336 %) مقارنة بسنة 1995 . أما الموجودات الكلية فقد انخفضت من (217963896) مليون دينار في سنة 1995 إلى (187813668) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (13 - %) . وذلك لمعالجة حالة التضخم في تلك السنة من خلال تقليص إجمالي الموجودات . ومن ثم بعد ذلك عادت الأرصدة إلى الارتفاع بسبب حالة عدم الاستقرار الاقتصادي .

ثالثاً : القروض / الموجودات الكلية

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة .

جدول (4 - 11)
القروض / الموجودات الكلية

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
	0.05	0.06	0.06	0.03	0.09	0.01	0.03	0.11	المصارف
	0.09	0.07	0.14	0.06	0.05	0.14	0.05	0.14	الرافدين
0.07									الرشيد

من خلال ملاحظة الجدول (4 - 11) يتبين تفاوت المصرفين في القروض والتسليفات إلى مجموع الموجودات الكلية إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.07) .
ففي مصرف الرافدين نلاحظ تذبذب النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً من سنة إلى أخرى إذ كانت النسبة تبلغ (11 %) في السنة الأولى وهي أعلى مستوى وصلت اليه خلال مدة البحث ، ثم انخفضت في السنتين التاليتين (1996 - 1997) إذ بلغت وعلى التوالي (0.03 ، 0.01) ثم بدأت بالتذبذب إلى أن بلغت في السنتين (2000 - 2001) ما نسبته (0.06) أما الوسط الحسابي فقد بلغ (0.05) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل وذلك بسبب اختلاف النمو بالقروض والتسليفات والموجودات الكلية فكانت نسبة النمو بالقروض والتسليفات للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 كما موضح في الجدول أدناه وكالاتي :

جدول (4 - 12)

نسب نمو القروض والتسليفات والموجودات الكلية لمصرف الرافدين

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
القروض والتسليفات	- 71	- 83	79	- 20	104	180
الموجودات الكلية	- 5	48	114	188	252	392

يتضح من الجدول بان القروض والتسليفات قد انخفضت من (25698241) مليون دينار في سنة 1995 إلى (7273128) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (71 - %) . وكذلك انخفض رصيد القروض والتسليفات في سنة 1997 اذ بلغ رصيده (4236910) مليون دينار ونسبة انخفاض مقداره (83 - %) . في حين انخفض الرصيد بعض الشيء إلى (20384847) مليون دينار ونسبة انخفاض (20 - %) في سنة 1999 .

وسبب انخفاضها يعود إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد من خلال إيقاف المنح الجديد للتسهيلات الائتمانية لمواجهة التضخم واتباع سياسة متكاملة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة .

وكذلك انخفض الرصيد في سنة 1999 بسبب ان ادارة المصرف اتبعت سياسة اطلاق التسهيلات بشكل كبير في سنة 1998 مما ادى الى تعثر في تحصيل الكثير منها بسبب ضعف الضمانات المستحصلة من قبل مدراء بعض فروع المصرف .

وفيما بعد ارتفعت هذه الارصدة حتى بلغت (71971026) مليون دينار في سنة 2001 ونسبة نمو (180 %) مقارنة بسنة 1995 .

وسبب ارتفاعها يعود لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة . أما الموجودات الكلية فقد انخفضت من (234444169) مليون دينار في سنة 1995 إلى (22132350) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (5 - %) .

ويعود ذلك إلى تقليص أجمالي الموجودات لمعالجة حالة التضخم وفيما بعد استمر ارتفاع هذا الرصيد إلى أن بلغ (1154377094) مليون دينار في سنة 2001 أي بارتفاع مقداره (392 %) مقارنة بسنة 1995

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (4- 11) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (0.14) في السنة الأولى من مدة البحث ثم

انخفضت في سنة 1996 إذ بلغت (0.05) وبعد ذلك بدأت النسبة بالارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت في سنة 2001 مامقداره (0.07) .
ويرجع سبب التذبذب إلى الاختلاف بنسب النمو بالقروض والتسليفات والموجودات الكلية فكانت نسبة النمو بالقروض والتسليفات للسنوات (1996-2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 أو الموضحة في الجدول (4 - 13) وكالآتي :

جدول (4 - 13)

نسب نمو القروض والتسليفات والموجودات الكلية لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
القروض والتسليفات	- 67	17	- 35	- 3	133	96
الموجودات الكلية	- 13	21	69	103	138	288

يتضح من الجدول (4 - 13) بان رصيد القروض والتسليفات قد انخفض من (31819632) مليون دينار في سنة 1995 إلى (10210760) مليون دينار في سنة 1996 إذ بلغ بانخفاض مقداره (-67 %) . وكذلك انخفض في سنة 1998 إذ بلغ الرصيد (20613413) مليون دينار وبنسبة انخفاض مقداره (35 - %) ، في حين انخفض الرصيد بعض الشيء إلى (30585954) مليون دينار وبنسبة انخفاض (-3 %) في سنة 1999 . وسبب انخفاض النسبة يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية لتقليص عرض النقد لمواجهة حالة التضخم لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة من جراء الحصار الاقتصادي . ومن ثم عادت نسبة النمو إلى الارتفاع بسبب ارتفاع الأرصدة حتى بلغ الرصيد (62387174) مليون دينار في سنة 2001 محققاً نمواً مقداره (96 %) بسبب حالة التضخم .
أما نسبة النمو للموجودات الكلية فقد كانت منخفضة في سنة 1996 بسبب انخفاض الرصيد من (217963896) مليون دينار في سنة 1995 إلى (187813668) مليون دينار في سنة 1996 بانخفاض مقداره (13 - %) .

رابعاً :- الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر لفائدة
يقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (1)
كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح .

جدول (4 - 14)

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

المتوسط العام	الوسط الحسابي	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة المصارف
	0.77	0.75	0.77	0.77	0.80	1	0.79	0.50	الرافدين
	0.66	0.64	0.66	0.63	0.71	0.76	0.59	0.65	الرشيد
0.66									

من خلال ملاحظة الجدول (4 - 14) يتبين تفاوت المصرفين في الموجودات الحساسة لسعر
الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة حيث بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (0.66) .
ففي مصرف الرافدين نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة
تبلغ (0.50) في السنة الأولى ثم بدأت بالارتفاع خلال السنتين التاليتين (1996 - 1997) إذ بلغنا
وعلى التوالي (0.79 ، 1 %) ثم بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى بلغت (0.75) في سنة 2001 أما المتوسط

الحسابي فقد بلغ (0.77) خلال سنوات البحث ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمليوبات الحساسة لسعر الفائدة فكانت نسبة النمو للموجودات الحساسة لسعر الفائدة للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 وكما موضح في الجدول (4 - 15) وكالاتي :

جدول (4 - 15)

نسب نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمليوبات الحساسة لسعر الفائدة لمصرف الرافدين

السنة البيان	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %	2001 %
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	45	113	237	344	440	655
المليوبات الحساسة لسعر الفائدة	- 7	2	110	188	249	402

يتضح من الجدول (4-15) بان أرصدة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة قد ارتفعت من (108178180) مليون دينار في سنة 1995 إلى (157742009) مليون دينار في سنة 1996 أي بزيادة مقدارها (45 %) .

ومازالت هذه الأرصدة بتزايد مستمر خلال سنوات البحث إلى أن بلغت (817819475) مليون دينار في سنة 2001 محققاً زيادة مقدارها (655 %) مقارنة بسنة 1995 .

وسبب ارتفاعها يعود لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية إضافة إلى زيادة توظيف الأموال في الاستثمارات المالية ولاسيما حوالات الخزينة لكونه استثمار قصير الأجل ومضمون يخدم السيولة فضلاً عما يتولد عنها من عائد .

أما الم لموبات الحساسة لسعر الفائدة فقد انخفضت من (215013511) مليون دينار في سنة 1995 إلى (198363829) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (7 - %) . وسبب الانخفاض يعود إلى المصرف للنهوض بالواقع الوطني والتي تضمنت معالجة حالة التضخم وتخفيض الأنفاق الحكومي لرفع صرف الدينار العراقي إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة حول الغذاء والدواء مقابل النفط ، وفيما بعد استمر ارتفاع رصيد الم لموبات الحساسة إلى أن بلغ (1079418311) مليون دينار في سنة 2001 أي بنسبة نمو مقداره (402 %) مقارنة بسنة 1995 . وتعكس هذه الزيادة في أرصدة الم لموبات الحساسة لسعر الفائدة هو زيادة مدخلات الجمهور وزيادة الوعي المصرفي .

أما في مصرف الرشيد وبالرجوع إلى الجدول (4 - 14) يتضح تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ تراوحت ما بين (0.59) في سنة 1996 كحد أدنى و (0.76) كحد أعلى ، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (0.66) خلال سنوات البحث . ويرجع تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى ، خلال السنوات قيد التحليل نظراً لاختلاف نسب النمو بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة والم لموبات الحساسة لسعر الفائدة فكانت نسبة النمو للموجودات الحساسة لسعر الفائدة للسنوات (1996 - 2001) مقارنة بسنة الأساس 1995 وكما موضح في الجدول أدناه وكالاتي :

جدول (4 - 16)

نسب نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والم لموبات الحساسة لسعر الفائدة لمصرف الرشيد

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان	%	%	%	%	%	%
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	-9	59	117	144	196	366
الم لموبات الحساسة لسعر الفائدة	- 0.6	36	99	149	189	371

يتضح من الجدول (4- 16) بان الموجودات الحساسة لسعر الفائدة قد انخفضت من (112931617) مليون دينار في سنة 1995 إلى (102569521) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (9- %) . ويعود سبب الانخفاض إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد لمواجهة حالة التضخم. ثم بعد ذلك بدأت هذه الأرصدة بالارتفاع مرة ثانية إلى أن وصلت إلى (526754185) مليون دينار محققة نسبة نمو مقداره (366 %) مقارنة بسنة 1995 . ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة توظيف الأموال في الاستثمارات المالية إضافة لظروف التضخم وطبيعة الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة .

أما الملبوبات الحساسة لسعر الفائدة قد انخفضت من (173076452) مليون دينار في سنة 1995 إلى (171986775) مليون دينار في سنة 1996 أي بانخفاض مقداره (0.6 %) . ويعود سبب الانخفاض إلى تخفيض الأنفاق الحكومي لرفع صرف الدينار العراقي إضافة إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة حول الغذاء والدواء مقابل النفط ، وبعد ذلك استمر ارتفاع أرصدة الملبوبات الحساسة إلى (815521464) مليون دينار في سنة 2001 ونسبة نمو مقدارها (371 %) مقارنة بسنة 1995 .

المبحث الثالث التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث التعرف على اثر السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة من خلال تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالسيولة المصرفية والمتغيرات المعتمدة المتمثلة بالعائد والمخاطرة .

اولاً :- مصرف الرافدين

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد

من خلال الجدول (4 - 17) الذي يوضح علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والعائد يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (83 %) مما يعني أن (83 %) من التغيرات التي تحصل في العائد يعود سببها للمتغيرات المستقلة ، ووضح اختبار F صحة معنوية النموذج ، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (7.56) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (5.79) .

جدول رقم (4 - 17)

تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والعائد لمصرف الرافدين

Siq	F المحسوبة	R2 معامل التحديد %	معامل الارتباط R	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد
0.04	7.56	83	0.91	نسبة الرصيد النقدي	العائد
0.04	7.56	83	0.64	نسبة الاحتياط القانوني	
0.006	7.56	83	0.50	نسبة السيولة القانونية	
0.10	7.56	83	0.73	نسبة التوظيف	

$P \leq 0.05$

* (F) الجدولية = (5.79)

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة الرصيد النقدي والعائد معنوية إذ بلغت siq (0.04) لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي لنسبة الرصيد النقدي في العائد ، أما علاقة الارتباط بينهما فقد

كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (91 %) ، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والعائد وهذا يدعم الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الفرعية الرئيسية الأولى وهي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والعائد .

أما بالنسبة للأحتياطي القانوني فكانت علاقة الانحدار معنوية إذ بلغت قيمة siq (0.04) بمستوى معنوية (0.05) ، أما معامل الارتباط بينهما فقد بلغ (0.64) ، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بينهما . وبالنسبة لتحليل الانحدار لاثـر نسبة السيولة القانونية في معدل العائد فقد كانت معنوية إذ بلغت قيمة siq (0.006) بمستوى معنوية (0.05) ، أما معامل الارتباط بينهما فقد بلغ (50 %) ، بمعنى يوجد ارتباط وتأثير معنوي لنسبة السيولة القانونية في معدل العائد .

أما نسبة التوظيف في معدل العائد فقد كان معامل الارتباط (73 %) ، أي وجود ارتباط بينهما ، أما مستوى المعنوية فقد كانت ضعيفة إذ بلغت siq (0.10) ويتضح من التحليل اعلاه عن وجود اثر معنوي بين مؤثرات السيولة المصرفية والعائد وهذا يدعم الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية وهي وجود علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والعائد .

2. تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) .

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (4 - 18) عن وجود اثر معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعامل الارتباط على حق الملكية إذ بلغت siq (0.02 ، 0.04) وعلى التوالي ، أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.90 ، 0.89) وعلى التوالي أما قيمة R^2 فقد بلغت (81 % ، 79 %) وعلى التوالي ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (14.66 ، 7.52) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (5.79) .

وهذا يثبت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية والعائد ، وهذا يدعم الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والعائد ، وكذلك يدعم الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والعائد .

جدول (4 - 18)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية

المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد	معامل الارتباط	% R ²	F المحسوبة	siq
السيولة المصرفية	ROA	0.90	81	14.66	0.02
	ROE	0.89	79	7.52	0.04

$$P \leq 0.05$$

$$* (F) \text{ الجدولية } = (5.79)$$

3. تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والمخاطرة

من خلال الجدول (4 - 19) الذي يوضح علاقات الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة يتضح أن قيمة معامل التحديد R² بلغت (47 %) مما يعني أن (47 %) من المتغيرات التي تحصل في المخاطر يعود سببها للمتغيرات المستقلة ، واتضح اختبار F صحة معنوية النموذج ، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (39.74) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (5.19) وهذا يدعم تحقق الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الثانية .

جدول (4 - 19)

تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة لمصرف الراجحي

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	% R ²	F المحسوبة	siq
المخاطرة:	نسبة الرصيد النقدي	0.69	47	39.74	0.02
	نسبة الاحتياطي القانوني	0.89	79	39.74	0.05
	نسبة السيولة القانونية	0.87	75	39.74	0.04
	نسبة التوظيف	0.88	77	39.74	0.02

$$P \leq 0.05$$

$$* (F) \text{ الجدولية } = (5.19)$$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة الرصيد النقدي والمخاطرة معنوية إذ بلغت قيمة siq (0.02) لمستوى معنوية (0.05) ، بمعنى يوجد تأثير معنوي لنسبة الرصيد النقدية في المخاطرة ، أما

علاقة الارتباط بينهما فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (69 %) ، أي وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والمخاطرة أما تحليل الانحدار لاثـر نسبة الاحتياط القانوني في المخاطرة اتضح معنوية العلاقة إذ بلغت قيمة siq مقدار (0.05) ، أما تحليل الارتباط فكان قوي إذ بلغ معامل الارتباط (0.89) . وهذا يعني وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الاحتياطي القانوني والمخاطرة أما تحليل الانحدار لنسبة السيولة القانونية في المخاطرة اتضح معنويتها إذ بلغت قيمة siq (0.04) لمستوى معنوية (0.05) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكان طردي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.87) ، وهذا يعني وجود ارتباط طردي وتأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والمخاطرة .

أما تحليل الانحدار لنسبة التوظيف في المخاطرة اتضح معنويتها إذ بلغت قيمة siq (0.02) لمستوى معنوية (0.05) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكان قوي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.88) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي قوي بين نسبة التوظيف والمخاطرة .

4. تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة .

من خلال الجدول (4 - 20) الذي يوضح علاقات الانحدار والارتباط بين السيولة المصرفية وكل مؤشر من مؤشرات المخاطرة إذ يتضح من خلال تحليل الانحدار لاثـر مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية أن قيمة R^2 بلغت (62 %) بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من المتغيرات الحاصلة في مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف ، أما قيمة F المحسوبة فقد بلغت (9.42) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.19) وهي معنوية حيث بلغت قيمة siq مقدار (0.05) بمستوى معنوية (0.05) ، أما تحليل الارتباط بينهما فقد كان قوي إذ بلغ (0.79) وهذا يثبت وجود ارتباط وتأثير معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية .

أما تحليل الانحدار لاثـر الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية فتبين أن قيمة R^2 بلغت (84 %) وهي نسبة كبيرة جداً لتفسير التغيرات الحاصلة في الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية ، أما قيمة (F) المحسوبة فبلغت (47.86) وهي أكبر من (F) الجدولية البالغة ، (5.19) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكان قوي إذ بلغ معامل الارتباط (0.92) أما قيمة siq فبلغت (0.02) بمستوى معنوية (0.05) وهذا يؤشر على وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي بين هذا المؤشر والسيولة المصرفية .

أما تحليل الانحدار لاثـر القروض / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية فان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (81 %) ، أما قيمة F المحسوبة فبلغت (63.47) وهي أكبر من (F) الجدولية البالغة (5.19) أما قيمة siq فبلغت (0.02) . بمستوى معنوية (0.05) أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.90) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وتأثير معنوي بين هذا المؤشر والسيولة المصرفية .

أما بالنسبة لتحليل مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في السيولة المصرفية فان قيمة R2 بلغت (83 %) ، أما قيمة F المحسوبة فبلغت (11.24) وهي أكبر من F الجدولية البالغة (5.19) وهذا يثبت صحة معنويتها إذ بلغت قيمة siq مقدار (0.001) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكانت أيضاً قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.91) .

ومن هذا يتضح بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والمخاطرة وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى وكذلك يتضح بوجود تأثير معنوي بين السيولة المصرفية والمخاطرة وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية .

جدول (4 - 20)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة لمصرف الرافدين

المتغير المستقل	المتغيرات المعتمدة	معامل الارتباط %	R2 %	F المحسوبة	siq
السيولة المصرفية	النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية	79	62	9.42	0.05
	الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية	92	84	47.86	0.02
	القروض / الموجودات الكلية	90	81	63.47	0.02

0.001	11.24	83	91	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
-------	-------	----	----	--

$$P \leq 0.05$$

$$* (F) \text{ الجدولية } = (5.19)$$

ثانياً: مصرف الرشيد

أولاً: تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد

من خلال الجدول (4-21) الذي يوضح علاقات الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة

المصرفية والعائد يتضح أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (50%) مما يعني أن (50%) من

المتغيرات التي تحصل في العائد يعود سببها للمتغيرات المستقلة، واتضح اختبار F صحة معنوية الفرضية

الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والعائد، إذ بلغت قيمة

F المحسوبة (8.85) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (5.79).

جدول (4-21)

تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والعائد لمصرف الرشيد

siq	F المحسوبة	معامل التحديد R2 %	معامل الارتباط R	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد
0.04	8.85	50	0.71	نسبة الرصيد النقدي	العائد
0.002	8.85	84	0.92	نسبة الاحتياط القانوني	
0.04	8.85	54	0.74	نسبة السيولة القانونية	
0.33	8.85	16	0.40	نسبة التوظيف	

$$P \leq 0.05$$

$$* F \text{ الجدولية } = (5.79)$$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة الرصيد النقدي والعائد معنوية إذ بلغت siq (0.04) بمعنى

يوجد تأثير معنوي لنسبة الرصيد النقدي في العائد أما معامل الارتباط فقد كان (0.71) وهذا يؤكد على

علاقة الارتباط بينهما أما نسبة الاحتمالي القانوني فكان معامل الارتباط (0.92) أما siq فقد بلغت (0.002) بمستوى معنوية (0.05) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة الاحتمالي القانوني والعائد . وبالنسبة لتحليل الانحدار لاثـر نسبة السيولة القانونية في معدل العائد فقد كانت معنوية إذ بلغت siq (0.04) لمستوى معنوية (0.05) أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.74) ، بمعنى يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد .

أما نسبة التوظيف فقد كانت المعنوية ضعيفة إذ بلغت siq (0.33) المستوى معنوية (0.05) أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.40) .

ثانياً : تحليل تاثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار (ROA) ، ومعدل العائد على حق الملكية (ROE)

أثبتت نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول رقم (4 - 22) عن وجود ارتباط معنوي بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعامل الارتباط معنوية ، إذ بلغت siq (0.02 ، 0.04) وعلى التوالي ، أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.80 ، 0.95) وعلى التوالي ، أما قيمة معامل التحديد R2 فقد بلغت (90 % ، 64 %) وعلى التوالي ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (21.78 ، 6.71) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.79) .

وهذا يدعم الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى وكذلك الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية .

جدول (4 - 22)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على الاستثمار ومعامل

العائد على حق الملكية لمصرف الرشيد

متغير المستقل	المتغير المعتمد	معامل الارتباط	% R2	F المحسوبة	siq
السيولة المصرفية	ROA	0.95	90	21.78	0.02
	ROE	0.80	64	6.71	0.04

$P \leq 0.05$

* F الجدولية = (5.79)

ثالثاً : تحليل تاثير العلاقة بين السيولة المصرفية والمخاطرة

من خلال الجدول (4 - 23) الذي يوضح علاقات الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة يتضح أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (81 %) ، مما يعني أن (81 %) من المتغيرات التي تحصل في المخاطرة يعود سببها للمتغيرات المستقلة ، واتضح اختبار (F) صحة معنوية الأتمودج ، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (33.54) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (5.19) ، وهذا يدعم تحقق الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير بين السيولة المصرفية والمخاطرة .

جدول (4 - 23)

تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين السيولة المصرفية والمخاطرة لمصرف الرشيد

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	% R2	F المحسوبة	siq
السيولة	نسبة الرصيد النقدي	0.90	81	33.54	0.02
	نسبة الاحتياطي القانوني	0.91	83	33.54	0.01
	نسبة السيولة القانونية	0.89	79	33.54	0.03
	نسبة التوظيف	0.80	64	33.54	0.04

$$P \leq 0.05$$

$$F \text{ الجدولية } = (5.19) *$$

وقد كانت علاقة الانحدار بين نسبة الرصيد النقدي والمخاطرة معنوية إذ بلغت قيمة siq (0.02) لمستوى معنوية (0.05) بمعنى يوجد تأثير معنوي أما علاقة الارتباط فقد كانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.90) ، أي وجود علاقة ارتباط بين نسبة الرصيد النقدي والمخاطرة . أما تحليل الانحدار لاثر نسبة الاحتياطي القانوني في المخاطرة اتضح معنوية التأثير إذ بلغت قيمة siq مقدار (0.01) بمستوى معنوية (0.05) وكذلك الارتباط بينهما كان قوياً إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.91) .

أما بالنسبة لتحليل الانحدار لاثر نسبة السيولة القانونية اتضح معنوية التأثير إذ بلغت قيمة Siq مقدار (0.03) بمستوى معنوية (0.05) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكانت قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.89) .

أما تحليل الانحدار لاثـر نسبة التوظيف في المخاطرة اتضح معنوية التأثير إذ بلغت قيمة siq مقدار (0.04) بمستوى معنوية (0.05) ، وكذلك الارتباط بينهما كان قوياً إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.80) . وهذا يثبت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وتأثير بين السيولة المصرفية والمخاطرة ، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى وكذلك الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية .

رابعاً : تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة من خلال الجدول (4 - 24) الذي يوضح علاقات الانحدار والارتباط بين السيولة المصرفية وكل مؤشر من مؤشرات المخاطرة ، إذ يتضح من خلال تحليل الانحدار لاثـر مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية . أن قيمة معامل الانحدار R^2 بلغت (86 %) بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في هذا المؤشر ، أما قيمة (F) المحسوبة فبلغت (73.50) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.19) وهي معنوية حيث بلغت قيمة siq مقدار (0.05) بمستوى معنوية (0.05) ، أما تحليل الارتباط بينهما فقد كان قوي جداً إذ بلغ (0.93) وهذا يثبت وجود ارتباط قوي وتأثير معنوي بين مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية والسيولة المصرفية .

أما تحليل الانحدار لاثـر الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية فتبين أن قيمة R^2 بلغت (88 %) وهي نسبة كبيرة جداً لتفسير التغيرات الحاصلة في الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية ، أما قيمة F المحسوبة فبلغت (137.54) وهذا يثبت صحة المعنوية إذ بلغت قيمة siq مقدار (0.003) وهذا يثبت معنوية تأثير السيولة المصرفية في الموجودات النقدية والاستثمارات أما تحليل الارتباط بينهما فكان قوي جداً إذ بلغ (0.94) .

جدول (4 - 24)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطر المصرفية لمصرف الرشيد .

المتغير المستقل	المتغيرات المعتمدة	معامل	% R2	F المحسوبة	siq
-----------------	--------------------	-------	------	------------	-----

			الارتباط		السيولة المصرفية
0.05	73.50	86	0.93	النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية	
0.003	137.54	88	0.94	الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية	
0.04	16.23	81	0.90	القروض / الموجودات الكلية	
0.001	197.76	88	0.94	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	

* أما تحليل الارتباط (9.19) القروض / الموجودات الكلية في السيولة المصرفية فان قيمة R^2 بلغت 81% (أما قيمة F المحسوبة فبلغت (16.23) وهي أكبر من F الجدولية وهي ذات تأثير معنوي إذ أن قيمة sig بلغت (0.04) بمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي للسيولة المصرفية في القروض / الموجودات الكلية ، أما معامل الارتباط بينهما فكان قوي إذ بلغ معامل الارتباط (0.90) .

أما بالنسبة لتحليل اثر مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في السيولة المصرفية فان قيمة R^2 بلغت (88%) وهي نسبة كبيرة جداً لتفسير التغيرات الحاصلة في هذا المؤشر ، أما قيمة (F) المحسوبة فبلغت (197.76) وهي أكبر من F الجدولية البالغة (5.19) ، وهذا يثبت صحة معنويتها إذ بلغت قيمة sig مقدار (0.001) ، أما تحليل الارتباط بينهما فكانت ايضاً قوية جداً إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.94) . ومن هذا يتضح بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والمخاطرة وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى وكذلك وجود تأثير معنوي بين السيولة المصرفية والمخاطرة وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول الاستنتاجات

Conclusions

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، والتي يمكن أن تساهم في اغناء الجانب المعرفي وعلى النحو الآتي :

أولاً : أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة المالية ريفية وكل من العائد والمخاطرة وبمستوى معنوية (95 %) ، وينتج من ذلك بأن أحداث أي تحسن في العائد والمخاطرة يجب ان يقترن بتحسن مؤشرات السيولة المالية ريفية وهذا يعني قبول فرضيات البحث التي كان مفادها (هناك علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المالية ريفية وكل من العائد والمخاطرة) .

- ثانياً : كانت الودائع من أهم مصادر التمويل للمرفقين للتزود بالسيولة وبالتالي فان زيادة حجم الودائع يزيد من محتوى السيولة وهذا بدوره يوفر حجماً مناسباً من الأموال لأقراضها .
- ثالثاً : كانت اغلب استثمارات المرفقين هي استثمارات مالية حكومية قصيرة الأجل تخدم هدف السيولة بشكل أساسي ، وعدم وجود أية نشاط استثماري بالمعنى المالي .
- رابعاً : اتضح من خلال الدراسة لجوء المرفقين إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة ، وعند متابعة نسب مؤشرات السيولة خلال سنوات البحث (1995 - 2001) ، تبين بأن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع في مؤشرات السيولة يعود إلى زيادة حجم الودائع ونموها بدرجة ملحوظة ويعكس هذا توجه الزبائن إلى المصارف الحكومية بسبب طبيعة الظرف الاقتصادي وشعور الزبائن بالامان عند تعاملهم مع المصارف الحكومية أولاً ولأسباب جوهرية كامنة في طبيعة تفضيلات الزبائن عند اختيارهم للمصارف .
- خامساً : يتضح بان توظيفات الأموال في المرفقين تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والامان .
- سادساً : أن المرفقين هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والإدارات المالية ريفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيفات أموالهما .

سابعاً : أظهرت الدراسة أن نسبة راس المال والاحتياطات إلى مجموع الملموبات شكلت نسبة قليلة جداً لاتوازي نسبة كفاية راس المال التي أوصت بها لجنة بازل ، وهذا نتيجة كون نسبة الزيادة في الودائع أكبر بكثير من نسبة الزيادة في راس المال ، ومحاوله المرفين رفع نسبة كفاية راس المال ربما تتمكن من دخول مجالات اطول امداً وأكثر ربحاً ومخاطرة .

المبحث الثاني التوصيات Recommendations

في ضوء الاستنتاجات التي تم إيرادها في المبحث الاول فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة منها وهي تتضمن ما يأتي :

- اولاً : ضرورة قيام المرفين بتدعيم راس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلائم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكننا من المساهمة بشكل اكبر في تمويل القطاعات الاقته اادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الاجل .
- ثانياً : على المرفين الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في ال ناعة المرفية وضرورة ان تكون للأدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات لكي تعزز الموقف التنافسي ولاسيما في ظل دخول المرفين الى مجال ال يرفة الشاملة .
- ثالثاً : اعادة النظر بالاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع ، بحيث يفرض احتياطي الزامي اقل على الودائع ال غيرة وأعلى على الودائع الكبيرة ، وهذا الاسلوب يساعد على مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار ، بل الافضل ان يتم فرض احتياطي الزامي على الودائع الجارية بسبب السحوبات الكبيرة عليها ، واقل على الودائع لاجل والتوفير لقللة السحوبات عليها ومكوئتها اكثر لدى المارف مقارنة بالودائع الجارية .
- رابعاً : ان يقوم البنك المركزي العراقي والجهات المعنية بتكثيف الجهود ب مدد تفعيل دور المارف العراقية والتهيؤ لما بعد الحار الاقته اادية برؤية مستقبلية واعية في بيئة مرفية جديدة .
- خامساً : اجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية ، ولعينات بحثية اكبر وفي ظروف اقته اادية تختلف عن ظرفنا الحالي .
- سادساً : ضرورة تزويد الباحثين بتفصيلات موسعة عن النشاط المرفي ليسهل اجراء الدراسات والبحوث .
- سابعاً : التوجه نحو الاستثمار في الأوراق المالية والخروج من الاستثمار ضيق الحدود المتمثل بمنح القروض والتسهيلات المرفية .
- ثامناً : الاهتمام الجاد من قبل إدارة المرفين بعملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري .

المصادر

References

أولاً : المصادر العربية Arabic References

أ- التقارير Reports

- 1- التقارير السنوية لمصرف الرافدين للفترة من 1995 - 2001 .
- 2- التقارير السنوية لمصرف الرشيد للفترة من 1995 - 2001 .
- 3- الحسابات الختامية لمصرف الرافدين للفترة من 1995 - 2001 .
- 4- الحسابات الختامية لمصرف الرشيد للفترة من 1995 - 2001 .

ب- الكتب Books

- 1- ارشيد ، عبد المعطي ، جودة ، محفوظ . " ادارة الائتمان " ، الطبعة الاولى ، الجبهيبة ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 1999 .
- 2- اشقير ، فائق والاخرس ، عاطف وسالم ، عبد الرحمن . " محاسبة البنوك " ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 .
- 3- الجليلاتي ، محمد . محاسبة الشركات (2) " شركات الاموال " ، الطبعة الثالثة ، جامعة دمشق ، 2001 .
- 4- الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله . ادارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000 .
- 5- الحناوي ، محمد صالح وعبد السلام ، السيدة . المؤسسات المالية، " البورصة والبنوك التجارية " ، مصر ، الدار الجامعة للنشر والتوزيع ، 2000 .
- 6- الخضيرى ، محسن احمد . التسويق المصرفي " مدخل متكامل للبنوك لامتلاك منظومة المزاي التنافسية في عالم مابعد الجات " ، الطبعة الاولى ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 .
- 7- الشماع ، خليل محمد حسن . " الادارة المالية " ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، مطبعة الخلود ، 1992 .

- 8- الشمري ، ناظم مُجَّد نوري ، " النقود والمصارف " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 .
- 9- العامري ، مُجَّد علي ابراهيم . " الادارة المالية " ، بغداد ، 2001 .
- 10- العادلي ، يوسف عوض والعظمة ، مُجَّد احمد ، البسام ، صادق مُجَّد . " مقدمة في المحاسبة المالية " ، الطبعة الاولى ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1986 .
- 11- العصار ، رشاد ورياض ، الحلبي ، " النقود والبنوك " ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .
- 12- العلاق ، بشير عباس . " ادارة المصارف مدخل وظيفي " ، جامعة التحدي ، 2001 .
- 13- اللوزي ، سليمان احمد وزويلف ، مهدي حسن والطراونة ، مدحت ابراهيم . " إدارة البنوك " ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 1997 .
- 14- المشهداني ، محمود حسن وهرمز ، امير حنا . " الاحصاء " ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989 .
- 15- الميداني ، مُجَّد ايمن عزت . " الادارة التمويلية في الشركات " ، الظهران ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، 1989 .
- 16- النجار ، رضوان وليد . سياسات الادارة المالية " مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل " ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، 1997 .
- 17- الهواري ، سيد . ادارة البنوك " دراسة في الاساسيات " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1978 .
- 18- الوطيان ، مُجَّد . " المدخل الى اساسيات الاستثمار " ، الطبعة الاولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1990 .
- 19- جابر ، مُجَّد صالح . " الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية " ، الطبعة الاولى ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 .
- 20- جمعة ، السعيد فرحات . " الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة " ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1999 .
- 21- حنفي ، عبد الغفار وقرياقص ، رية . " اسواق المال " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2000 .

- 22- ديليو ، يوجين . " سلسلة ملخصات شوم (نظريات ومساائل في النظرية الاقتصادية الكلية) " ، ترجمة محمد رضا العدل ، حمدي رضوان عبد العزيز ، مراجعة عبد العظيم انيس ، دار ماكجر وهيل للنشر ، القاهرة ، 1982 .
- 23- رمضان ، زياد سليم وجودة ، محفوظ احمد . " ادارة البنوك " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995 .
- 24- رمضان ، زياد . " ادارة الاعمال المصرفية " ، الطبعة السادسة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .
- 25- شيحة ، مصطفى رشدي . " الاقتصاد النقدي والمصرفي " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1985 .
- 26- عقل ، مفلح محمد . " وجهات نظر مصرفية " ، الجزء الأول والثاني ، عمان ، الاردن ، 2000
- 27- مطر ، محمد . " ادارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية " ، الطبعة الثانية ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999 .
- 28- هندي ، منير ابراهيم . " ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، 2000 .
- 29- هندي ، منير صالح . " ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 1996 .

ج- الدوريات Periodicals

- 1- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وعداي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، 1991 .
- 2- العامري ، محمد علي ابراهيم . " تحليل عائد ومخاطرة الاستثمار بالأوراق المالية ، دراسة تطبيقية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، 1995 .
- 3- العاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف . " الترابط بين المصارف التجارية والسوق المالية في الاقتصاديات العربية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس ، 2002 .

- 4- جميل ، هيل عجمي . " اثر الاحتياطي النقدي الالزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الاردنية " ، للفترة (1980-2001) ، عمان ، مركز الاردن للدراسات ، تموز ، 2003 .
- 5- سليمان ، عبد الفتاح . " الودائع النقدية المصرفية " ، مجلة المصارف العربية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث والاربعون ، 1984 .
- 6- مُجَّد ، حاكم محسن . " تحليل سياسات الاستثمار المصرفية واثرها في عائد المحفظة " ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس ، مركز الدراسات المستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة ، كانون الثاني ، 2002 .
- 7- مركز البحوث المالية والمصرفية . " تطوير مؤشرات للتنبؤ بالازمات المصرفية قبل وقوعها " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث ، 2000 .

د- الرسائل والاطاريح Theses

- 1- ارناؤط ، مهند . " ادارة سوق الاوراق المالية (التجربة اللبنانية) " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، ادارة اعمال ، جامعة دمشق ، 2000 .
- 2- الخطيب ، بير كامل . " قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الاداء المنظمي " ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 2002 .
- 3- السبتي ، عبد العليم ورد شجر . " مشكلة السيولة (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين للمدة (1979 - 1988)) " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1990 .
- 4- العامري ، مُجَّد علي ابراهيم . " اثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد بأطار نظرية المحفظة " ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، جامعة بغداد ، 1990 .
- 5- المكصوسي ، ايمان عدنان سعد . " التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات اموال المصارف التجارية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .
- 6- الموسوي ، عدنان جبار عباس . " تطوير سيولة المصارف التجارية في العراق " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، جامعة بغداد ، 1978 .

- 7- الوندائي ، هشام طلعت عبد الحكيم . " اثر الميزة التنافسية في الاداء ودورها في بناء المحفظة الاستثمارية الكفؤة " ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 2002
- 8- ثويني ، فلاح حسن . " دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، اقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1998 .
- 9- سري ، سناريا عبد الجبار . " كفاية راس المال الممتلك واثره في تغطية المخاطر المصرفية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1998 .
- 10- كوين ، عبد الكاظم محسن . " العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1999 .
- 11- مُجّد ، حاكم محسن . " تغير الهيكل المالي واثره في قيمة المنشأة " ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1995 .
- 12- نور الدين ، هند فريد حنا . " تحليل عائد ومخاطرة الاستثمار بالاسهم العادية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، جامعة بغداد ، 1997 .

ثانياً : - المصادر باللغة الإنكليزية :

Second :
Foreign References .

A- Books

1. Archer , Stephen ; G. Marce choate and George Racette , Financial Management , 2nd ed. , N.Y. John Winey and Sons , 1983 .
2. Binhammer , HH. Septon , Peter S , “ Money Banking of the Canadian Financial system .” 7th . , ed an international Thomson publishaig company . , 1998 .
3. Bodie , Zvi , Alex , Kane , Alan , Marcuse , “ Investments .” 4th ., ed , Irwin Mc Graw – Hill , 2001 .
4. Brealy , A , Richard & Myers , C , Stewart , “ principles of corporate Finance .” , 4th International Edition , ed , Mc Graw – Hill Book company , 1991 .
5. Brealy , A , Richard & Myers , C , Stewart , “ principles of corporate Finance .” 4th ed , Mc Graw – Hill Book company , 1996 .
6. Carlson , B . Charles , “ The Individuel Investor Revolution .” Mc Graw – Hill companies , Inc. 1998 .
7. Fabozzi , Frank ; Modiglian , Franco , “ capital Market .” prentice hall upper seddleriver , New Jercey , 1996 .
8. Francis , Jack Clark , “ Investments : Analysis & Management .” 5th ed. , Mc Graw – Hill Book company , 1991 .
9. Gitman , Lawence , J , “ principles of Managerial Finance .” 9th ed. , N.Y , Donnelley and Sons company , 2000 .
10. Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , “ Bank Management .” 4th ed. , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , 1994 .
- 11- Hempel , George H. & Simouson , Donald G , “ Bank Management .” 5th ed. New York , John Wiley & Son’s , Inc. 1999 .
- 12- Hodges , Stewart , D , & Ambrosio , Charles , D , “ Principles of corporate Finance .” ed. Irwin Mc Graw – Hill , 1996 .
- 13- Howells , Peter , Bain , Keith . “ Financial Markets & Institutions .” 3th ed. , prentice Hall , 2000 .

- 14- Jones , P. , Chales , “ Investments : Analysis & Management . ” 7th ed. , N.Y. , John Wiley and Son’s company , 2000 .
- 15- Mc Menamin , Jim , “ Financial Management . ” N.Y. , the Bath press , 1999 .
- 16- Rao , K.S , Ramesh , “ Financial Management . ” 2nd ed. Mac Millan , Pub, 1992 .
17. Rose , Peters . “ Commercial Bank Management .” , Irwin Mc Graw – Hill , 1999 .
18. Ross , A. , Stephen , Wester field , Randolph , W. & Jordan , D. , Bradford , “ Essentials of corporate Finance . ” , ed. , Irwin Mc Graw – Hill , 1996 .
19. ROSS , Stephen , “ Fundamentals of corporate Finance . ” , 4th ed. , Irwin Mc Graw – Hill , 1998 .
20. ROSS , A. , Stephen , Wester field , Randolph , W. of Jordan , D. , Brad Ford , “ Fundamentals of corporate finance . ” , 5th ed. , Mc Graw – Hill Book Company , 2000 .
21. Van Horne , C. , James , “ Financial Management of Policy . ” , 11th ed. , prentice – Hall International , Inc. , 1998 .
22. Weston , J. Fred , F. Brigham , Eugene , “ Managerial Finance . ” , 7th ed. , Holt – Saunders , Japan . ltd ., 1981 .
23. Weston , J. , Fred , Besley , Scott of Brigham , F. , Eugene , “ Essentials of Managerial Finance . ” , 11th ed. , the Dryden press , 1996 .

B- Periodicals :

1. Kim , Dasik of M. Santomero , Anthony ., “ Risk in Banking and Capital Regulation . ” , The Journal of Finance , VOL.43 , No.5 , December , 1998 , PP.1219 – 1232 .
2. Midaani , M. Ayman , “ Determiyayts of kuwati stock prices : An Empirical Investigation Industial , Servips and Food Company Share . ” Journal of Admiyi Sciances and Econmics , VOL.2 , 1991 , PP.303 – 312 .

C- Internet :

1. Davis , E. Philip , “ Liquidity Management in Banking crises . ” Brunel university west London , 2003 .
(WWW. Ephilipdavis . com) .
2. Eiras , Martin Gonzalez , “ Banks Liquidity Deemand in the presence of a lender of last Resort . ” September 21 , 2003 .
(WWW. Yahoo . com / pdf) .
3. Kronseder , Christian , “ Measuring Liquidity Risk . ” , Credit suisse First Boston . 25 , June , 2003 .
(WWW. Gt news . com) .
4. Watts , Michael , “ Deposits . ” , Reference Library , 2003 .
(WWW. Encarta . com) .

Abstract

The subject of liquidity management is one of the most important subjects in the commercial banks . When there is an economic using for the banks' resources , this mean , there is a good economic management works to stabilize banks' financial center . Then , the commercial banks have a problem of an equilibrium between the main aims of the banks' activity as the : profit , liquidity , and safety . Thus , the banks' activity concentrates on creating a kind of an equilibrium between these aims or the three requirements by keeping a little deal of liquidity .

This study is very important , because it considers the frame which the operation of banks' money management will happen in it . So , this subject has a great deal of interest in studies of the banks' management , because of its effect on achieving the banks' aims . So , the study came to have this subject that is “ Banks' liquidity effect on Return and Risk ” , and to concentrates on this problem : “ Is there any effect for the banks' liquidity on return and risk ? ” . attending to a chieve these following aims :-

1. Investing the a vailable liquidity in the chances of investment which have a low risk and a high return or with those which have the best return at the least risk .
2. A vailibity of liquidity when the bank siffers from the deposits' with drawals demands or from staying on matured money .
3. Responding to demands of businessmen and investors when there is increaing need on the loans in the boom .

In order to a chieve these aims , there were two main hypothesis and each one of them has two sub – hypothesis as the following :-

1. There is a correlation of a statistical remark between the banks' liquidity and both the return and the risk .

Its two sub – hypothesis are :-

- a. There is a correlation of a statistical remark between the banks' liquidity and the return .
- b. There is a correlation of a statistical remark between the banks' liquidity and the risk .

2. There is an effect relation between the banks' liquidity and both the return and the risk .

Also this hypothesis has two sub – hypothesis as the following :-

- a. There is an effect relation between the banks' liquidity and the return .
- b. There is an effect relation between the banks' liquidity and the risk .

By using the annual reports for the two banks (Al – Rafidain and Al – Rasheed) for the period (1995 – 2001) , there were percentages which are regarded as remarks for liquidity resources and for return and risk , and through the use of simple linear regression way and its coefficent correlation coefficient and determination coefficient and test of (F) , the above mentioned hypothesis were tested which were being acceptable . Depending upon the finding of analyzation , this study reached several conclusions , the most important one is the moral relation of a statistical remark between the banks' liquidity and both the return and the risk , and this study also concluded that deposits are the most important financial resources for the two banks to provide them with the liquidity . Besides there are several recommondations to improve the position of these banks , one of these is that : banks must support their capitals through their accumulative reserves to equate with the increase ratio in their deposites in order to make them able to contribute in financing the economic groups with their needs of the long – and medium – term loans . Also the Iraqi Central Bank and the others must concentrate their activities to improve the role of the Iraqi banks and to be ready for the period after the economic blockade with a futurity view in a new banking invironment .

the Management of Bank Liquidity and its effect on Return and Risk

An Applied study in Iraqi Government Banks

**To the Council of the College of Administration
and Economics , Kerbala University as a partial
fulfillment of the Degree for Master in Business
Management Sciences**

**A Thesis submitted by
Abdul Al – Hussein Jasim Mohammed Al – Asadi**

**Supervised by
Professor
Dr. Hakim Muhssin Mohammed .**